

الطبعة
الثانية

يا عيني يا

مصر

oh.. egypt !

رؤية سافرة, Looloo

www.dvd4arab.com



د. نبيل فاروق

Dr. NABIL FAROUK

دار دُون

* القضاء على الرشوة والفساد والمسوية
، كان يوماً من أهم أسباب قيام أكبر
وأشهر ثورة في المنطقة العربية ...
ومن المؤكد أن أول من فاجأتهم الثورة
، هم أولئك الذين أدت سياستهم
الممقاة الفاسدة والمتجبرة إلى قيامها !!! *

ثورة يروفر الإنسان



تجربة يبروقراطستان



كتبت هذه الكلمات وأنا أخوض الفصل الأخير. أو ربما قبل الأخير من تجربة مدهشة ، تستحق التسجيل.. تجربة لا يمكن أن تحدث إلا في بلد كبلدنا بحكمه حزب واحد منذ أكثر من ربع قرن.. حزب اعتاد استخدام كلمات فخمة وضخمة وتعبيرات وطنية رثانة لتحقيق أهداف لا ينحدر إليها إلا بلطجي من الدرجة الثالثة .. حزب جح في إقناع كبيره بأن يقتصر عليه وحده دون باقي المصريين. في حالة فريدة وسط عالم ينطلق نحو التقدم والتطور بسرعة الصاروخ .

حزب الأفعال الكبيرة والأفعال الأقل من الصغيرة. والذي نشر في البلاد فساداً لم ترى مثله ربما في تاريخها كله؛ لأنه فساد من نوع خاص لا يبالي ببردود الأفعال ولا يلتفت للانتقادات أو حتى الصرخات، ويمضى في غيه بكل بلطجة متسلحاً بقوات أمن ، يفوق عددها وتعدادها دولاً أخرى أكثر تطوراً وتأثيراً في السياسة العالمية..

ولأن الحديث عن الفساد ورائحته طال وياخ ولم يعد حتى يجذب انتباه أحد. أو يتوقف عنده مخلوق مع انشغال الكل بالانغماس فيه. من أصغر صغير وحتى أكبر كبير؛ فالأجدى أن أتوقف عن وصفه لأفسح الطريق لتلك التجربة التي أضاعت أمامي دولة ضخمة تقبع في أعماق مصرنا. وتنخر فيها في سرعة وشراسة كما ينخر السوس في خشب قديم منهالك. وربما تعتبر هذه التجربة امتداداً للموضوع نفسه، الذي انتهى قبل نشر الاعتذار الذي قدمته مباشرة لأنها تندرج فيما تندرج، على نوع هام وخطير جداً. من فساد النظام الطيب في مصر ولائها

في موجز شديد تجربة طبية فريدة..

ولقد بدأت تلك التجربة على نحو مباغت وغير متوقَّع في الأيام الأخيرة من عام ٢٠٠٦م..

ففي ذلك التاريخ وبعد فترة طويلة من المعاناة من مرض السكر المزمن وارتفاع ضغط الدم، استيقظت ذات صباح لأشعر بتناقل غير طبيعي وتهالك بفوق المعتاد، ولما كنت أعاني من زيادة مؤخره في الوزن، لا تتناغم مع الجهد المبذول ونوعيات الطعام البسيطة التي نواكبها والمكوَّنة في معظمها من الفول والبيض كعادتي، فقد طرحت هذا خلف ظهري، ونهضت لحلاقة لحيتي وما أن وقفت أمام المرآة حتى وجدت أمامي مفاجأة..

* * *

الشخص الذي طالعني وجهه الضخم المنتفخ في مرآة الحمام، كان يشبهني إلى حد كبير إلا أنه يختلف في أن كل حبة فيه أشبه ببالون كبير، فالأنف والحدان والشفتان كلها منتفخة متورَّمة، وعيناي تبدوان ضيقتين على نحو لم أراه من قبل قط. كنت يومها مضطراً للذهاب لتجديد جواز سفرى، الذى بقى يوم واحد على موعد انتهائه فقررت أن أخرج من مجمَّع التحرير إلى أقرب عيادة طبية؛ لتشخيص الحالة التى غابت عن ذاكرتى، بعد سبعة عشر عاماً من التوقُّف عن الممارسة الطبية، تشخيصاتها المفارئة المنطقية، وعدت بعد حلاقة لحيتي لارتداء ملابسى، لتصدمنى مفاجأة ثانية أشد عنقاً..

فملابس الأمس التى كان مناسبة تماماً أصبحت فجأة، في غضون يوم واحد شديدة الضيق، تحنق عند صدرى وبطنى بالكاد، وهنا أدركت أن الأمر ربما يكون أخطر مما أتصوَّر وأنه من

الحتمُّ أن أهرع لتشخيص الحالة، بكل الوسائل الممكنة، وقمت بالاتصال بصديقى الذى هو محامى في الوقت ذاته، وطلبت منه مرافقتى خشية أن تتطوَّر الأمور وحتاج إلى أباد ثالثة ورابعة وخامسة..

وجاء الصديق وذهبنا في سيارته إلى مجمَّع التحرير، وأنا أجلس مرهقاً منتفخاً وأنفُس في صعوبة، وكل شئ يبدو لى مهتزاً كئيباً أو أنه كذلك في بلادنا بالفعل، حتى وصلنا إلى هدفنا ودخلنا المجمَّع، وبدأنا في الصعود إلى قسم جوازات السفر فى الطابق الأوَّل، لتفاجئنى مفاجأة ثالثة فأنا أصعد بصعوبة بالغة وأنفاسى تنقطع على نحو ملحوظ، كما لو أننى فى السبعين أو الثمانين من العمر، حتى أننا لم نكد نصل حتى كنت ألهت بشدة وأحتاج إلى اسطوانة أكسجين كاملة للتعبوض..

وأصيب صديقى بالفزع وتعامل معى الكل فى تعاطف جميل ينشق عن الطبيعة الشهمة للشعب المصرى الأصيل، والشئ ختفى دوماً خلف سلبيات واضحة ابتكرها الشعب أيضاً ليظهر معاداته لحكومانه المتعاقبة، على نحو يناسب قدرته على التحمُّل وقدرتها على القمع، وانتهى جواز السفر بسرعة ونزلنا وأنا أشد تعباً، و.. وبدأت الرحلة..

* * *

عندما بدأت رحلتى مع المرض كانت معلوماتى كلها، عن عالم الطب والأطباء تقتصر على لقاءاتى مع زملاء وأصدقاء الدراسة فى طنطا، وسنوات العمل والممارسة فى مستشفياتها والسلبيات والتجاوزات التى رصدها والتي بدت لى آنذاك، وكأنها ذنب كبير وجرم لا يعفى الذى دفعنى

ولكن منذ اليوم الأوّل صدمتني حقائق. أُكّدت لي أن ما رأيته قديماً جديماً كان النعيم بعينه والزهة المُجمّمة بالنسبة لما آل إليه الحال الآن. فقد ذهبت إلى عيادة خَمل اسم طبيب شهير لم يجذبني إليها سوى قربها الشديد من مَجْمَع التحرير، ولافتتها التي تشير إلى أن صاحبها من أكبر الأَكابر في أمراض القلب والشرابين..

لم يكن الطبيب قد وصل بعد فحجزت دوراً لتوقيع الكشف. وجلست أنتظر وأنفاسي تأتي أن تهدأ أو تستقر ولما كنت قد اعتدت ألا أشير إلى كوني طبيباً في العيادات الخاصة حتى لا يصاب الأطباء بالفرع. ويتصوّر أنّ إعلان هذا هو تمهيد لطلب استثناء أو كشف مجاني. وما يعقب هذا - في المعتاد - من معاملة جافة خشنة وربما قاسية أيضاً. فقد جلست صامتاً أنتظر مع الباقيين حتى وصل الطبيب بعد أربع ساعات من الموعد المعلن في لافتة عيادته. ووصل عاقداً حاجبيه قائلاً سحنته أقرب إلى الغضب. شلولخ (على رأي الأستاذ الكبير عادل إمام). وكأنه قادم إلى عيادة مجانية ليعالج فقراء متسولين يمدون أيديهم إليه. واندفع نحو حجرة الكشف كالصاروخ حتى لا يستوقفه أحد. ويلقى عليه سؤالاً يمنحه استشارة مجانية دون وجه حق..

وعلى الرغم من ازدحام العيادة راحت الكشوف تدخل وتخرج بسرعة وكل مريض يبدو وكأنه لم يحصل على مبتغاه حتى حان دورى بعد ست ساعات من الانتظار. ودخلت للباشا الطبيب الكبير لأخبره بحالي وأنا ألتهت على نحو ملحوظ. وربما أشفق على حالي فلم يستمع إلى شكواي حتى لا يصيبني

بالملل. واستدعى الممرض وأخبره أنني أحتاج إلى رسم قلب عادي وآخر بالمجهود وخاليل وفحوص خاصة. أجريها في معمل مجاور خَمل اسماً نسائياً. علمت فيما بعد أنه اسم زوجته ثم أمسكت ورقة وكتبت أسماء وأنواع التحاليل.. ونوالت المفاجآت..

* * *

نصف التحاليل والفحوص التي طلبها الطبيب الكبير. لم تكن تتفق أو حتى تتناسب مع تشخيص أى مريض بالقلب. ولكن من المؤكّد أنها كانت تساوى مبلغاً ضخماً سيرجّحه معمل الزوجة. ثم أنه لم يجر فحصاً طبياً واحداً أو حتى يسمع تاريخى المرضى المزمن. أو تاريخ الحالة نفسها قبل أن يعتمد على طلب خاليل باهظة الثمن إلى هذا الحد. فكل ما رآه أو عرفه هو أنني كاتب معروف. ويمكننى خَمل ثمنها مادياً أو ستكون هناك جهة تتحمّل هذا حتماً.. فلم لا؟!

كان مريض العيادة يقودني إلى المعمل عندما أخبرته أنني أفضل معملاً آخر. لي معه تجارب سابقة فأصيب الممرض بالهلع. وأخبرني أن هذا مستحيل! فلما سألته لماذا؟ أخبرني أنها خاليل وفحوص عاجلة للغاية ولا بد من إجرائها فوراً ولم أعلّق على كلماته. ولكننى كنت أعرف بحُكم شهادتى وخبرتى الطبية أن بعض هذه المطلوبات سيستغرق أياماً. أو يوم كامل على الأقل لذا فقد أخبرته بما يمكن أن يفهمه. ألا وهو أنني لست مستعداً مادياً لعمل تلك التحاليل والفحوص الآن. ولكنه ازداد تشبثاً وأكّدت لي أنه يمكننى دفع عربون بسيط والباقي عند الاستلام. دون أن يدرك أن هذا يتعارض مع ما ذكره مسبقاً عن ضرورة سرعة إجرائها.. واعتذرت وهربت بالكاد وقررت إعادة الكشف الذي لم

العلاج في دقة وجرعات منتظمة.

وتصوّرت أن حالتي هي انعكاس للارتفاع الشديد للغابة في ضغط الدم وحاولت مراجعة ما تبقى في ذهني من معلومات طبية قديمة لربط الحالة بالتشخيص. إلا أنني عجزت عن هذا تماماً ولكنني كنت واثقاً من أنني الآن في أرضي وأن زملاء وأصدقاء الدراسة سيقومون بكل ما يلزم، وأنتى سأحصل لديهم على ما لا يمكن أن أحصل عليه من النظام الطبي السائد..

كان القلق واضحاً على وجوه الجميع لسبب لم يذكره أحد منهم. وحاولت سؤالهم عنه إلا أنهم وعلى عكس طبيعتهم حفظوا في الإجابة. على نحو ضاعف من قلقي وأشعرتني أن حالتي تتجاوز ارتفاع ضغط الدم بكثير وأنها حتماً تندرج في مضمار آخر تماماً. ولزمت صمتاً مبهوتاً منتظراً النتائج ..

وبسرعة وصل الزميل الأستاذ الدكتور هشام بدرة وراجع الأمور والنتائج كلها. وعقد الزملاء كونهلنو طبي خاص ثم انتخبوا مدحت لبواجهني بالجزء الأول وهو يخبرني أنهم يستطيعون منحى روشنة علاج عاجل وآخر مند المفعول ولكنه يرى أنه من الأفضل أن أفضى يومين أو ثلاثة في قسم العناية المركزة..

كانت لدي العديد من الارتباطات ولكنني كنت أعاني بالفعل من تدهور صحي. جعلني أقبل بنصيححتهم فأعدت ابني الذي كان بصحبي. إلى منزلي في القاهرة ورقدت أنا في قسم العناية المركزة في مركز القلب في طنطا. وفي المساء وبينما أرقد وأبواب الخاليل تتصلل بحسدي

بتم فعلياً. عند طبيب آخر لتتكرر الصورة نفسها مع استثناء طلب فحوص أكثر ثمناً. وفي معمل كبير معروف وهنا أدركت أن الاستمرار في هذه الدائرة قد يؤدي بي إلى الوفاة! قبل أن يتم تشخيص حالتي فعلياً. ولا بد من كسرهما بأى ثمن.. وهنا قفز إلى ذهني الحل المثالي فزملاء الدراسة كلهم أصبحوا أطباء كبار في القاهرة والإسكندرية وطنطا. فلماذا لا أعود إلى أقربهم ليستمع إليّ ويمنحني تشخيصاً أثق فيه على الأقل. وعلى الفور وقبل حتى عودتي إلى منزلي اتصلت بصديق وزميل الدراسة الدكتور عاصم غلاب. وطلبت منه ترتيب الأمور حتى أصل إلى طنطا في الصباح التالي. وبالفعل وصلت لأجد عاصم في انتظارى وهرع بي إلى صديقنا الدكتور مدحت عشماوى في مركز القلب. وبدأ كل شئ على الفور بكل اهتمام وعناية لأتلقى على وجهى وعبر أذني صدمة جديدة.. وعنيفة.

* * *

فور وصولي إلى مركز القلب استقبلني الزميل الأستاذ الدكتور مدحت عشماوى وطلب منى أن أشرح له الحالة بالتفصيل ثم بدأ الكشف الطبي فوراً. وهاله أن يجد ضغط دمى مرتفعاً إلى حد مخيف حتى أنه لو كنا قد تأخرنا في التشخيص يوماً واحداً لكانت العواقب وخيمة وربما دائمة وغير قابلة للعلاج أيضاً. وهذا دليل آخر على ما يمكن أن يمكن أن يؤدي إليه الاستهتار والفساد الطبي في تاريخ وصحة وحياء أى إنسان. ولكن المهم أن الفحوص والتحليل بدأت على الفور ووفق نظام طبي دقيق وتم استدعاء زميلنا الدكتور هشام نوح لعمل الموجات الصوتية اللازمة على القلب والأحشاء؛ للاطمئنان إلى أن هذا الضغط الرهيب لم يؤذنها بعد ثم بدأ

جاء الصديقان. عاصم غلاب وهشام بدره؛ ليمنحاني المفاجأة الكبرى..

* * *

كليتني توشكان على الانهيار.. هذا هو التشخيص الذي صدمني به زميلا الدراسة وكلاهما متخصص في هذا المجال. ومع مراجعة الفحوص والتحليل أدركت أنه تشخيص حقيقي وسليم للغاية، فضغط الدم المرتفع كان انعكاساً للانهيار الكلوي. والانتفاخ الشديد نتيجة لعجز الكليتين عن تصريف المياه الزائدة عن الجسم، وإسرافى في تناول البروتينات والبيض بالتحديد..

كانت صدمة شديدة ولكن كان علىّ تقبّلها على أيّ نحو كان. وسألته الزميلين عن وسائل العلاج المتاحة فأخبرني هشام أنه سيتمحنى علاجاً مدعماً يكفى لإطالة الفترة ولكنه لن يمنع انهيار الكليتين في النهاية وأنها مسألة وقت فحسب، وتلقبت العلاج في الليلة نفسها مع حظر كبير للخضروات والبروتينات بأنواعها مما أشعرتني بحيرة شديدة فبحكم إصابتي بمرض السكر هناك خطر عليّ من تناول الحلويات والنشويات. ومع الانهيار الكلوي أضيفت إليها البروتينات والخضروات والفواكه فماذا يمكن أن أكل إذن؟!

طرحت السؤال على الزميل هشام فأعطاني ورقة مطبوعة تحوى تفاصيل تغذية مريض الانهيار الكلوي وطلب منى الالتزام بها بمنتهى الدقة وعلى الرغم من أن هذا أمراً عسيراً للغاية، قرّرت تنفيذه على أيّ نحو كان حتى أطيل فترة الوصول إلى الانهيار إلى أقصى حد ممكن قبل أن تتحوّل إلى فشل كلوي تام..

وخرجت من العناية المركّزة في وقفة عيد الأضحى الذي لم أتناول فيه قطعة لحم واحدة بالطبع. على الرغم من أنها ربما تكون المناسبة الوحيدة التي يشبع فيها المصريون من أكل اللحوم التي وعدت الحكومات الثنالية بالسيطرة على أسعارها. ولم تفعل واحدة منها ربما لأن السادة الكبار لا يعانون هذه المشكلة على الإطلاق. أو أنهم قد نسبوها أنهم يحكمون شعباً فقيراً من فخامة وبذخ ما يحيط بهم في حياتهم اليومية والخاصة..

المهم أننى تابعت هذه الحياة لشهر كامل وانتظمت في زيارة الدكتور هشام ليشرف على تطوّر الحالة، قبل أن يجول بخاطرى سؤال شديد الأهمية ألا وهو: ماذا عن المرحلة التالية؟! فما دام الفشل الكلوي نهاية حتمية فكيف أستعد لمواجهة؟! وأخبرني هشام ما لا أتوقّعه.. على الإطلاق..

* * *

عندما سألت زميلي هشام بدره عن وسيلة التعامل مع الفشل الكلوي أخبرني أنه ليس هناك سوى خيارين لا ثالث لهما. فإما أن أخضع لجلسات غسيل كلوي منتظمة تبدأ بجلستين ثم تستقر عند ثلاث جلسات أسبوعية مدة الجلسة الواحدة تتراوح بين ثلاث وأربع ساعات أو أن أجرى جراحة زرع كلي تعيد إلى الجسم انتظامه وتوازنه..

وخرجت من عند هشام لأقوم بدراسة الأمر من كل جوانبه أوّلاً قبل أن أخذ فيه قراراً حاسماً، واعتبرت أن الأشهر الستة التي تحتاج إليها كليتني بلوغ مرحلة الفشل التام هي المهلة المتاحة بلوغ العلاج الحاسم في هذا الشأن. وعيدت إلى مكنتي وجلست أمام شبكة الإنترنت التي أكتشف بها نشر

للعالم المتحصراً؛ فقد ألقاه الدكتور كرستيان برنار في قلب دائرة الضوء في سبعينات القرن العشرين مع جراحة ناجحة لزراعة قلب بشري من متوفى إلى حي يعانى من انهيار تام في عضلات القلب ليثبت بهذا إمكانية تطبيق ما ظل لأكثر من عقدين مجرد نظرية، ومنذ ذلك الحين ودون توقف لحظة واحدة انطلق علماء العالم يستفيدون من تجربة برنار، ويدرسونها ويضيفون إليها وزراعة الأعضاء تتطور بسرعة الصاروخ، حتى لم يطل القرن الحادى والعشرين إلا وكانت زراعة معظم أعضاء الجسم أمراً ممكناً، من الرئة إلى الكبد إلى المنانة إلى الكلى، بل وحتى بعض الأعضاء الخارجية فحلّم الأطباء يتعدى الحدود والعلماء بطبعهم لا يؤمنون بالمستحيل، ويتصورون أنه بعد عشر سنوات من الآن سيتمكنهم زراعة أذرع وسيقان تعمل على نحو طبيعى وتلقائى، لمن فقدوا أطرافهم فى الحروب أو الحوادث..

وكرد فعل شعبى فى كل أنحاء العالم (باستثناء الدول العربية وأفريقيا) ولأن الناس أدركت ما فى هذا من فوائد للكل راح الناس يتسابقون للتبرع بأعضائهم بعد موتهم طمعاً فى استمرار حسناتهم بعد فنائهم، وبدا لهم وكأنها وسيلة جديدة لإطالة أعمارهم وأعمارهم من بهيوتهم تلك الأعضاء حتى أن بعض الدول أصبحت تمنح المتبرعين بالأعضاء بطاقة خاصة تحدد ما تبرعوا به أو تدون هذا على ظهر رخصة القيادة، توفيراً لكل دقيقة إذا ما أصيب أحدهم فى حادث، حتى يمكن نقل العضو المطلوب قبل أن يتعرض للتلف..

كان هذا يستلزم تسجيل الاسم والعضو المطلوب وعمل تحليل كامل للأنسجة وتسجيله على الكمبيوتر،

من أبحاث ودراسات حول حالتى، مما يساعدى على اتخاذ القرار..

والواقع أن ما وجدته على شبكة الإنترنت قد هالنى للغاية فمن بين دول العالم تحتص مصر بثلاثة ملايين مريض فشل كلوى فى العام الواحد فى نسبة تعد الأعلى بين الدول المساوية لها (ليس فى الديمقراطية الزاهية بالطبع)، وأن معظم هذه الحالات يتم كشفه بالمصادفة البحتة وينشأ عن ارتفاع ضغط الدم المستمر بشكل أكبر، وأن هذا الفشل يتطور بسرعة نظراً لسوء اختيارنا الغذائى ونوعيات الأطعمة لدينا وأهمها المخللات بأنواعها والبروتينات..

وعملية الغسيل الكلوى تقليدية ومنتشرة على نطاق واسع، ولكنها لا تكفى وحدها لعلاج المريض الذى يصاب مع فشل كليته بنقص حاد فى الهرمون المسئول عن تكوين كرات الدم التى تحوى مادة الهيموجلوبين، مما يصيب المريض بأنيميا حادة تستلزم عمليات نقل دم مستمرة مع كل ما يستتبعه هذا من احتمالات العدوى بعدد من الفيروسات الدموية، مثل فيروس سى أو ما خفى، كما ترتفع نسب البوتاسيوم وخنزاج المريض إلى جرعات عالية من الكالسيوم..

أما عمليات زرع الكلى فقد تطورت على نحو مدهش وأصبحت نتائجها متمازة ووسائل التعامل معها ممكنة، وتعيد إلى الجسم نوازنه مع نقص البوتاسيوم وتحسن حالة الأنيميا.. ولم يعد الأمر يحتاج إلى كثير من التفكير فعدت إلى هشام، وأخبرته أنني أفضل إجراء عملية زرع كلى.. ومن هنا بالتحديد، بدأت التجربة..

* * *

زرع الأعضاء البشرية ليس بالأمر الجديد بالنسبة

والانتظار في قائمة طويلة ليحصل كل على دوره عندما تتوافر أعضاء من شخص يمتلك التوافق النسبجي المناسب، ولما كانت حالة البعض لا تختمل الانتظار فقد لجأ بعض أقرانهم أو معارفهم للتبرع لهم بالأعضاء التي يمكن للأحياء منحها. مثل الكلى وأجزاء الكبد، وظلّ هذا يعتمد على عامل واحد لا غير، ألا وهو التوافق الدموي والنسبجي بين المانح والمستقبل. هذا ما يجري في العالم كله وما ختمه سنة وسرعة التطور في العصر الحديث الذي بلغ إيقاعه خوفاً لم يبلغه عبر التاريخ كله..

أما في عالمنا العربي، فالأمر مختلف كما يختلف كل شيء؛ والكارثة كبيرة.. جداً..

* * *

في العالم كله تعتبر زراعة الأعضاء أمر علمي جت، ولكن في عالمنا العربي وفي مصرنا البائسة، خوّل العلم بقدره قادر إلى مسألة فقهية وشرعية، وراح الشيوخ والعلماء الأفاضل الذين هم حجة في مجالهم ولا يفقهون شيئاً في العلم والطب يفتون في أمر أمرنا الدين نفسه بأن نسأل عنه أهل الذكر إن كنا لا نعلم، وأنا أتخدى أن يعلن فقيه واحد مهما بلغت مكانته، أنه يعلم ما يعلمه العلماء والأطباء حتى لو ادعى أنه قرأ كتاباً أو كتابين أو حتى مرجعاً كاملاً في الطب فالعقل والمنطق يؤكدان أنه من يعمل ويدرس أكثر يفهم أكثر في مجاله، ولكننا نعلم هذه الحقيقة ونثق فيها تماماً في كل المجالات الأخرى دون استثناء، فلا أحد يستأجر طبيباً لبناء منزله لمجرد أنه قرأ مرجعاً في الهندسة ولا أحد يجرو على علاج ابنه لدى مهندس شهير فقط لأنه يقرأ كثيراً في الطب بل وحتى في المهن الحرفية لا نستأجر سباكاً لإصلاح الكهرياء ولا خبازاً لتسليك المواسير..

كلنا إذن ندرك هذا، ولكننا نصل إلى منطقة الدين فيختلّ منطقنا وتهتز قناعاتنا ورتبك، وننكمش، ونخشى مجرد إبداء الرأي بل ولا خاول سؤال أهل الذكر، الذين ليسوا الفقهاء أو الشيوخ أو الدعاة حتماً بل العلماء والأطباء الذين عليهم إجابة سؤال واحد بسيط، وهذا نافع أم مضر؛ حتى يمكن تطبيق القاعدة الأبسط التي تؤكد أن كل ما ينعف الأمة حلال وكل ما يضرتها حرام..

والحكومة من جانب آخر، ليس لديها معيار واضح واحد محدود لتقييم كل الأمور ففي الوقت الذي قلبت به الدستور رأساً على عقب وانتزعت منه في أسابيع قليلة، كل المواد المائة للحريات ووجدت أغلبية فاسدة منتفعة جيز لها هذا في أيام، ما زالت تملكاً لسنوات وسنوات في إصدار قوانين حيوية ربما تساهم في تحسين أحوال الشعب ورفع مستوى معيشته أو توفير جزء من الحياة الكريمة له، ومنها قانون زراعة الأعضاء الذي يدور في المجلس المؤقت منذ سنوات دون أن يتحفنا رئيسه بمقولته الشهيرة، موافقون؟ اذن، موافقة! والتي يحسم بها أمور قادرة على تدمير اقتصاد البلد كله في دقيقة واحدة ودون أن تطالب الأغلبية التي استمرت الفساد وغرقت فيه حتى النخاع ولم تعد تعرف سواه باخاذاً موقف.. وهذا كاد يكلفني حياتي.. ويعنف.

* * *

عندما يتعلّق الأمر بقانون جديد لصالح الشعب أو فئة من فئاته، تتأخّر الحكومة وتلكأ كثيراً في إصداره وحجتها دوماً أن الأمر شديد الحساسية وأنها تخشى من ردود الأفعال فإذا ما كان هذا الأمر يتعلّق بمصالحها وتزايد ثروتها، وتغلبها وكبتها



للحريات أو لو ثار القضاة وتضامنوا أو تظاهر الناس من أجل كرامتهم وأمنهم. فلا مانع عندئذ من التصدي للأمر بمنتهى القوة والعنف والشراسة وضرب القضاة وأعضاء مجلس الشعب أنفسهم بالأحذية حتى تستمر السلطة والسطوة ويتمادى الغى والطغيان..

من هذا المنطلق. لم تصدر الحكومة قانون زراعة الأعضاء حتى لحظة كتابة هذه السطور وربما أيضاً من منطلق أن الكبار لن يعانون من هذه المشكلة أبداً فكل شيء تحت أمرهم. وكل العقبات مزلة ولو احتاج أحدهم أو أحد أبنائه أو معارفه إلى عضو ما. فالشعب كله رهن إشارته والعلاج بالخارج مكفول لكل قريب ونسيب وحسيب للسلطة..

وعندما بدأت رحلة زراعة الكلى لم أكن أدرك ما يواجهني ولا ماذا يدور في دهاليز ذلك العالم الرهيب الذي حوّل إلى أكبر جارة في مصر على المستوى الشعبي. والذي يحاول الكمال الإنشاحه بوجهه عنه والتظاهر بعدم رؤيته وتركه يستشري دون قانون ينظمه ويحميه ولكنى استشرت الزملاء المتخصصين فافقتوني بأسماء عدة معامل خاليل تتخذ من هذا الأمر مصدر دخل رئيسي ووسيلة لتحقيق أرباح هائلة. من المؤكد أن الدولة بأجهزتها الرسمية المعنية لا تدرى شيئاً عنها. ولما كانت الأمور معقدة ومتشابكة في مصرنا المسكينة كان حتماً أن يبدأ التجربة من بدايتها وأن أنتقى أفضل تلك المعامل وأكثرها احتراماً والتزاماً للبحث عن أهم عامل (علمياً) في التجربة كلها. ألا وهو المتبرع الذي تتوافق أنسجته مع أنسجتي والذي يصلح لمنحي كليتي..

وذهبت إلى المعمل وشرحت لهم الأمر الذي اعتادوه

وأفوه فحصلوا على عينة من دمي لإجراء اختبارات التوافق. واتفقنا على بعض التفاصيل الهامة وتصورت أن الأمر قد انتهى وأنه لم يتبق سوى العثور على المتبرع المناسب وإجراء الجراحة. ولما كانت أعداد المتبرعين تفوق أعداد الطالبين بكثير كما عرفت من أبحاث السابفة بدأت أشعر بالارتياح ولكن المعمل كان له شرط عجيب.. للغاية..

* * *

اشتراط المعمل الذي لجأت إليه للبحث عن متبرع أن أقوم بنشر إعلان في الصحف أطلب فيه متبرعاً من فصيلة دمي ولقد فهمت سبب هذا الشرط على الفور فهو يؤمن المعمل من أية شكاوى قانونية مستقبلية لاعتبار أنه لا يعمل سمساراً وإنما يلبي طلب معمل أرسل إليه متبرعين جاءوا عن طريق رسمي. وفي الوقت ذاته يمنحه فرصة الحصول على أعداد أكبر من المتبرعين وفحص دمائهم وخلاياهم على نفقة المريض والاحتفاظ بسجلاتهم التي تتضمن كل بياناتهم ووسائل الاتصال بهم. على الكمبيوتر في المعمل لتغذية أية حالات تالية..

لعبة مدروسة بمنتهى الدقة والعناية وتستخدم أحدث الوسائل والتكنولوجيا كالمعتاد في كل الأمور التي تدور تحت السطح. حتى ليخيل لنا في النهاية أن الحكومة وحدها هي التي تفتقر إلى التفكير المنظم المرتب (الحكومة الإلكترونية طبعاً). المهم أنني تقبلت الشرط وذهبت إلى جريدة كبرى لعمل الإعلان وهناك فوجئت باستنكار شديد. وذعر لا مبرر له وواجهني أحدهم في صرامة مؤكداً أن نشر مثل هذه الإعلانات محظور إلا بموافقة خاصة من وزارة الصحة وفوجئت بأن الرجل

www.dvd4arab.com

يتعامل معي باعتباري أحد سماسرة جارة الأعضاء أو مافيا
الفضيل الكلوى حتى أنه لم ينهض لمصافحتي وأنا أنصرف..

ومن الجريدة الكبرى إلى جريدة صغرى تكرر الأمر. فلجأت
إلى جريدة إعلانية شهيرة توزع بالمجان فأخذوا الإعلان وتفاوضوا
منه وأخبروني أنه سينشر في الجمعة القادمة وتصورّت بهذا أن
مشكلة شرط الإعلان قد انتهت. وأن الأمور ستأخذ مسارها
الصحيح اعتباراً من هذه النقطة. ويوم الجمعة التالي انتظرت
نشر الإعلان وبحثت في كل صفحات الجريدة عنه ولكنني لم
أجد له أثر واتصلت بالجريدة فأخبرني المسئول أن الباب الذي من
المفترض أن ينشر الإعلان فيه لم يتواجد في هذا العدد وأن
الإعلان سينشر في الجمعة التالية..

وبفارغ الصبر انتظرت الجمعة التالية. ولأول مرة رحبت
أترقب وصول الجريدة الإعلانية في لهفة. فلم يكد مندوب
توزيعها على الحّي يصل حتى اختطفتها منه والتهمت
صعحانها في شغف.. لكنني لم أجد الإعلان فعادت الاتصال
بالمسئول ليلقى على مسامعي مفاجأة.

* * *

بعد أسبوعين من الانتظار فوجئت بمسئول الجريدة يخبرني
أن الإعلان لن ينشر وأنه علىّ أن أذهب إلى المقر الذي قدّمته فيه
لاسترداد المبلغ (بالمناسبة استردديت المبلغ بعد ما يقرب من
ثلاثة أشهر وست زيارات) وعندئذ شعرت ببأس سخيف فالأمور
كلها تعقّدت وتشابكت وأصبحت كل مشكلة مرتبطة
بأخرى.. المشايخ الأفاضل خالفوا قاعدة سؤال أهل الذكر وأفتوا
دينياً في أمور علمية جنته فأثاروا فرعاً لا مبرّر له وجعلوا الكل
يتحاشى مجرد الخوض في الأمر. ليتحوّل العلم إلى جربة يحاول

كل شخص التنصّل من المسئولية فيها..

تعالوا تنصّروا أن مشايخ زمان ساروا على النهج نفسه
عندما قدمنا لملك فرنسا شارلمان أول ساعة وأفتوا بأن الوقت
ملك لله سبحانه وتعالى وحده. أو أن أحدهم قد دس أنفه في
أحداث ابن النفيس وأكّد أن العبت بالدم البشري حرام حرام.
تصوّروا ما كنا سنصبح عليه حينئذ!!..

ولكن من الواضح أن مشايخ زمان كانوا أكثر حكمة
وأكثر معرفة بالدين الخفيف الذي بطاليني بالعلم والتطور
وبالسعى خلفه ولو في الصين. أما اليوم فلم يعد لهم من همّ
سوى تعقيد الحياة والإيقال على العباد بقواعد وأوامر ونواهي لا
حصر لها كما لو أنهم قد كشفوا وجود الدين الإسلامي فجأة
في العقدين الأخيرين. أو كأن الله عزّ وجلّ لا يحاسب من يعذب
الناس أو يمنع عنهم منفعة. المهم أن جربتني مع الجريدة
الإعلانية جعلتني أتصوّر أن إيجاد متبرّع غير معمل محترم أمر
بعيد المنال في نظامنا البيروقراطي العتيد. وربما كان من المحتمّ
أن أبحث عن سماسرة المتبرعين الذين أثروا ثراءً فاحشاً من جارة
ما زالت محظورة إنسانياً على الأقل..

وبدأت جولة جديدة من التجربة وبدأت في جمع خبريات
عن أولئك السماسرة ومن المدهش أن هذا لم يكن عسيراً على
الإطلاق فقد وجدتهم معروفين للجميع فيما عدا السلطات
الرسمية بالطبع ولهم أماكن واضحة وخريطة توزيع منظمة
وذهبت إلى أحدهم في مقهى شعبي. ووجدت الأمور تتم كما لو
أنني قادم لشراء مخدرات. أسئلة. واستجابات. وحذر. ونظرات
مستترية. ومحاولات إيقاع. استغرقت ما يقرب من الساعة قبل
أن يطمئن السماسرة إلى أنني لست من رجال الشرطة والمباحث

فسألني عن فصيلة دمي وبعدها رأيت ما هالتي.. بشدة..

* * *

مسكين أنت يا شعب مصر فسق مترفوك وعانوا فيك الفساد ثم تناوجوا مع السلطة فتجبروا وتكبروا وانتزعوا اللقمة من بين فكي الفقراء. فبت جائعاً، عارياً، مهضوماً، والفاسدون من داخلك يعيشون في قصور بكفى ثمن الواحد منها نحو فقر مدينة كاملة..

رما أعرف هذه الحقيقة منذ زمن طويل ولكنني لم أرها أمام عيني بهذه البشاعة إلا في ذلك المهيى وأنا أجلس مع سمسار الكلى. فما أن عرف فصيلة دمي حتى رفع صوته يطلب أصحاب تلك الفصيلة وهنا فوجئت بأنه باستثنائي وزبونين أو ثلاثة فكل الجالسين على المقهى من المتبرعين الذين ينتظرون دورهم لنح كليتهم إلى من يدفع ثمنها وكل أملهم أن يمنحهم هذا ما يعينهم على حياة كريمة، أو يسد رمقهم في شتاء طويل..

وجوه شاحبة، خيلة، مصوصة، حفر البؤس ملامحه عليها في وضوح فبت أشبه بهياكل بشرية تسير على قدمين. وما أن هتف بهم السمسار حتى هرولتوا باسمين وكل منهم يتمنى أن يكون المحظوظ الذي يقع عليه الاختيار هذه المرة، فيخرج من فاع الفقر إلى فقر أقل ضرورة..

أفرغتني الصورة، وأدهشتني، وأنا الذي كان يتصور أن المشكلة كلها تكمن في المتبرع وكما يحدث في سوق العبيد راح السمسار يستعرض بضاعته ويخبرني مزايا كل متبرع وأخرج ورقة كبيرة من جيبه وراح يقرأ ومع كل حرف ينطقه كانت تسيطر على مشاعر عديدة هي مزيج من الشفقة والاشمئزاز.

والغضب، والعار... كيف يمكن أن يبلغ شعبنا هذا الحد في دولة تتبجح طوال الوقت بديمقراطيتها، وحرمانها، ورعايتها لشعبها المسكين..

دولة انشغلت بحكامها وكبارها وشاركت المترفين فسقهم فنسبت أنها حكّم شعباً سيحاسبها الله (سبحانه وتعالى) على كل قطرة دم أريقته منه وإن كنت واثقاً من أن أولئك لا يفكرون لحظة في آخرتهم أو في وقوفهم أمام ربّ كريم وربما يتصورون أنهم أول من سيكسر ثوابت الوجود، ويهربون من موت سيأتيهم ولو في بروج مشيدة أو الأدهى أنهم يتصورون أنفسهم على حق، أو أنهم سيبتمتعون في الآخرة بنفس السلطة والسطوة والجبروت الذين يتمتعون بهم في الدنيا.. المهم أنني مع ما رأيت أخذت قراراً.. حاسماً.

* * *

على الرغم من حالتي الصحية التي كانت تتدهور باستمرار ومن التورم الشديد في قدمي والذي يعجزني كثيراً عن المشي، ومن محاولاتى الدائمة المرهقة للتماسك أمام الآخرين، ما أن رأيت تلك الصورة البشعة لشعب مصر الذي يبيع لحمه من أجل لقمة العيش أخذت قراراً حاسماً، ألا وهو أنني لن أتعامل مع السماسرة ومتبرعيهم مهما كان الثمن ومهما كانت النتائج..

ومرة أخرى عدت إلى مشكلة الإعلان التي بدت وكأنها بلا حل، وانشغلت بالبحث عن حلول مع الصحف القومية، حتى أنني نسيت أن هناك صحف أخرى وهنا طرحت الأمر على الصديق إبراهيم عيسى الذي فوجئ بأمير مصري وإن أخبرني كما يحدث في الأفلام البوليسية أنه كان يفاوضني بهذا مع

الشحوب الشديد في وجهي والإرهاق البادي عليّ دوماً. ثم خَرَّكَ بمنتهى السرعة والشهامة كعادته وتم نشر إعلان صغير خلال الأسبوع نفسه..

ولا أحد يمكنه أن يتصوّر كم أراح هذا من عبء عن كاهلي وإن منحني فصلاً جديداً من كتاب فقر ويؤس شعبي مصر؛ فما أن ظهر الإعلان حتى انهالت مكالمات المتبرعين في غزارة لم تكن تتوقّعها ولما كانت زوجتي هي التي تستقبل مكالماتهم فقد أرهاقها هذا بشدة خاصة وأن السؤال الأوّل لعظمتهم هو كم سندفع مقابل الكلية ولكن هذا لا يمنع من أن اتصالات عديدة كانت تعرّض التبرّع من أجل وجه الله (العزيز الحكيم) فحسب. وابتغاء مرضاته، والتصدّق بصدقة جارية.

وكل متبرّع كان لابد من إرساله إلى العمل على نفقتي بالطبع لعمل التحاليل والفحوص اللازمة من أجل توافق الأنسجة. بما كان يعني استنزافاً مالياً عنيفاً أجبرنا على تخفيض نفقاتنا المنزلية والبحث عن موارد جديدة لتغطية المطلوبات اليومية، التي أضيفت إليها أدوية باهظة الثمن إلى حد مخيف لم أكن أيضاً أتصوّره أو أتوقّعه..

كان عليّ أن أحصل خارجياً على كل ما يفتقده الجسم بسبب الانهيار الكلوي، مثل الكالسيوم والسيليوم، والهيموجلوبين، الذي ينخفض يومياً حتى يكاد يبلغ حالة أنيميا حادة..

وفجأةً ووسط كل هذا تلقيت مكالمة غيّرت المسار كله..
تماماً..

* * *

أوّل مفاجأة سارة أتلقاها منذ بدأت هذه التجربة

القاسية كان خير العثور على متبرّع مناسب، وبنسبة توافق كبيرة. وما أن تلقيت اتصال العمل يبلغني بهذا حتى طرت إلى العمل. وأجرينا اختبار توافق والتنقيت به ووجدته شاباً هادئاً بسيطاً. وتناقشت معه في أسباب تبرّعه. فأجاب ببساطة أنها ثواب وصدقة جارية وارتابحت نفسي للموقف كله أخيراً. وبدأ لي أن الشمس الغاربة قد أشرقت والظلمة قد انزاحت وما دامت كل المراجع الطبية تؤكّد أن المشكلة كلها تكمن في المتبرّع ونسبة التوافق فهذا يعني أن المشكلة قد انتهت، ما دام المتبرّع موجوداً وتلك النسبة من التوافق، التي اعتبرها الكل معجزة ورضاء من الخالق عزّ وجلّ..

ولكنني، في تفاعلي المبكّر هذا كنت قد نسيت أين أعيش وأنني في مصر. التي لا تدور فيها أية أمور على نحو طبيعي ولا يمكنك مهما فعلت، أن تفلت من عباقرة التعقيد والروتين ومن القرارات الهيمونية التي يصدرها كل مسئول في موقعه دون ضابط أو رابط ودون أن يفكّر لحظة واحدة في تداعياتها أو في الجحيم الذي سيسببه للمواطنين الذين ناءت أكتافهم بالمتاعب والمشاكل والهموم ولا أحد يفكّر قط في راحتهم أو سلامتهم أو أمنهم، بل كل ما يشغل أي مسئول في بلدنا هو الحفاظ على مقعده ومنصبه وامتيازاته.. بل وجأوزاته أيضاً.

حتى ولو كان الثمن دماء تراق بلا رحمة أو شفقة..
فالبيروقراطية عندنا لها شكل خاص. يعتمد على غياب العقل وانعدام الفكر والقوانين كثيرة، عديدة، متشابكة، ومتضاربة، والقرارات تصدر دوماً في لحظات انفعال وسخونة ثم لا تجد من يزيلها بعد أن نهدأ الأمور حتى لو كانت مصرية خطيرة، أو معوّقة، ومن النادر أن تجد قراراً فيه مصلحة عامة لأن



المضمار الذي حوّل مع تأخّر صدور القوانين المنظمة له إلى جارة ضخمة حكّمها مافيا على أعلى المستويات لم أعترض على الأوراق المطلوبة على الرغم من كثرتها فيما عدا بند واحد.. بند جتّم الحصول من أقارب الدرجة الأولى على ما يفيد عدم استطاعتهم أو رغبتهم في التبرّع!!

وأياً كانت النية الحسنة التي أضيف بموجبها هذا الشرط فهو غير منطقي وغير عملي على الإطلاق ويدس أنفه في شئون عائلية وأسرية والتي قد تعاني من بعض المشكلات. فماذا لو أن شخصاً يرغب في إخفاء مرضه عن أسرته وهذا حقه أو شخص آخر لا تربطه صلات جيدة بأفراد أسرته وأرجو ألا يجيب أحدكم بأن هذا لا ينبغي أن يكون. فالأمر الذي نناقشه طبي بحت وليس جزءاً من حركة إصلاح اجتماعي وذلك الشرط كان وما زال يبدو لي مجحفاً وليس منطقياً وربما ليس قانونياً أيضاً. ولكن لأن المناقشة غير مجدبة فقد رحنا نعد الأوراق اللازمة وذهبت شقيقاتي ووالدتي لتسجيل عدم قدرتهم على التبرّع في الشهر العقاري لسبب بسيط للغاية هو أن والدتي وحدها تحمل فصيلة دمي وقد تجاوزت السبعين من العمر. متعها الله سبحانه وتعالى بالصحة والعافية وفي الشهر العقاري كانت في انتظارهم مفاجأة جديدة..

* * *

التعليمات الواردة لمكاتب الشهر العقاري في مصر كلها هو عدم تسجيل أي ورقة ذات صلة بموضوع التبرّع بالأعضاء أياً كان محتواها ومن هذا المنطلق صار تنفيذ شرط نقابة الأطباء مستحيلًا.. أو هكذا تصوّرت على الأقل.. وفي تلك المرحلة وبينما أحاول البحث عن مخرج جاء من

معظم القرارات تصدر في لحظة انفعال، وبسبب قصور في القوانين فالشعب وحده هو الذي يدفع الثمن بغلب وعذاب وإرهاق وضياح حقوق. والختالين وحدهم يجدون سبيلاً للفكاك من تلك الدائرة الرهيبة. وعندما يكشف المسئولون هذا ولأن القوانين نافهة لا تتناسب دوماً مع الخطأ. فكل ما يفعلونه هو إصدار قرارات جديدة لسد ثغرات قديمة ويتعدّب الشعب أكثر. وينجح الختالون في كشف ثغرة جديدة وتدور الدائرة.. وهذا ما واجهته مع أوّل مفاجآت بيروقراطستان..

* * *

بعد العثور على المتبرّع المتوافق تصوّرت أن المشكلة الأكبر قد تم تجاوزها وأن كل ما يتقص هو بضع إجراءات قانونية ثم يحين دور عملية الزرع نفسها. ولكن من الواضح أنني كنت واهماً في نظرتي هذه أو أنني نسيت كوننا في بلد لم يعد يحترم القانون أو الدستور وصار كل مسئول في كل موقع فيه يتصوّر أنه ناظر عزيزة أو أنها عزيزة أبوه يفعل بها ما يشاء ويسن لها قوانينه الخاصة وقراراته المجحفة دون ضابط أو رابط ودون أن يحاسبه أو يعاقبه أحد على العذاب الذي يسببه للمواطنين. ربما لأن الحكومة نفسها لم تعد تبالي بالمواطنين الذين لا يملكون لها نفعاً أو ضرراً ولم تعد تعمل أو تبالي إلا من أجل شخص واحد لا غير هو الذي يقوم بوضعها في السلطة وعزلها منها أيضاً..

وأوّل ما واجهني كان تصريح نقابة الأطباء.. كان استخراج تصريح بيعح للمستشفى إجراء جراحة الزرع، يحتاج إلى أوراق عديدة حملها منشور مطبوع جتّل صفحة كاملة ولأنني طبيب وأدرك احتمال حدوث تجاوزات عديدة في هذا

بهمس في أذني بأنه هناك مستشفى كبير يتبع جهة أكبر. لا يلتزم بالقواعد والقوانين المعمول بها بالنسبة لكافة المستشفيات وأنه لا يحتاج إلى موافقة النقابة لإجراء عملية الزرع. ولما كان العلاج في ذلك المستشفى الكبير متاحاً لي بعد ما يقرب من عقدين من العمل الشاق تصوّرت أن هذا هو الحل. واتّجهت مباشرة إلى ذلك المستشفى وسجّلت اسمي وحصلت على رقم كمبيوتر وبدأت رحلة الاستعداد لعملية الزرع..

كان الطبيب المعالج واحداً من عمالقة زراعة الكلى في مصر بما أشعرتني باطمئنان كبير وجعلني أمضي في الفحوص الطبية المطلوبة للمتبرّع والتي تكأفت مبلغاً ضخماً ولكنها أكّدت أنه المتبرّع المثالي حتى أن أحد العالجين طلب مني ألا أخلى عنه. مهما كانت المصاعب ومهما كان الثمن. وفي الوقت ذاته أكملت أنا الفحوص اللازمة استعداداً للجراحة. وكان من ضمنها فحص كفاءة عضلة القلب ولأنني لم أكن أعاني من أية مشكلات قلبية واضحة فقد بدا لي هذا مجرد فحص روتيني ذهبت لإجرائه في معمل شهير..

ولكن النتيجة جاءت مفاجئة للغاية.. فعلى الرغم من غياب الأعراض أشار الفحص إلى وجود متاعب غير محدّدة في الشرايين التاجية بالقلب ما يحتم إجراء قسطرة تشخيصية ربما تتطوّر إلى قسطرة علاجية إذا ما استلزم الأمر..

وكانت أوّل مرة أشعر فيها بالإحباط منذ بدأت هذه التجربة. ليس بسبب ما يعانيه قلبي ولكن لأن الجميع أكّدوا أنه مع قصور الكلى يتحتم أن أجري عملية غسيل كلوي مرة أو مرتين بعد عمل القسطرة للتخلّص من المادة الصبغية المشعة التي تستخدم خلال عملية التشخيص فقد كان كل

الجهد الذي أبذله من أجل هدف واحد. ألا وهو تفادي رحلة الغسيل الكلوي ولكن أنا أريد. وأنت تريد. واللّه سبحانه وتعالى يفعل ما يريد وعلى يد الدكتور حازم خميس أجريت القسطرة التشخيصية وكان الرجل بشوشاً مهذباً يتعامل ببساطة مدهشة وبإخلاص شديد. وكان يدايعني بكلمات لطيفة أثناء عمل القسطرة التشخيصية قبل أن يلقى في وجهي بصدمة.. عنيفة.. مجدداً

* * *

القسطرة القلبية واحدة من العمليات القليلة التي يمكن إجراؤها والمريض واع ومستيقظ ولأنني طبيب أدار الدكتور حازم خميس المونيتور الذي يسترشد به ليسميح لي بتابعته التشخيص ورؤية قلبي من الداخل وشرايينه التاجية. ثم سألتني مرة أخرى إذا ما كنت أشعر بأية مشاكل فلما أجبته بالنفي فاجأني بأن هناك انسداد في الشرايين التاجية بنسبة ثمانين في المائة. وأن الأمر يحتاج إما إلى عملية قلب مفتوح أو لعدد من دعائم القلب..

وكان من الطبيعي أن أختار الدعائم التي يمكن تركيبها بالقسطرة نفسها في نفس الجلسة. وهكذا أضيفت إلى قلبي أربعة دعائم مع البالون توسيع ولم يعد ينقصني سوى زمامة ليكتمل المولد. وبعد العملية جاء الجزء المؤلم والذي حاولت تفاديه طوال الوقت. ولكن الفرار من المكتوب أمر محال.. وهكذا تم نقلني بنفس الفراش الذي أرفد عليه بعد العملية مباشرة إلى وحدة غسيل كلوي مجاورة..

وهناك وجدت نفسي وقد أصبحت جزءاً من الصورة التي بدت لي مؤلمة ومؤسفة منذ البداية. عدد من المرضى



يرقدون على أسرة وكل منهم مستسلم لجهاز الغسيل الكلوي الذي يسحب الدم من جسده وينقيه عبر فلتر مختلفة. ثم يعيده إليه مرة أخرى... الوجوه كلها شاحبة مرهقة والأجساد خيلة مصوصة. ولكن هذه هي وسيلتهم الوحيدة للحياة وبعضهم جرى عمليات الغسيل الكلوي ثلاث مرات أسبوعياً لعدة سنوات..

ولأول مرة، اتصل جسدي بوحدة غسيل كلوي ورأيت دمي ينسحب إليها ثم يعود عبر خرطوم دقيق شفاف. وبدأت معنوياً أهتز. واستسلمت للأمر كما يفعل أقراني واستعنت بالصبر طوال الجلسة، التي استغرقت ثلاث ساعات بدت لي أشبه بثلاثة دهور قبل أن أعود إلى حجرة العناية المركزة. وأُعترف هنا أن الأطباء المناوبين كانوا في غاية الاهتمام والعناية خاصة وأنهم جميعاً تقريباً كانوا من قرائي الدائمين حتى أنهم اهتموا جداً بالتخفيف من الأمر والإطمئنان على كل ساعة تقريباً حتى غادرت المستشفى في اليوم التالي..

كان إجراء القسطرة العلاجية يَحْتَمُ تأخير جراحة الزرع لشهر كامل على الأقل. لذا فقد قرّرت الانتظار في صبر لولا أنه في اليوم التالي مباشرة كانت في انتظاري صدمة.. جديدة

* * *

منذ بدأ جهازي الكلوي في الانهيار كانت كليتي قادرتين على إخراج كمية معقولة من الماء والسموم. على الرغم من أن القسم الأكبر كان يَختزن في خلايا جسدي وينفخها على نحو مرهق ومؤلم. ولكن عقب عملية القسطرة القلبية وعلى الرغم من إجراء غسيل كلوي بعدها توقّف خروج البول تماماً. يومان كاملان لم يخرج فيهما جسدي قطرة واحدة. فبدأ ينتفخ

وتناقلت قدمي وبدأ وكأن الكليتين قد توقفتا تماماً وأصبحت هناك حتمية لإجراء عمليات الغسيل الكلوي التي حاولت خاشيها.. وبالفعل بدأت وزوجتي في البحث عن مركز أو مستشفى قريب لمتابعة جلسات الغسيل. وشعرت عندئذ أنه ليس هناك مهرب من المكتوب بالفعل واستسلمت لمصيري تماماً..

ولكن في اليوم الثالث ودون مقدمات عادت الكليتان لطرد كميات ضئيلة من الماء والسموم تزايدت تدريجياً. حتى بلغت المعدّل السابق قبيل إجراء العملية تماماً ما يعني أنني لست مضطراً بعد لإجراء جلسات الغسيل الكلوي. ولا أحد يمكنه أن يتصوّر كم شعرت بالارتياح. مع هذا التطوّر ما ساعدني على احتمال فترة الشهر التي يحتاجها استقرار الدعائم قبل الشروع في الإعداد لعملية زرع الكلى..

ومضى الشهر. وذهبت لتحديد موعد إجراء الجراحة عندما فاجأوني بجمعية أن يأتي قريب للمتبرّع من الدرجة الأولى للإقرار بالمتبرّع!! ولما كان هذا مخالفاً للقانون العام الذي يؤكّد أن كل شخص يتجاوز الواحد والعشرين من عمره بعدّ مسنوّلاً مسنوّلية كاملة عن أفعاله ما لم يكن يعاني من قصور عقلي أو ضعف في الإدراك. فقد اندهشت بشدة للشرط. الذي وضع أمامي عقبة جديدة غير متوقّعة خاصة وأن المتبرّع الذي توافقت أنسجته مع أنسجتي على نحو أدهش الأطباء أنفسهم كان يصرّ بشدة على ألا يخبر عائلته بالأمر..

وهكذا وقعت بين شقي الرحي. فلا المتبرّع يريد إحضار قريب من الدرجة الأولى ولا المستشفى الذي اعتاد عدم الالتزام بالقوانين يوافق على استثنائي من ذلك الشرط. هل يبرّح من

سنوات العمل الطويلة. ولأن الأمر مخالف للمنطق والقانون، والدستور أيضاً حاولت أن أفهم سر إصرار مدير المستشفى على هذا الشرط وكان الجواب كارثة..

* * *

ذات يوم وبعد إجراء زراعة كلي ناجحة، وإقرار المتبرع بموافقته قام والده بإبلاغ النيابة. بأن ابنه تم اختطافه وإجباره على منح كليته لأحد ذوى الشأن..

والمفترض في حالة كهذه، أن يقدم المستشفى إقرار المريض الذى يتجاوز الواحد والعشرين من العمر ليثبت كذب البلاغ وأن ينتهى الأمر عند هذا، ولكن المشكلة أن كل ذوى المناصب يصابون بهلع مرضي من مجرد الاتهام، وبيدون وكأنهم أضعف من مواجهة أى موقف يمكن أن يواجهه مواطن عادي، ثم أنهم يتميزون بأنهم يخلون مقاعد سلطوية تتيح لهم أن يكونوا جزءاً من التجاوزات القانونية التى شاعت وفاحت في هذا العصر بالتحديد، ولأنهم ضعاف الأعصاب والشكيمة فأول ما يتبادر إلى أذهانهم هو إصدار قرارات تبعدهم عن المسؤولية حتى لو خالفت كل القوانين، وعذبت كل البشر، المهتم هم، ومقاعدهم، وبقاءهم، واستمرارهم..

وهنا ومع حالة الفزع وخير السلطة صدر قرار بضرورة حضور قريب من الدرجة الأولى للإقرار بال تبرع، وهذا القرار مضحك للغاية من وجهة نظري فماذا لو جاء قريب الدرجة الأولى وأقر بالتبرع، ثم جاء قريب درجة ثانية بعدها وقدم بلاغاً للنيابة أيضاً؟!.. هل سيتمد القرار عندئذ، إلى ضرورة إقرار قريب من الدرجة الثانية؟!..

لو استمرت القرارات تصدر بهذا الشكل البيروقراطى

الذعور سينتهى الأمر بضرورة جريس المتبرع، وفضحه في الحنة كلها بأن يحصل على موافقة عم عبده البقال والواد حكشنة صبي الفهوجى، والمضحك أن تبرير هذا جاء بأن المستشفى يحاول إجبار المجتمع على قبول فكرة التبرع أى أن ذلك الصرح الطبي يصير على لعب دور المصلح الاجتماعى، وينسى دوره في أهمية المحافظة على حياة وصحة ومصلحة المريض..

أيامها فگرت أن أكتب عن هذا الأمر، ولكننى رأيت أن الكتابة عنه أثناء المشكلة سيجعله يتخذ طابعاً شخصياً، حتى لو حاولت العكس، لذا فقد قررت تأجيل الكتابة حتى تنتهى الأزمة ليتمكننى مناقشة الأمر موضوعياً وبدون انفعال، وعلى الرغم من محاولات عديدة، واتصالات لا حصر لها وتدخل بعض الأصدقاء للوساطة، منهم الدكتور جلال البطوطى، والزميلة جلاء بدير، أدركت أنه لا أمل في إجراء الجراحة في ذلك المستشفى الكبير خاصة وأن التوافق المدهش لم يثر ذرة من الاهتمام لدى المدير الذى طالبني بالبحث عن متبرع آخر بكل بساطة..

وهنا قررت الابتعاد عن المستشفى الكبير والبحث عن حل آخر.. وهنا ظهر نوع مختلف من المفاجآت.. نوع جديد.. تماماً.

* * *

في بلدنا منطومة فساد ضخمة من أهم أسبابها أن نظام الحكم لدينا يسير بأسلوب العمد والمشايخ، ويعتمد اعتماداً كلياً على أهل الثقة الذى يرى النظام فيهم دون سواهم أهل الخبرة والكفاءة ويصير على حمايتهم سواء أصابوا أو أخطأوا باعتبارهم (رجالتهم)، وهى سياسة رشيدة بالفعل!! والدليل أن المشير عبد الحكيم عامر اتبعها قديماً فكانت

النتيجة كارثة وهزيمة ساحقة ماحقة. أطلقنا عليها من باب حفظ ماء الوجه اسم النكسة..

ولأن الفساد قد أصبح سمة عامة فالكل يحاول أن يجرك على السقوط في مستنقعهِ ويسعى جاهداً لتعديبك وقهرك لو حاولت الإفلات منه. ومن أهم وسائل إغراق الناس في مستنقع الفساد تلك النظم والقرارات الإدارية المعقّدة، التي لا سبيل للإفلات منها سوى بالتحايل أو الالتفاف أو التزوير أو حتى الرشوة. أما المواطن الشريف فهو يلف فيها ويدور حتى يتملكه اليأس، ويصبح مستعداً ومؤهلاً للفساد في سبيل حل مشكلاته أو تجاوز عقباته..

وخلال تجربتي ومهما كانت المصاعب كنت مصراً على الالتزام بالقواعد الصحيحة والبحث عن حلول منطقية (في بلد لا يعرف المنطق) أو مخارج قانونية من كل مأزق. وكل هذا وحالتى الصحية تتدهور بشكل مطرد وتؤرم القدمين يتضاعف حتى أصبح السير مجرد السير مشقة لا يمكنى حملها. ما استدعى استشارة طبيب باطنى متخصص في أمراض الكلى والحصول على رأيه في الفحوص التى تم إجراؤها للمتبرّع ودرجة توافق أنسجته مع أنسجتى. ونصحنى الدكتور حازم أبو الفتوح باللجوء إلى الدكتور مصطفى أمين، ولم أكن قد تعاملت معه من قبل فحملت كل الأوراق والفحوص وذهبت إليه، فى نفس الوقت الذى قام فيه الزميل خيرى رمضان بمحاولة مشكورة جعلت مستشفى سعد بالملكة العربية السعودية يعرض إجراء الجراحة لديه وعلى نفقته شاملة تذاكر الطيران والإقامة لي وللمتبرّع ولرفاق أيضاً!! ولقد أدهش هذا العرض الصديق إبراهيم عيسى وأحزنه فى الوقت ذاته وأخبرنى أنه كان

يتمنى لو أن بلدي هو الذى قدّم مثل هذا العرض وليس مستشفى سعودي مشكوراً..

المهم أننى قد ذهبت إلى الدكتور مصطفى أمين فى مرحلة تصوّرت خلالها أنه لا أمل فى إجراء الجراحة فى مصر. ولكن مع أول زيارة له تبدّلت الصورة. تماماً..

* * *

فى شبابنا وعند التحاقنا بكلية الطب، كانت فى أذهاننا صورة مثالية للطبيب وكانت لدى كل منا أحلامه وطموحاته وبالنسبة لي كان الطبيب أشبه بفدائي يمنح نفسه لهدف سام نبيل ألا وهو نزع الألم والعذاب من المرضى، ومنحهم الرحمة والأمل والتعاطف وينفانى لإنقاذ الأرواح وإسعافها ويترك الرزق للخالق عزّ وجلّ. وبصراحة منذ بدأت تجربتى هذه مع المرض لم ألتق بطبيب تناغم تماماً مع تلك الصورة مثل الدكتور مصطفى أمين: فهو طبيب مخلص، متعاطف، حسّاس، شديد التهذيب والاحترام، وتشعر من اللحظة الأولى أنه قد احتواك أو أنك صديق قديم له..

صورة رائعة للطبيب كما ينبغي أن يكون وكما يتمنى أى مريض أن يجد. ولأنه شديد الاهتمام بمرضاه كان من الطبيعى أن تسير العجلة فى سرعة منذ أوّل زيارة له؛ ففيها اقتراح إجراء الجراحة فى مستشفى مصر الدولي وقرن اقتراحه هذا بخطاب إلى المستشفى لاستخراج تصريح نقابة الأطباء. وهناك فى المستشفى استجاب الدكتور محمود عبد العزيز على الفور وحصلنا على خطاب المستشفى. ولأن الوقت قد حان كما أراد له الله سبحانه وتعالى قدّمنا الخطاب مع الفحوص والتحليل والمتبرّع نفسه إلى نقابة الأطباء وسألنا عن مشكلة

إقراراً فأقرب الدرجة الأولى فأخبرونا أنه لبس من المطلوب تسجيل الإقرارات في الشهر العقاري وإنما هي إقرارات خطية مع صور البطاقات فحسب، مما جعلنا نستوفي الأوراق والإجراءات كلها خلال يومين ولأنني طبيب ومع تفهّم الصديقين الدكتور عصام العريان والدكتور عبد الفتاح رزق صدر التصريح في مدة قياسية..

وعدت إلى الدكتور مصطفى أمين الذي سألتني متى يمكنني إجراء الجراحة التي سيجريها واحد من عمالقة زراعة الكلى في مصر، وهو الدكتور إبراهيم أبو الفتوح بمساعدة الدكتور حازم أبو الفتوح ولما كنت قد عانيت الأمرين خلال الأشهر السابقة فقد طلبت منه إجراء الجراحة فوراً فما كان منه إلا أن أرسلني إلى المستشفى بالفعل حيث استقبلنا الدكتور محمود عبد العزيز بدمائه البسيطة وتمت الإجراءات بسرعة لي وللمتبرع على أن يتم إجراء الجراحة صباح اليوم التالي. وطوال الليل لم أكن أصدّق أن المشكلة قد انتهت أخيراً. وأنتى سأجرى العملية بالفعل بعد أن استعدت لها ثلاث مرات وتم إرجاؤها لأسباب إدارية تعنتية!!

وفي الصباح التالي تم نقلي مع المتبرع إلى حجرة العمليات وحضر الأطباء وتم تخديرنا، وبدأوا في إجراء الجراحة التي كادت تنتهي بكارثة..

* * *

عندما تحدّثت عن الأخطاء الطبية اعتدنا أن يثور الأطباء ويغضبون. على الرغم من أن غضبتهم نفسها تعنى أنهم بشر والبشر ليسوا معصومين من الخطأ مهما بلغت مكانتهم ومهما بلغ علمهم، وعندما نشرت في السابق

سلسلة مقالات عن الفساد الطبي وأخطاء الأطباء وجدت ثورة عارمة من الجميع وعلى رأسهم رفاقي القدامي وزملاء دفعتي في كلية الطب والذين هدّد بعضهم بمقاطعتي لو استمرت في الحملة، مما أشعرني بأنهم يجهلون حتماً أسس العمل الصحفي. فكل سطر أكتبه أو كتبتة في حياتي كلها سيجد من ينتقده ويغضب منه ومن يؤيّد ويتفاعل معه. ولو أن صحفى واحد في العالم كله تسأل عما إذا كان ما يكتبه سيغضب الكل أم لا لتوقفت مهنة الصحافة وانقرضت. وظهرت بدلاً منها مهنة الطبيباتي..

ولكى يهدأ الزملاء دعوني أخبرهم أنني الطبيب الذي أخطأ هذه المرة: فعندما أُجريت القسطرة القلبية ولضمان ثبات الدعامة كنت أتناول جرعة منتظمة من عقار قوى مانع للتجلّط. وعندما ذهبت لزيارة الدكتور مصطفى أمين للمرة الأولى أخبرني بضرورة إيقاف العقار قبل عشرة أيام من إجراء الجراحة. ولكن للمشاكل الإدارية أنهكتني وتأجّلت الجراحة أكثر من مرة لأسباب بيروقراطية بحتة حتى أنني شعرت أن زرع الأعضاء يعتبر في العالم كله مشكلة طبية بحتة أما في عالمنا العربي فهو مشكلة قانونية، وشرعية، واجتماعية فقط..

لهم أنه عندما حصلت على موافقة النقابة وخذّد موعد العملية وكنت متلهّفاً لإجرائها ومنشغلاً بهذا، حتى أنني نسيت أن أوقف العقار وعندما تذكّرت هذا أوقفته قبل الجراحة بيومين فحسب ولم أدرك العواقب الوخيمة لهذا. وفي الثامنة صباحاً وبعد ليلة من الإعداد والتجهيز في المستشفى تم نقلي مع المتبرع إلى غرفة العمليات وحضر العملاق الأستاذ الدكتور إبراهيم أبو الفتوح والدكتور حازم أبو الفتوح، وسرى

البنج في عروقي ورحمت في سبات عميق..

وكما علمت فيما بعد، فما أن بدأ الدكتور إبراهيم في إجراء الجراحة، حتى فوجئ بتريف حاد للغاية بسبب العقار المضاد للتجلط ولما كانت كلية المتبرع قد انزعت بالفعل كان من المحتمل الاستمرار في إجراء الجراحة والاعتماد على نقل كميات من الدم لتعويض ما أفقده وبقياس نسبة الهيموجلوبين لحظتها، تبين أنها نقلت عن نصف النسبة المقبولة طبياً.. وكان هذا يعني كارثة..

* * *

على الرغم من المتاعب الجمّة والعقبات التي لا حصر لها التي واجهتها لإجراء الجراحة، إلا أنه ما من شك في أنني كنت محظوظاً للغاية خلال الجراحة نفسها فمع التريف الحاد وانخفاض نسبة الهيموجلوبين كان من الطبيعي أن تكون هذه لحظاتي الأخيرة لولا توفيق الله سبحانه وتعالى، وبإعادة العملان إبراهيم أبو الفتوح وحازم أبو الفتوح، وكل الطاقم الجراحي المصاحب فالأستاذ إبراهيم كان يعمل بكل مهارة وسرعة في وسط غارق في الدم والذي يواصل الانهيار في غزارة حتى أن المستشفى كان يجتفط بثلاثة لترات ونصف من الدم استعداداً للعملية وما بعدها ولكنهم اضطروا لنقل الكمية كاملة إلى عروقي في محاولة لإنقاذ حياتي..

وكما يشبه المعجزة، انتهت العملية بنجاح بعد أكثر من أربع ساعات متصلة، ولم أعلم بما حدث في حجرة العمليات، إلا بعد أن استعدت وعي في المساء وأخبرني الدكتور مصطفى بالأمر وما أدهشني وأفزعني حقاً، أنه بعد ثلاث لترات ونصف من الدم كانت نسبة الهيموجلوبين في دمي نصف النسبة

المطلوبة فحسب ما حتمّ نقل كمية أخرى من الدم الطازج غير المختزن وبسرعة منحتني زوجتي بعض دمها وكذلك فعل ابني ثم جاء زوج شقيقتي المهندس خالد فكبرى وأضاف إليهما كمية مائنة وارتفعت نسبة الهيموجلوبين ولكنها لم تبلغ المعدل المطلوب وهنا طلبت من الصديقين محمد فتحى ومحمد سامي إعلان الأمر للقراء.. وفور أن فعلا شاهدت أعظم مظاهرات حب في حياتي كلها، فقد توافد القراء بالعشرات على المستشفى وكلهم يصرون على التبرع بدمهم حتى ضج بنك الدم بالشكوى وأخبرنا أنه عاجز عن العمل بسبب كثرة المتبرعين..

وجاوزت الأزمة، وقررت أن أنشر تفاصيلها كلها عندما أعود إلى منزلي، ولكن حتى الآن ظلت مشكلة الفشل الكلوي وزرع الأعضاء بلا حل؛ فالإحصائيات تقول إنه لدينا ثلاثة ملايين مريض فشل كلوي سنوياً وبحسبة بسيطة سندرك أننا سنصبح جميعنا شعب مريض خلال عشرين عاماً فحسب، ما لم يبدأ المسئولون دراسة جادة وصحيحة ولا تعتمد على مبدأ (كله تمام يافندم)؛ لمعرفة الأسباب الحقيقية للإصابة بالفشل الكلوي والمعوقات الفعلية أمام قانون نقل الأعضاء الذي لن يفوق تغيير الدستور كله في أسبوعين؛ لأن قائمة الانتظار ضخمة وما دامت الدولة عاجزة عن منع المرض فلا ينبغي أن تمنع وسائل الشفاء منه أيضاً !! ولا ينبغي أن تعكس فشلها على المرضى والمحتاجين وما دام مجلس الشعب جلاله قدره يقرّ تغييرات دستورية في أسبوعين، فلا أقل من أن يسترجع ذاكرته ويدرك أنه مجلس الشعب وليس مجلس الحكام، إلا أنى فعلى مصر السلام.

المأزق



نظام الحكم الحالي جاء إلى السلطة في ظروف شديدة الصعوبة؛ فقد تم اغتيال رئيس الدولة وسط جيش مصر وفي عيد النصر. وراحت الجماعات الإسلامية بعدها تشن هجمات عنيفة محاولة استغلال الموقف لقلب الأوضاع كلها والقفز إلى مقاعد السلطة. وكان على القائمين على أمور الدولة آنذاك أن يقاوموا منتهى العنف وأن يقاتلوا في سبيل حياتهم ولإعادة الاستقرار إلى المحروسة لذا صدرت قوانين الطوارئ (التي عشنا فيها ربع قرن أو يزيد) وتدخلت كل السلطات الأمنية لتنتم السيطرة على الموقف ولسد فراغ السلطة. تم نقلها إلى نظام الحكم الحالي لتستقر الأمور وتبدأ مسيرة تنمية بدت مبشرة بالأمل في تلك الفترة من الزمن..

وعندما تصوّر الكل أن الأمور قد استقرت بالفعل بدأت فجأة موجة الهجوم على السائحين واعتبارهم كفاراً واعتبار أن قتلهم (بغير حق) هو الجهاد في سبيل الله. ومع المفاهيم الدينية الخاطئة التي يتصورها أنها تحث المؤمنين على قتل من آمنوا على أنفسهم في أرضهم ومن دخلوها بإذن الله آمنين. كان من الطبيعي أن تشتعل الأمور مرة أخرى وأن تبدأ موجة شديدة العنف. أسفرت عن اغتيال وزير الإعلام ووزير الداخلية. وعندئذ بدأت موجة من القتل المتبادل بين النظام والجماعات الإسلامية..

وكان من الطبيعي أن تستمر قوانين الطوارئ وأن تمتد مرة بعد مرة في ظل تلك الحرب الشرسة العنيفة التي لم يفلح العنف ولم تفلح نظم الأمن القمعية الشرسة في إيقافها. فلعجاً النظام إلى التفاوض مع الجماعات الإسلامية وقبالاتها واتفق الطرفان على نظرية منع القتل من الجانبين وصرة أخرى

هدأت الأمور. وبدأ النظام فيما أسماه إقامة البنية التحتية وبدأت مشاريع الصرف الصحي. والكهرباء. والمياه. والطرق. والكمباري. والمواصلات. والاتصالات. ولاحقاً في الأفق بوادر تطوّر يمكن أن تقود مصر إلى قطار الحضارة فتصبح نمراً أفريقياً ينافس النمور الآسيوية الشهيرة..

ولكن النظام كان يخفي أمراً آخر تماماً.. كان يخفي تزواجه مع رجال المال والأعمال ورغبته المسعورة في أن يثري الأثرياء ويزداد الفقراء فقراً؛ ليضمن لنفسه البقاء وليحمي سلطته بالثروة!!!

البداية كانت الرغبة في استغلال رجال الأعمال في تطوير مصر ودفعها إلى نقلة حضارية كبيرة. ولكن رجال الأعمال دوماً أخبت وأذكى من السلطة والمال دائماً له سحر لمن يبتغي الدنيا وهو وسيلة الشيطان الأولى لدس أنف العظماء في تراب الفساد. وهكذا وفي تسكّل بطني خبيث بدأ رجال الأعمال في استغلال السلطة التي حاولت استغلالهم وبدلاً من أن يعملوا على تطوير مصر. تركّز عملهم على مضاعفة ثروتهم وتطعيمها بسلطة قوية واسعة خاصة وأن الطريق إلى هذا سهل وميسور ويتمثّل في الانضمام إلى الحزب الحاكم وإعلان الولاء للسلطة وعدد من التبرعات المالية التي تدخل ضمن بند الدعاية والتطوير..

وهكذا غاب الهدف الرئيسي عن النظام. وانشغل مع رجال المال والأعمال حتى نسي أنه يحكم دولة فقيرة أكثر من ثلثي سكانها يعانون شظف العيش ويجاهدون للحصول على أدنى لقمة تشبع جوعهم وجوع أولادهم. في نظام يتشدّد بديمقراطية مزعومة ليل نهار ويبع أرض مصر لكل من هبّ

ودبّ وكأنما لم يقرأ سطرًا واحداً من كتب التاريخ. ولم يعرف كيف ضاعت فلسطين ودون حساب أمر الفقراء والبسطاء والطبقة المنقرضة التي كان يقال لها قديماً البرجوازية. حيث أباح أرض وعقارات مصر للأجانب والذين دخلوا الميزان بأموال النفط أو بأغراض خبيثة غير معلنة. فرفعوا أسعار كل شيء على نحو صار الموت فيه أرخص من العيش في بر مصر..

ولأن السلطة المطلقة مفسدة. فقد بدأ الفساد يسرى في ربوع الوطن وساعده الفقر المدقع على النمو وساهمت ديكتاتورية السلطة وفسادها على ربه بالنفاق والمراهنه وعبارة (كله تمام يافندم). ورأى الفاسدون الكبار أن أفضل وسيلة لضمان استقرار واستمرار فسادهم هي أن ينقلوا الفساد إلى كل المستويات الأدنى. وفي غياب نظام يبالى بالداخل ولا يشغل كل فكره بالخارج جح الفاسدون الكبار في مخططهم ونقلوا الفساد إلى الفئات الأدنى. والأدنى. والأدنى..

وهكذا. وعلى الرغم من كل ما يردّه وينفيه النظام. غرقت مصر كلها في فساد بلا حدود شمل كل شيء؛ وأى شيء..

* * *

الفساد أصبح السمة العامة في مصر. والشئ الذي يتيقن منه كل طفل ويعلمه كل شخص وتنفيه الحكومة في كل لحظة. وكأنما هي العمياء الوحيدة وسط شعب من البصيرين. أو أنها تدركه ولكنها عاجزة أو حتى غير راغبة في مقاومته. أو النصدى له لغرض في نفس يعقوب. وكأمر طبيعي وتداعٍ منطقي التهم الفساد كل موارد الدولة وعصّر الناس في معيشتهم أكثر وأكثر. فانقسموا إلى عدة فرق منهم فريق

كبير يسعى سعياً إلى الفساد ويجاول تخليته وتبريره ليطلق

لكن أكثر الأشياء التي تثبت طيبة وسذاجة شعب مصر حتى المنفقين منهم. أنهم ما زالوا ينادون طوال الوقت بضرورة وجود ديمقراطية حقيقية وانتخابات نزيهة. وعدم تدخل رجال وجهات الأمن فيها..

فالواقع أن هذا. في ظل الظروف الحالية أمر مستحيل تماماً.. فالتجارب من حولنا تثير دعر النظام الحاكم وتنبئه أن نتيجة الديمقراطية الوحيدة هي سيطرة التيار الإسلامي على السلطة. والذي يمكن أن يؤدي ليس إلى عزلهم منها فحسب ولكن ربما إلى إعدامهم أيضاً.. ففى الجزائر أدت الانتخابات الحرة إلى فوز التيار الإسلامى وما أعقبه من تدخل الجيش والمذابح التى استمرت سنوات وسنوات. وفى فلسطين أتت الانتخابات بجهة حماس إلى السلطة وما استتبع هذا من صراعات وخلافات وانقسام فلسطين فى النهاية وانشغال شعبها بحرب داخلية بدلاً من أن يهتم بقضيته. وبعودة لاجئيه..

فهل يمكن أن خاطر الحكومة بهذا؟!.. هل يمكن أن نرى انتخابات نزيهة فعلياً وهى تعلم أن التيار الإسلامى متغلغل فى أوساط المجتمع وأن جماعة الإخوان المسلمين خطى بتأييد هائل فى نفوس كل من يبغض نظام الحكم ويبغض فساده ومحسوبيته وقصره الخير على ذوى الحظوة وأهل الثقة؟!.. الجواب هو مستحيل طبعاً!.. لن خاطر النظام بوجوده ولن يهدد كيانه ولن يسمح برفع حالة الطوارئ أو بحوض انتخابات نزيهة قد يكون بقاؤه أو تكون حياته ثمناً لها..

وربما كان النظام معذوراً فيما ذهب إليه لأنه أول من يدرك على الرغم من كل ما تطعنن به صحفه ووسائل إعلامه أنه مكروه تماماً فى الشارع وفى كمال الأوساط الفقيرة

عذاب ضميره الذى سرعان ما يقتله استمرار الفساد فلا يحاول تفسيره وإنما يكتفى بالعيش فى حرامه معللاً الأمر بأنه الوسيلة الوحيدة للعيش. وفريق آخر لم يجد السبيل إلى الفساد فصار غاضباً. ناقماً. وبينهما فريق أفرغ غضبه فى مفاهيم دينية تزداد تطرفاً وتعقيداً وتعصباً كل يوم وجد متعتها مع المتشددين من شيوخ الفضائيات لعل التشدد يكون الموجة المضادة التى تنشأ عن موجة الفساد العام..

والأغرب أنه نشأت فئة عجيبة تمارس الفساد فى عملها اليومى فتنلّقى الرشاوى وخرّب الذمم وتزور المستندات ثم تتحوّل إلى شخصيات شديدة التطرف بعد هذا وكأنها تتصوّر أن التشدد فى الدين فى المساء سيغفر لها ما اقترفته أيديها فى الصباح!.. وكلما التقيت بأحد أصحاب تلك الفئة الأخيرة وهو يطلب رشوة أو إكرامية فى وقاحة. وسألته عما يفعله لأجباك متبجحاً أن هذا حقه. وأنه يتعامل مع من يملكون المال فلماذا لا يكون له جزء منه وهو يتصوّر أنه بهذا قد وضع الحجة أمام رب العالمين الذى يعلم ما فى القلوب. وهو شديد الحساب..

اختلطت المفاهيم. وارتبكت العقول. وامتزجت التقاليد القديمة والشرقية بالأحكام الدينية وارتدت الآراء الشخصية ثوب الدين كوسيلة لإخراس كل الألسنة. وكبت أية معارضة. وراح التياران المتضادان يتعاظمان فى المجتمع على التوازي. تبار الفساد. و تيار التطرف. الذى ساهم الغرب فى تقويته ليشمل العالم العربى كله من أقصاه إلى أقصاه. حتى ننشغل فى صراعات داخلية طائفية ونبتعد عن الغرب الذى يتصوّر أنها وسيلة مثلى لينعم بالأمان والاستقرار الداخلى..

التي لا يعرف وسيلة للتعامل معها سوى فرق الأمن المركزي والعصى الغليظة والتجاهل والاعتقالات الأمنية والقهر والطغيان. ومرتفي مصر تزاوجوا مع السلطة ففسقوا فيها وعاثوا في أرضها فساداً، والنظام برعاهم وغميهم ويلعب معهم لعبة ليست جديدة على تاريخ مصر. ألا وهي لعبة حماية الرجال، حتى لو أخطأوا. والتاريخ يجربنا في وضوح. ما الذي انتهت إليه هذه السياسة..

* * *

الدول البوليسية هي دول تعتمد في بقائها بالدرجة الأولى. على نظم أمنها وليس على ارتباطها بالشعب وتفاعلها مع الجماهير وفي تلك الدول يتعاضد دور نظم الأمن. التي تكبر. وتعمق. وتدس أنفها في كل شئ، وأي شئ. فلا يجتأل أي شخص مهما عظم شأنه أي منصب في الدولة إلا بموافقتها ولا يجري أمر إلا عبرها ولا يحدث تطوّر إلا من خلالها. ومع مرور الوقت تصبح النظم الأمنية دولة داخل دولة ويصبح من المستحيل إيقافها عند حدها أو الحد من سلطاتها حتى لو انتهت الظروف التي سمحت لها بالسيطرة على الجبهة الداخلية. ولن يدهشنا أن يأتي يوم تتحدّى فيه جهات الأمن نظام الحكم نفسه بما تمتلك من قوة فيحدث الصراع الذي سينتهي عصرًا ويبدأ عصر جديد..

ونظام الحكم لا يتخيّل حدوث هذا بالطبع تماماً مثل الذي يضع كلباً شرساً في حديقة منزله ويدربه على أن بعض في شراسة كل من يقترب منه ثم يشعره بالأمان حتى يصاب الكلب بالسعار فجأة أو يفقد حاسة الشم لسبب ما. فيهبش

في صاحبه ويمارس معه ما تدرب عليه!! ولكن نظام الحكم معذور فيما يذهب إليه من عملاقة نظم الأمن؛ فهو يدرك جيداً أن الشعب الذي ييغضه بغض التحريم لو وجد فرصة للانقضاض عليه فلن يتوانى عنها وهو غير مستعد للتنازل عن مقعد السلطة مهما كان الثمن حتى لو اضطره ذلك إلى التضحية بالشعب كله..

وهذا ما فعله الرئيس العراقي عندما واجه أمريكا في مواجهة عسكرية صريحة فهو لم يستسلم ولم يهادن. وضحي بشعبه كله وبدولته كلها وأوقعها في برائن احتلال رهيب. لا أحد سوى الله سبحانه وتعالى يعلم متى ينتهي ولا متى يعود العراق إلى وحدته وتماسكه. وكل هذا حتى يتشبّث بسلطنته ومقعده حتى آخر قطرة دم في جسد آخر مواطن عراقي.. ولو تكرّر الأمر عندنا سيفعل بنا نظام الحكم المثل وسيخرج علينا - كالعناد - بعبارات وطنية رثانة يبرّر بها تشبّته بالسلطة حتى يرقّ دماءنا جميعاً.. المهم أن يبقى هو وأن يستمر وأن تبقى نظم أمنه وتستمر وكل هذا.. لدواعي الأمن.. كما يدعي... فقط دواعي الأمن!

* * *

عندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢م منذ ما يزيد عن نصف قرن كان أحد أهدافها القضاء على الرشوة والفساد والمحسوبية وكانت الأهداف الأخرى تشمل القضاء على الإقطاع وسيطرة رأس المال وعلى الرغم من أن نظم الحكم المختلفة ما زالت تتعامل مع الثورة بقداسة عجيبة حتى تعتبر كل من ينتقدها خارجاً عن الإجماع الوطني، إلا أن نظام الحكم الحالي يهدر



أهداف الثورة كل يوم دون أن يظرف له جفن ودون أن يتوقّف عن
التظاهر بتفديسها وإجلالها..

ففى نظام الحكم الخالى انتشر الفساد والرشوة
والمخسوبة وعادت سيطرة رأس المال بأبشع ما كانت،
فالرأسماليون القدامى كانوا يسكبون بعض ما لديهم على
الشعب عبر بناء المستشفيات والمدارس ودور العبادة وإقامة
الولائم للفقراء وتقديم العون للمحتاجين، أما رأسماليون هذه
الأيام فلا يكتفون بمص دمء الشعب فحسب غير احتكارات
وحشية وإنما يسعون فى شراسة إلى انتزاع اللقمة من أفواه
الجائعين فى وقاحة سلطوية ما داموا يستندون إلى نظام الحكم
الذى يبرعاهم ويساندهم ويغضى أخطاءهم ويتعامى عن
فسادهم، إما مقابل جزء منه أو مقابل خدمات خاصة مثل
تعيين الأبناء فى وظائف عليا أو مشاركتهم فى مشاريع
محدودة، وكل هذا حتى تستمر المركب وتواصل طريقها فى بحر
الفساد فى أمان..

تلك السياسة، وأقل منها فساداً، كانت السبب فى
قيام ثورة يوليو، وتلك السياسة أيضاً كانت السبب المباشر فى
نكسة يونيو، وهى نفسها التى ستصبح السبب الرئيسى
فيما يجنبه لنا المستقبل!!.. فمشكلة هذه السياسة أنها
تفسد كل شئ من القمة إلى القاع، حتى تصبح الدولة كلها
أشبه بحجرة أنيقة أكل السوس كل ما فى داخلها وإن بقى
مظهرها الخارجى على حاله..

حجرة تحتاج إلى صرية محدودة حتى ينهار كيانها كله
ويتكشف أمرها ويظهر ضعفها على حقيقته..

والمشكلة أن هذا الضعف أصبح واضحاً للأعين.. أعين

الأصدقاء قبل الأعداء، وأصبح الكل فى انتظار الانهيار وخراب
مالطه، الذى لا بد وأن يؤدى إليه هذه السياسة، والسؤال هو
ماذا نتظر.. ثورة، أم نكسة؟!..

* * *

فى بلدنا ثلاث مؤسسات، هى المسئولة عن كل ما
وصلنا إليه من تدهور فكرى وانعدام ثقافى وسلفية هستيرية
لم تعد ترى الخير فى عالم يتسابق للحاق بالمستقبل سوى فى
التشبُّث بالماضى والانغماس فيه وإغماض العيون عن الحاضر
وجاهل المستقبل (وهذا بافتراض أن دولتنا دولة مؤسسات!)..

المؤسسة الأولى، هى المؤسسة الدينية التى كبرت
وتضخّمت وتعمّقت فى العقود الثلاثة الأخيرة لتدس أنفها فى
كل شئ، فى السياسة، والعلم، والقضاء، والاقتصاد، وتعود بنا
ألف عام إلى الوراء بحجة جاهزة ومعلّبة وقادرة على خداع عامة
الشعب من البسطاء والمكافحين الذين سعت الدولة منذ عدة
عقود لعزلهم عن ثقافة العصر وتطوّراته حتى تأمن أمرهم،
وتضمن استكانتهم، وخضوعهم لأوامرها وتصرفاتها المجحفة
وقراراتها الديكتاتورية المغلّمة بعبارات ديمقراطية رثانة..

والمؤسفة ليس تعلق المؤسسة الدينية أكثر ما ينبغى
ولكن أن الدولة تبارك هذا التضخّم وترعاه جاهدة: لأنها تنصوّر
أنه القوة المضادة التى تواجه بها التيار الدينى المتطرّف، تماماً
مثلما فعل الرئيس السادات عندما أطلق التيار الدينى من
عقاله كوسيلة للقضاء على الخطر الشيوعى، فولّد وحشاً
يفوق ما كان يخشاه ألف مرة..

نفس الخطأ تقع فيه الدولة الآن غير معركة أن
المؤسسة الدينية فور اكتسابها سمعة رسمية وقبولاً خطئى

بتأييد الدولة ومباركتها فهي تفقد كل مصداقية لها في الشارع حتى أن الناس تغضب وتعارض آراء مفتى الديار الرسمي، وتحداه حتى في موعد الأعياد وصلاتها. ولم تعد تميل إلا لشيوخ التطرف والتشدد والتعصب الذين يغمرون الفضائيات ويتميزوا بالصراخ والوعيد والغضب وكان أحداً في الدنيا لن يؤمن ولن يتبع ملة إبراهيم ولن يعبد الخالق عز وجل إلا بالجزمة القديمة..

والناس لأنها خبا في عصر فساد كبير، ومعظمهم يشاركون فيه إما بقبول الرشاوى والإكراميات، وإما بالسكوت عنها، فهم يحملون شعوراً دائماً بالذنب والخطأ ويجدون في التشدد والتطرف وسيلة مثلى للتكفير عن ذنوبهم أو لإقناع أنفسهم بأنهم في جانب الخير والصلاح!

* * *

بصراحة مشكلة المؤسسة الدينية في مصر، أنها تدفعنا دفعاً إلى الخلف بتفسيرات معقدة وآراء جامدة وتعنتات نظرية في الوقت الذي يتقدم فيه العالم كله من حولنا بسرعة الصاروخ. ونشعر نحن في كل يوم بالضالة أمامه فينعكس هذا على غضب عنيف يجعلنا نلعن العالم المتطور، ونتهمه بالكفر والإلحاد طوال الوقت وكان هذه هي الوسيلة الوحيدة لنثبت لأنفسنا أننا أفضل منه حتى لو سقطنا في قاع التخلف والجهل.. والمأساة الأكبر أن المؤسسة الدينية تتبع دولة طاغية تعتمد في بقائها على نظم أمن قمعية فاشستية ديكتاتورية تعلمت بدورها وصارت أحد أسس الحكم والركيزة الأولى له..

وعلى الرغم من غضب وتعنت المؤسسة الدينية، لم نسمع من أحد أفرادها الموظفين في الدولة فتوى واحدة تجاه

جوازات الدولة وفسادها وإخلال مسئوليتها وديكتاتورية قياداتها. لذا فالأمن يقف بكل قوته لساندة مؤسسته الدينية الرسمية التي تستخدم سلاح التكفير لمقاومة كل رأى أو فكر يخالفها على غو ديكتاتوري رهيب ما أن يلتقطه الأمن ومسئولوه حتى يتحركوا في سرعة وحماس لقهر الرأى الآخر واعتقال الفكر المخالف وكان هذا أحد مبادئ الدين السمح الذى جعل من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر..

ولعلنا واحدة من دول الطغيان والديكتاتورية القليلة التى ما زالت تواجه اختلاف الفكر مهما كان اتجاهه بنظم أمنية قمعية وجبس واعتقالات ومحاكمات أمام محاكم عسكرية. أشك في أن دولة واحدة ولو شبه ديمقراطية يمكن أن تستخدمها لمحاكمة مدنيين.. ولكن الأمن لدينا لا يؤمن بالديمقراطية أو حرية الرأى والفكر، بل وليس من بين رجاله من يملك أي نوع من أنواع الثقافة الكامنة أو اهتم مخلوق واحد من هؤلاء بتنمية ثقافته حتى !!!

فالأمن في مصر يتصور أنه يقوم بواجبه على أكمل وجه باعتبار أنه يحمى النظام والحكومة وكلهم نسوا أن مهمتهم الرئيسية هي أن يحموا الشعب وليس النظام، ولكنهم لم يعودوا يذكرون هذا. كما لم يعد أحدهم يذكر أنه مجرد بشر ذائق الموت طال الأمر أم قصر، وأن الله سبحانه وتعالى شديد العقاب.

* * *

المشكلة أن المؤسسة الثانية وهي المؤسسة الأمنية قامت بإخضاع رجال الأمن كلهم في مصر حالة غسل مع قوية.

www.dvd4arab.com

وعبارات متهكمة وكأنه يتعامل مع وزارة الكفر والإلحاد أو جهاز أمن قريش..

وعلى الرغم من هذا، فسبدهشك أن رجال الأمن يحرصون دوماً على الصلاة والصيام وكثرة قراءة القرآن وترديد الأحاديث، وكل هذا من منطلق شعورهم القوي الذي يملأ عقولهم الباطنة بأنهم قد ارتكبوا وارتكبوا ذنباً فظيعة يأملون أن يغفرها الله سبحانه وتعالى لهم عندما يُسرفون في العبادات والصلاة وقراءة القرآن !!

* * *

لكن الحديث الشريف أشار إلى عبارة ، ليتها ما زنت وما تصدقت، وهو نفس المعنى الذي نردده في أمثالنا الشعبية يا خلة لا تفرصيني ولا عايز من عسلك، والمعنى باختصار أنه لا قيمة للصلاة والصيام لو أن المرء يرتكب بينهما معاصي الدنيا كلها فمن لم تنهه صلاته عن فحشائه فلا صلاة له... باختصار أكثر ... كل صلاة رجال الأمن وعباداتهم لن تنصدي لدعوة مظلوم واحد. أقسم الله سبحانه وتعالى بعزته وجلاله، أن ينصره ولو بعد حين.. ولكن ما من مخلوق واحد من رجال الأمن سيقراً هذه الكلمات، باستثناء قسم الإعلام بمباحث أمن الدولة بالطبع وما من فرد واحد سيجرؤ حتى على التفكير فيه، لأنهم كلهم عبيد الأمور وليسوا عبيد الله عز وجل..

ثم أن مهمتهم الأساسية، من وجهة نظرهم هي حماية النظام وضمان بناء واستمرار المؤسسة الثالثة..

مؤسسة الرياسة، التي كان يمكن أن نعتبرها المؤسسة الأولى المستولة عما بلغناه من فساد وتدهور لولا أنها لم تعد فعلياً

جعلتهم يؤمنون في النهاية بأن مهمتهم الأولى هي طاعة أوامر الرؤساء وتنفيذ رغباتهم حتى لو كانت في إبادة البلاد والعباد بل ويتصوّرون على العكس أنهم يحمون الدولة من خطر المعارضين والمخالفين وأعداء النظام والوطن، تماماً مثل الجندي أحمد سبع الليل في فيلم البرئ والذي كان يضرب المعتقلين بكل الوحشية مطمئناً أنه بهذا يجارب أعداء الوطن حتى فوجئ ذات يوم بأنه مجرد مجرم كل ما يفعله هو محاربة الوطن ذاته لحساب أعداء الوطن!!!

هذا ما كشفه أحمد سبع الليل في الدنيا، ولا أحد يمكنه أن يجربنا ما الذي سيكتشفه في الآخرة عندما يصعد ككل البشر الذين طالما سحلهم وضربهم وقهرهم وأساء إليه، إلى خالق الكون العظيم لينبئه بما فعل واقترفت يدها.. ولكن من الواضح أن الترفيات والمكافئات والبدلات تمحو من الأذهان فكرة الموت والآخرة والحساب والعقاب. فيصبح رجل الأمن عبداً للمأمور!!، وينسى أنه عبد لله عز وجل، فيعاون الدولة على طغيانها وجبروتها وينعم بخيرها ثم يخرق في نار الجحيم إلى الأبد في آخرة ما لها من نهاية..

والكلمات السابقة ربما غظي بسخرية رجال الأمن الذين اعتادوا السخرية من كل إشارة إلى الدين والشواب والعقاب، باعتبار أن ما يفعلونه هو قمة الخير والإيمان والصلاح على الرغم من ثقفي النامة في أن أحداً منهم لم يحاول أن يحصل على فتوى واحدة فيما إذا كان ما يفعله حراماً أم حلالاً.. وفكرة الحرام والحلال هذه غير واردة على الإطلاق في نظم الأمن، ولو أنك سألت أي شخص يتعامل معها فستجد أنه إذا ما أشار إلى العقاب الإلهي لم تستقبله سوى ابتسامات ساخرة



بالقوة التي تستحق معها هذا الوصف: إذ أنها تقع في نفس الأخطاء التي وقعت فيها مرحلة جمال عبد الناصر ما قبل نكسة يونيو.. لقد سمحت لمؤسسات أخرى بأن تكبر وتتعملق متصورة أنها بهذا خمي وجودها حتى يأتي يوم تفيق فيه من غيبوبتها فتجد أن تلك المؤسسات قد صارت أقوى وأشرس منها وأكثر توغلاً في المجتمع. بحيث تعجز هي نفسها عن كبحها وتخميمها وإعادتها إلى عقالها أو السيطرة عليها..

في عصر عبد الناصر بلغت المؤسسة العسكرية حداً جعله غير قادر على مواجهتها، وخاصة بعد هزيمة ١٩٥٦م، والتي سعى الإعلام لتحويلها إلى نصر وهمي ما زلنا نخنفل بعينه حتى يومنا هذا !! ولكي ينهار النظام ويواجهه نكسة عنيفة كان لابد وأن يكتمل تعلق المؤسسات الثلاث ويكتمل صراعها مع الشعب ولا بد وأن تتضارب المؤسسة الدينية، والمؤسسة الأمنية، ومؤسسة الرئاسة. مع أية محاولة لتنشيط الحياة السياسية أو تطوير المجتمع أو النهوض بالعلم بما يحتم أن نهوى إلى القاع أكثر وأكثر وأكثر في كل أسبوع ويوم وساعة ولحظة، حتى تأتي لحظة الانهيار.. دون أدنى شك.

* * *

مصر دولة مستقلة ذات سيادة. هذا ما تعلمناه في المرحلة الابتدائية وما ظللنا نردده حتى في أعماقنا حتى فتحت عيوننا على حقائق الحياة، والسياسية، والمجتمع والناس.. وحتى عقود مضت كنا نؤمن بالعبارة إيماناً مطلقاً، ونغضب من كل من يحاول المساس بها من قريب أو بعيد.. ثم جاء النظام الحالي، وجاء عصر التبعية الواضحة

للولايات المتحدة الأمريكية والخضوع الشديد لتوجيهاتها. وأصبح كل طفل في مصر يدرك أننا لم نعد دولة ذات سيادة إلا في خطب الرئيس وكتب الدولة ولقاءات مسئوليتها.. أما في عالم الواقع، فأصغر صغير في الدولة يدرك أن أمريكا فوق كل شيء، وأن احتلال العراق وإلقاء القبض على الرئيس صدام حسين، ومحاكمته، وإعدامه، كان رسالة استوعبها كل حكام ورؤساء وملوك المنطقة فارتجفت أوصالهم وتملكهم الرعب على حياتهم ومقاعدهم وسلطانهم وأدركوا أنه إما الطاعة

التامة للسيد الجديد وإما قطع رقبة وضياح سلطنة.. صدام حسين إذن كان القطة التي ذبحها الأمريكيون لكل النظم العربية، حتى ينكتموا، ويخضعوا، ويدركون أنهم مجرد دمي، أو قطع شطرتج، على رقعة السياسة، التي حركها الأصابع الأمريكية وحدها.. وعندما فقد الحكام سيادتهم وسيادة بلادهم الفعلية، لم تعد أمامهم سوى السيادة الداخلية التي عكسوا عليها كل إخفاقاتهم وإحباطاتهم وضآلتهم، فتعاملوا معها ومع الشعوب المسكينة عبر أجهزة من قمعية قهرية بشعة لتكميم الأفواه وسجن المعارضين ومقاومة التنظيمات ذات الشعبية الكبيرة أو التواجد الجماهيري الملحوظ..

وأصبحت اللعبة واضحة للجميع فكلما شعر السادة بالقهر من سيدهم الأمريكي وكلما عاملهم بعجرفته التقليدية، اختنقوا بغضب مكبوت ولم يجدوا أمامهم سوى الشعب المسكين لإفراغ كل هذا.. وعلى الفور يتحرك رجال مباحث أمن الحكومة، وقوات الأمن المركزي ويبدأ موجة الضرب، والقهر، والإهانة، والاعتقال، والمحاكمات العسرية بالمسدتين

وقيادات الجماعات (المحظورة).. وكل هذا يدل على أمر واحد.. أن مصر لم تعد دولة مستقلة أو ذات سيادة.. على الإطلاق.

* * *

من الأمور المعتادة في مصر فكرة الاتهامات المعّبة الجاهزة لمواجهه أى خلاف فى الفكر أو الرأى. قديماً كان الاتهام الرئيسى هو الشيوعية والإخاد. ثم جاء العصر الحالى الذى يعتمد على الكلمات الضخمة الكبيرة بأكثر ما يعتمد على الأفعال الشفافة الصريحة. وتطوّرت الاتهامات لتشمل كل شخص. وكل شئ، حتى الاختلاف بين اثنين عاديين على قهوة صغيرة.. وأكثر من يوجه الاتهامات هو مؤسسات الدولة الرسمية نفسها. فعندما تواجه المؤسسة الدينية فكراً يخالف فكرها. فهي تستخدم تهمة التكفير فوراً حتى لم يعد للكلمة معنى. والمؤسسة الأمنية هي والمؤسسة الرئاسية تستخدمان تهمة تكفير الأمن العام. وتهديد الأمن القومى. والأطرف تهمة الإساءة إلى سمعة مصر..

والاتهام الأخير تم ابتذاله على نحو يفوق العقل والمنطق. فأى ناقد يرفض فيلماً سينمائياً يعتبره إساءة لسمعة مصر. وكل رأى حر أو فكر منفتح أو كشف لعب من عيوب المجتمع هو إساءة لسمعة مصر. وكان سمعة مصر هذه مهتزة وضعيفة حتى أن أية لمسة كفيفة بالإساءة إليها!!! والمفترض أن سمعة مصر هذه أكبر وأقوى من أن يمسخها فيلم سينمائى أو خبر فى صحيفة أو رأى فى مقال. ومن يستخدمون هذا الاتهام هم فى الواقع من يسبون إلى سمعة مصر..

فى أمريكا مخرج اسمه مايكل مور. أفلامه الأخيرة

تهاجم النظام الأمريكى فى عنف وترفع الغطاء عن عيوبه وأخطائه. وعلى الرغم من هذا. فهو يحصل على جوائز من كل الجهات ولم تنتهه جهة واحدة أنه يسئ إلى سمعة أمريكا وعندنا فى مصر. أخرج يوسف شاهين ذات مرة фильماً بعنوان مصر منوّرة بأهلها. وأظهر فيها أكوام الزبالة والعداات السيئة. وثارت الدنيا وهاجت وماجت. واتهموا يوسف شاهين وفيلمه بالإساءة إلى سمعة مصر. ولكن أحداً لم يرفع أكوام الزبالة ولم يخارج العداات السيئة.. وهذه هي مصر.. وسمعة مصر.

* * *

عندما تزور الحكومة الانتخابات. وعندما تعدّل الدستور. وعندما تعتقل المعارضين. وعندما تخاكم قيادات الإخوان المسلمين أمام محاكم عسكرية. وعندما تمنع تحويل جماعة محظورة إلى حزب رسمى. فإنها تعتبر أن كل هذا من أجل الحفاظ على أمن واستقرار مصر..

ولكن ما هو أمن مصر؟!.. أهو تكميم الأفواه. واعتقال المعارضين. وقهر الشعب. وضيق الديمقراطية. وغياب الحريات المدنية؟!.. أى مصر إذن. تلك التى يحافظون على أمنها؟!.. الأرض والحجارة والرمال والطوب والزلط؟!..

لو أن الأمن هو أمن الأرض. فهم يبيعونها للأجانب ويشتريها المسئولون وأقاربهم برخص التراب ليعيدوا بيعها للشعب فيما بعد بملايين الجنيهات.. ولو أن الأمن هو أمن المنشآت فهي أيضاً أصبحت مباحة للأجانب الذين يشترون مصر بكل منشآتها الآن. وربما يسعون لطردنا منها بعد عقد أو عقدين من الزمان بحجة حماية أملاكهم علماً من قبلنا حدث فى



فلسطين من قبل..

أى أمن إذن الذى تخميه الدولة؟!.. ربما هو أمن المصانع، والشركات الكبيرة، والاحتكارات الخفية، التى يقوم بها أصحاب وأقارب ورجال النظام وينهبون بها أموال الشعب.. وأموال مصر أيضاً..

الدولة إذن لا تخمى بكل ما ترتكبه من موبقات أى أمن للمواطن ولا أى أمن للدولة نفسها، بل هى تخمى مصالحها وبقاها واستمرار مسئوليتها الفاسدين على مقاعدهم وتخمى استمرار نهب قوت الشعب واستغلاله وقتل الفقراء منه.. أما المواطن العادى، فلم يعد يشعر بالأمن إطلاقاً منذ أن يفتح عينيه فى الصباح وحتى يغلقهما فى المساء هذا لو وجد ما ينال عليه.. المواطن العادى يدرك تماماً حالة غياب الأمن والأمان فى الشوارع والطرق والى التى أدت إلى انتشار غير مسبوق للمجرمين والجريمة وضياح الحقوق ونهب البيوت والأماكن والمنشآت فى وضوح النهار وفى عز الظاهر أيضاً..

أى أمن إذن الذى تخميه الدولة؟!.. سؤال ينبغي أن نطرحه على كل مسئول . ولكننا لن نحصل حتماً على الجواب.. لدواعى الأمن !!!

* * *

ما الفارق بين الحكومة الوطنية وحكومة الاحتلال؟!.. الجواب فى بساطة هو أن الحكومة الوطنية تنبع من الشعب، هو ينجحها ويختارها ويساندها فى قراراتها ويحاسبها على أخطائها ويملك عزلها من السلطة لو لم تتجاوب مع متطلباته واحتياجاته، أما حكومة الاحتلال فهى حكومة يختارها المحتل

وخصر دوماً على أن يكون أفرادها من أبناء الوطن المحتل ولكنهم يدينون بالولاء له وليس لأوطانهم ويدركون جيداً أن المحتل هو راعيهم وحاميهم وسندهم وأن الشعب لا يملك لهم نفعاً ولا ضرراً لذا فهم يتجاهلون رغبات واحتياجات من يحكمونهم تماماً ويتركز كل اهتمامهم على إرضاء المحتل الذى يتحوّل إلى الهدف الوحيد للحكومة التى تخفى عنه كل ما يمكن أن يثير غضبه أو ضيقه ولا تهتم إلا بإرضائه وإسعاده وضمان رضائه عنها وبقائها على مقاعد السلطة لأطول فترة ممكنة..

السؤال التالى إذن هو: كيف نصنّف النظام الذى يحكمنا وفقاً لهذا التعريف؟! الجواب فى بساطة ووضوح أننا محكومون بحكومة احتلال.. حكومة لا تبالي بنا أو تهتم بمطالبنا واحتياجاتنا ولكنها تولى همها كله لإرضاء الحاكم ولو على حساب المحكوم وإشباع الحاكم حتى ولو تضوّر الشعب كله جوعاً والحاكم نفسه يعتاد هذا الأسلوب حتى يتصوّر مع الوقت أن الهدف من وجود الحكومة والدولة كلها هو سعادته ومجده وانتصاراته وحدها ويستمرئ السلطة والجاه، فيتحوّل تدريجياً إلى طاغية مستعد لذبح الشعب كله لو اقتضى الأمر فى سبيل أن يبقى على عرش السلطة..

وفى سبيل البقاء لا يتوانى الحاكم، أو تتوانى الحكومة، عن اعتقال المعارضين وحبس وسجن المناهضين والتنكيل بالمخالفين فى الفكر والرأى وسحل الراضين لوجودها وبقائها وتزوير الاستفتاءات والانتخابات وقهر كل من تسوّّل له نفسه قول كلمة حق لسultan جائر وحتى تنفّذ هذا تتحجج دوماً بعبارات فخمة وكلمات معسولة وجمل براقية قوية فاعتقال المعارضين حفاظ على الأمن الداخلى وسجن المناهضين هو

سيادة القانون والتكامل بالمخالفين هو حماية للجبهة الداخلية، وبعد كل هذا نجد حكومة الاحتلال دوماً في نفسها الصفاقة الكافية لتصف نظام حكمها الديكتاتوري بالديمقراطية الزاهية، وكأن مجرد التسمية تكفي لدرء الخطر تماماً مثلما يتصور شخص ساذج أن تسمية الأسد بالأرنب ستلغي قدرته على الافتراس!!!

* * *

على الرغم مما نتشددُ به الحكومة ويتشددُ به النظام ومسئولوه على الفاضية والمليانة من أننا دولة ديمقراطية ذات سيادة (لا تضحك أرجوك)، فالواقع أنه لدينا هنا نظام حكم فريد من نوعه تشاركنا فيه كل الدول العربية والقليل من دول أفريقيا وأمريكا الجنوبية، ألا وهو نظام حكم الشخص الواحد.. رجل واحد، في الدولة كلها يرى أنه الوحيد صاحب الرأي الصائب والنظر الثاقب والرؤية المستقبلية والبعد الحكيم والقرار السليم وكل من سواه لا يمكنهم بلوغ هذه المكانة الفريدة النفيسة، ولأن هذا الرجل الواحد هو صاحب الأمر والنهي والكلمة الحاسمة الحازمة الصارمة القامعة في كل الأمور فهو الذي يعيّن الحكومة ويملك عزلها وهو الذي يعطى توجيهاته ويواجه الأمور بحكمته ويحل مجلس الشعب لو لم يرق له تشكيله أو لم يرق له أدائه أو لو زادت فيه نسبة المعارضة على الرغم من كل ما يبذله رجاله من جهد في تزوير الانتخابات وانتقاء الناخبين وقهر وتخويف وترويع واعتقال المعارضين.. ولأن الحكومة تدرك تماماً أنها خيا في وطن رجل واحد فكل اهتماماتها تتوجّه نحو إرضاء ذلك الرجل الواحد وتأييد

أفعاله حتى لو انطوت على مصيبة أو كارثة أو حتى خيانة لسيادة الوطن وأرضه وعقاراته وهكذا تتحوّل حكومة الرجل الواحد من حكومة يفترض أن تكون وطنية إلى حكومة احتلال.. وهنا، نتخذ الصورة إيجاباً جديداً فلو اتفقنا على أن حكومتنا هي حكومة احتلال وليست حكومة وطنية فهذا يقودنا بالتالي إلى أن مقاومة المحتل أمر مشروع في كل قوانين وديساتير ونظم العالم بما يعنى أن مقاومة الحكومة أمر مشروع!!!

والناس تدرك هذه الحقيقة، حتى وإن لم تعترف بها صراحة ولكن الكل يمارس أنواعاً مختلفة من المقاومة تتمثّل في معاندة كل قرار تصدره الحكومة وإهدار المال العام والاحتيايل على قوانين الدولة واللف والدوران على كل مسئول وصاحب منصب أو سلطة في البلاد..

حتى الأطفال يشتركون في انتفاضة المقاومة الداخلية، عن طريق تمزيق مقعد في أنوبيس عام، أو خربشة سيارة فاخرة في الشارع، أو حتى في السخرية من كل مسئول أو صاحب مظهر أنيق، بل إنه لدى الشعب وسيلة مدهشة وفريدة ومتميّزة للمقاومة.. وسيلة تعرف باسم النكتة.. وتلك لها حكايات أخرى!!

* * *

في كل زمن وكل عصر، انهمرت عشرات النكات من أفواه المصريين، سراً وعلانية للسخرية من الحكام والمسئولين على خو أو آخر وكان لكل عصر سمة خاصة لنكاته وتركيبه ذكية فطرية شعبية تقدّم نقد لاذع للعصر في صورة سيناريو صغير محبوب ينتهي بمفاجأة تفجّر الضحك في الأفواه..
ففي عهد عبد الناصر كانت نكات المصريين تدور حول

أو يثير غضبه بأى حال من الأحوال !
ولأن مبارك هو الرئيس، الذى ينبغى أن يعرف كل
الحقائق الجردة حتى يمكنه اتخاذ قرارات سليمة فهذا فى حد
ذاته... نكتة !!!

* * *

من أهم مظاهر تخلف الأمم أن تلجأ إلى القوة فى حسم كل
خلاف فيها حول الفكر والرأى ومن مظاهر الخطاط الحضارة أن
يوصف هذا الإجراء البالغ الديكتاتورية والتخلف بعبارة أنيقه
وبأهداف نبيلة سامية وكأنه من الممكن أن أقطع لسان إنسان
ما مجرد أن كلامه وأفكاره لا تروق لى..

وهذا الأسلوب المتخلف صار سمة أساسية من
سمات النظام بكل فروعه وأنباعه فى عصرنا هذا فالدولة
تختلف مع جماعة الإخوان المسلمين وتدرك أنها عاجزة عن
مواجهتها أو التفوق عليها لذا فهى تلجأ إلى القوة وتهاجم
قيادات الجماعة وتعتقلهم وتصادر أموالهم وتحاكمهم أمام
محاكم عسكرية لا وجود لها إلا فى الدول الاستعمارية
الطاغية ذات الاستبداد المعلن والديكتاتورية الزاهية وعندما
تلجأ الدولة إلى هذا الأسلوب القمعي الذى عفا عليه الزمن
فإنها تلبسه ثوب الفضيلة والشرف وحماية الأمن القومى
والجبهة الداخلية وعبارة أخرى تسيل لها الدموع فى أعيننا..
من شدة الضحك !

والمؤسسة الدينية الرسمية التى تستند إلى قوة
الدولة وطغيانها تلجأ فى خلافتها الفكرية إلى الأسلوب
نفسه، الذى يعطى أسوأ مظهر للإسلام الذى بلغت
ديمقراطيته حد من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر.. ولكن

الديكتاتورية وزوار الفجر ووسائل الفهر المتبعة فى الاستجواب
وكان المصريون يتداولون تلك النكات سراً لأن نظم الأمن
المتخلف آنذاك كانت تحاسب الناس على نكاتهم وأحاديثهم
وربما على نوابهم أيضاً وعلى الرغم من كل الوسائل والنظم
القهرية والقمعية فى ذلك العهد الذى ما زال الملايين يتغنون به
ليل نهار لم تنجح جهة واحدة فى حجب أو منع انتشار نكتة
مهما كانت لاذعة وقاسية..

ثم جاء عصر السادات وظهرت زوجة رئيس الجمهورية فى
الحياة العامة لأول مرة، على نحو لم تعناده مصر لذا فقد تركزت
النكات فى مرحلة ما على علاقة الرئيس بزوجته وعلى نشاطها
الاجتماعى الملحوظ ومع الاضطرابات العديدة التى سادت
عصر السادات من الانقلاب على مراكز القوى إلى مرحلة اللا
سلم واللا حرب وحتى الانفتاح ثم حملة الاعتقالات الأخيرة
وحتى مع بداية حكم السادات الذى أنسى عقب حكم عبد
الناصر المسيطر مباشرة كان المناخ فى حالة تقلب سريع مثير
ما ساهم فى ابتكار وإطلاق قدر هائل من النكات لم يسبق له
مثيل. ولأن المناخ صار أكثر حرية من ذى قبل فقد انتشرت تلك
النكات أكثر وأكثر ولم تعد هناك غضاضة من نشر بعضها
فى صحف صغيرة أو كتابات فردية..

والآن فى عصر مبارك، تعرف كلنا دون حاجة للإفصاح
عما تدور النكات بالضبط وكيف يتم تداولها وتناقلها على نحو
مدهش.. ولكننى واثق من أن أياً من تلك النكات لم ولن تصل
مطلقاً إلى الرئيس نفسه حتى ولو وصلت إلى مكتبه
شخصياً؛ لأن القاعدة التى أعلنها النائب زكريا عزمى ذات يوم
هو ضرورة ألا يصل إلى الرئيس كل ما يمكن أن يضايقه أو يجزئه



لم يخرجهما منه إلا حروب طاحنة شاملة جعلت الناس تضيّق لِمَا يحدث وتدرك أن الانفصال عن الزمن لا يعنى سوى الضعف والتخلف والجهل وأن سيطرة رجال الدين على مقادير أمور لا يفقهون عنها إلا قليلاً هي الوسيلة المثلى للاخطاط والضياع والهزيمة فى النهاية... وفصلت أوروبا بين الدين والسياسة وانطلقت تبنى حضارتها وتنهض فى عصر الظلام وتنمو وتتقدّم لتتحوّل فى النهاية إلى اتحاد ضخم قوى يتحدّى أقوى دول العالم اقتصادياً وسياسياً.

وما مرّت به أوروبا فى العصور الوسطى هو نفس ما نمر به نحن الآن ولكن لا أحد يعترف ولا أحد يواجهه، فالدولة بحكمتها الرشيدة التى أدت إلى انهيار اجتماعى وأخلاقى شامل رأّت أن تقوية المؤسسة الدينية الرسمية هو الوسيلة المثلى للتصدّى للجماعات الدينية المتطرّفة وأن وجود تلك الجماعات المتطرّفة فى حد ذاته هو وسيلة مثلى لإعطاء العامة انطباعاً خاطئاً عن جماعة الإخوان المسلمين التى تحوّلت بقرار سياسى إلى جماعة محظورة بل ولم تعد صحف الحكومة تذكر اسمها بل تستخدم اسم الدلع الذى فرضته عليها حكومة الاحتلال وهو اسم (المحظورة) دون تسمية الجماعة باسمها بما جعل الأمر أشبه بنكتة كبيرة فالعالم كله يعرف الجماعة باسم جماعة الإخوان المسلمين فيما عدا الدولة، أما بالنسبة للغرب فالنظام حريص أشد الحرص على زج اسم جماعة الإخوان المسلمين فى كل عمل تطرّفى أو إرهابى وربطها فى كل الأذهان بتنظيم القاعدة وكل هذا حتى يفرغ الغرب من الجماعة وبرأها عدواً رهيباً فيؤازر الحكومة والنظام فى طغيانهما. إلى الأبد.

السادة الأفاضل الذين عينتهم دولة الطغيان فى مناصب لا ينبغي أن يجتأها شخص تعينه دولة أو يعينه نظام مستبد. وجدوا أن مقارنة الفكرة بالفكرة أو محاولة هداية أى شخص يخرج عن العرف المتبع والقواعد القديمة أو مناقشة أصحاب الفكر المخالف كلها وسائل غير مجدية لأنهم لا يملكون الحجة القوية للمناقشة لذا فأسهل أسلوب لحسم الأمر وقهر الرأى والفكر هو تكفير المخالفين وحث الأمن على مهاجمتهم واعتقالهم والتنكيل بهم والدينون الرسميون يشمتون ويسخرون ويطمنون إلى أنهم قد قهروا الفكر وقطعوا الألسنة المعارضة وصارت لهم الغلبة فى نهاية الأمر. وهذا بافتراض أن التنكيل هو نهاية الأمر وليس عندما يقف الكل أمام الخالق عزّ وجلّ لينبئهم بما كانوا فيه يختلفون..

وطغيان النظام ومؤسسته الأمنية وموظفوه الدينون هو أهم وأضخم وأكبر مظهر لعصر التخلف الذى نعيش فيه والذى لا أمل لنا فى الخروج منه إلا بثورة.. ثورة حقيقية.

* * *

فى أوروبا فى العصور الوسطى، سيطرت الكنيسة تماماً على عقول الجماهير وصبغت كل شئ بصيغة دينية، واستغلّت شعور العامة الدائم بالضعف والذنب حتى تكبر وتعملق وتسيطر وتصبح كلمتها هي العليا فوق كلمة النبلاء ورجال السياسة وحتى الملوك أنفسهم..

فماذا كانت النتيجة؟!.. عصر دموى ظالم حوكم فيه الآلاف بتهمة الهرطقة وتم تعذيبهم فى وحشية بحجة إخراج الشياطين من أجسادهم ومات عدد هائل من الأبرياء والمظلومين وأعدم عدد آخر وغرقت أوروبا كلها فى ظلام دامس



نظام الحكم الحكيم الرشيد لم يعد يرقى ويكبر ويتعمق في المجتمع سوى فاسدوه فحسب ولم يعد هناك مسئول واحد يمكن أن نصفه بالنظافة وطهارة اليد فلأن الحكومة كلها راعية للفساد ولأن الدولة تحمي الفاسدين من رجالها ولأن النظام يسعى لنشر الفساد سواء عن علم أو عن جهل فقد صرنا مجتمعاً فاسداً، متخلفاً، جاهلاً، مظلماً، متعنتاً، لذا فأنا أقترح أن نستقبل كل القادمين إلى مصر بلافتة تقول: دولة الفساد ترحب بكم .. الصالحون يمتنعون !!

* * *

في العصور البدائية القديمة، كانت القاعدة الأساسية في الحياة هي قاعدة (البقاء للأقوى) إذ كان الإنسان يعتمد في معيشتة وطعامه وحمايه أمنه وأمن عائلته على القوة وحدها دون سواها وكان من حق القوى في ذلك العصر أن يقهر الضعيف ويخطفه أو يقتله أو بأسر عائلته ويسبي نساؤه.. ثم تطورت الدنيا وأتى عصر جديد وعصور أكثر خضراً وتطوراً وتعبرت القاعدة من البقاء للأقوى إلى البقاء للأصلح أو للأفضل. وسار العالم على تلك القاعدة طويلاً حتى اندلعت الحروب العالمية الكبرى فعادت قاعدة البقاء للأقوى تسود مرة أخرى وأدركت الدول المتحاربة أنه ليس عليها أن تكون الأصلح فحسب ولا حتى الأفضل فبدون القوة لن يمكنها حتى أن تحافظ على صلاحها وفضلتها..

وظهرت في الدنيا قاعدة ثالثة جديدة، لم نؤمن بها في عالمنا العربي بعد وهي أن البقاء للأصلح القوي، والضياح كل الضياح للضعيف حتى ولو كان أفضل أهل الأرض.. لهذا دعانا الخالق عز وجل إلى أن نعد ما استطعنا من قوة ومن رباط الخيل، ولكننا وعلى الرغم من صراعاتنا حول إرضاع الكبار والتبرك ببول الرسول صلى الله عليه وسلم لم نطع ما أمرنا الله سبحانه وتعالى به ولم نسع للقوة والبأس بل اكتفينا بالصراخ والوعيد وخمير العيون وعقد الجواحب وإعلان أننا خير أمة أخرجت للناس..

ولهذا ولأسباب سلطوية أخرى كثيرة أصبحت لدينا في مصر بالتحديد قاعدة جديدة فريدة، لا وجود لها في العالم كله حتى الدول المتخلفة منه.. قاعدة (البقاء للأفسد)؛ ففى ظل



يا عيني يا مصر



ما رأيكم لو عدنا إلى أفلام زمان وروينا قصة تصلح لأن
يغلها أنور وجدى ولىلى مراد.. قصة شاب ورث ثروة طائلة من
والده الراحل. هى قطعة أرض كبيرة ومصنع.. وعندما أراد
الاستمتاع بثروته فوجئ بأن الأرض توشك على البوار وآلات
المصنع قديمة على الرغم من كثرة موظفيه وعماله..

وكان على الوريث أن يكافح ويتعب ويخطئ للمستقبل
ويقلل من نفقاته ويوقف حفلاته ورحلاته حتى بعيد للأرض
نضارتها ويجدد آلات المصنع. إلا أن المحيطين به وجدوا أن هذا
الحل سيحرمهم كل المتع التى يحصلون عليها فشجعوه على
الحفاظ على مظهره ومواصلة احتفالاته فى الفاضية والمليانة
ليغرفوا من كل ما حولهم وينشرون سطوتهم وفسادهم فى
العزبة كلها..

وحتى يستقر بهم المقام، أقنعوا الوريث ببيع الأرض
قطعة قطعة بحجة توفير مرتبات عمال وموظفى المصنع.
ولأنهم فاسدون فقد تولوا عملية بيع الأرض وسلموها قطعة
وراء أخرى لأسرة (زنون) التى سبق واستولت على العزبة المجاورة
بالوسيلة نفسها.. وراح الوريث يواصل حياة الترف واللهو
ويسعد بسطوته وجبروته. وهم يسلمون عزبته لعائلة (زنون)
حتى باع الأرض كلها ولم ينفق من نقودها إلا النذر اليسير على
المصنع. فى حين استولى أصحابه على الجزء الأكبر من ثمنها
وأودعوه فى بنوك البندر وحتى لا يخاسبهم سكان العزبة وعمال
المصنع على فسادهم عملوا على نشر الفساد بينهم أيضاً
وكل هذا وعائلة (زنون) تسيطر على العزبة وتضع عينها على
المصنع أيضاً..

ولأن الفساد يتلذذ كل شئ، فقد فرغت أموال الثرى

www.dvd4arab.com

على ممتلكاتها وراحت تشكو لكل بلاد الناحية من ظلم الثري وبطانته الذين باعوا لها أرضهم ومصنعهم وبنعوتها من الاستيلاء على حر مالها واستصدرت قراراً من شهندر التجار بالسماح لها بوضع يدها على ممتلكاتها في العزبة والمصنع..

وهكذا تكرر ما حدث في العزبة المجاورة وجاءت عائلة (زنون) لتستولي على العزبة والمصنع بالقوة وبتأييد من البلاد المجاورة على الرغم من اتفاق الجنلتمان بينها وبين الوريث وبطانته وهبطت كلمة النهاية على تترات الفيلم الأخيرة والمشاهد بمصمص شفتيه على حماقة الوريث وبطانته التي جعلته يبيع أرضه ومصنعه لنفس العائلة التي استولت على عزبة جاره من قبل..

هل يبدو لكم كل هذا فيلماً تقليدياً أو ميلودراما مضحكة تفتقر إلى المنطق وإلى عقد وحيكات الدراما؟!...

ماذا إذن لو أن هذا واقع نعيشه في مصرنا الغالية المحروسة التي نبيعها قطعة قطعة للأجانب وربما لنفس اليهود الذين اشتروا جزءاً من (فلسطين) من قبل ثم استولوا على ما تبقى منها بالقوة بموافقة دولية وتآمر عالمي؟!...

قديمًا، كانت العبارة المألوفة هي أن (مصر) للمصريين، وحديثاً لم تعد (مصر) أبداً للمصريين..

* * *

كل الجنسيات لها سفارات خمبها في (مصر) ورجال الشرطة والأمن (الغاوير) لا يجرون على المساس بأجنبي واحد تحت سماء (مصر) ليس احتراماً للسباحة ولا تشجيعاً لها ولا حتى توفيراً لروح الكرم والسماحة للصبيبة ولكن لأجل أن لو

وأقنعت بطانة السوء ببيع جزء من المصنع. وفعل وظل يفعل ويفعل. وعندما خطب شيخ الجامع ليحذر العمال والموظفين ما ينتظرهم غضب الوريث وبطانته، وأحضروا مجموعة من الخفر والفتوات والبلطجية مع نوابيت قوية يضربون بها رأس كل من يفتح فمه ويعترض ويحاول قول الحقيقة أو حتى الإشارة إليها..

ولم تكتف بطانة السوء بهذا، وإنما أوغرت صدر الوريث على الناس وأقنعت بضرورة تقوية قبضته عليهم حتى يضمن أن يرث ابنه ما ورثه وما يكاد هو يخسره. ولم يكن هناك سوى حل واحد..

* * *

درست بطانة السوء الموقف ووجدت أن العقبة الرئيسية أمامها هي أن القانون ما زال يحمي عمال وموظفي المصنع وأنه لا يوجد به نص واحد يبيح ضرب شيخ الجامع على رأسه لذا فالحل الأمثل هو تغيير القانون نفسه خاصة وأن قاضي القضاة يتحجج به وينصووه لنعهم من التنكيل بالمعارضين.. وخطة شيطانية لعبوا بعقل الوريث ودفعوه إلى رشوة كبار رجال الناحية وقام معهم بوضع نصوص قانونية جديدة تجعل تنكيله خصومه وعلى رأسهم شيخ الجامع قانوني تماماً..

وعلى الرغم من اعتراض معظم موظفي وعمال المصنع بل ومعظم سكان العزبة على تغيير القانون فقد تم تغييره ووافق عليه حتى الموتى والمهاجرين لأن الخفراء والبلطجية وقفوا على أبواب اللجان.. كل هذا وعائلة (زنون) تشتري أجزاء المصنع كما اشترت العزبة قطعة بعد قطعة حتى صارت تمتلك أكثر من نصفه وعندئذ طلبت وضع يدها

الأمر ما يشبه الاستعطف لمجرد أن المواطن السابق صار أمريكي الجنسية له سفارة خميه في (مصر)..
وكل هذا في المعاملة فحسب أما ما يخص بيع مصر، فهذه كارثة أخرى..

* * *

عندما قامت ثورة يوليو كانت مصر رأسمالية وكانت دعوة طلعت حرب رحمه الله قد أتت ثماراً يانعة وأصبحت لدينا صناعات وطنية وبنوك وشركات مصرية خالصة وعلى الرغم من هذا رفعت الثورة شعار القضاء على الرأسمالية الأجنبية المستغلة . ورفعت أيضاً شعار التصنيع من الإبرة إلى الصاروخ وانتظر الناس في لهفة أن يروا صاروخاً مصرياً أو حتى طائرة أو سيارة أو بسكليتة مصرية الصنع. ولكنهم وفي ظل الثورة الرشيدة لم يجدوا حتى الإبرة وحتى خُطة كتابة هذه السطور لا يمكنك شراء إبرة مصرية الصنع لها طرف حاد أو غير قابلة للصدأ!!

ففي أواخر السبعينات حصلنا على صفقة مدهشة لتصدير الثياب المصرية ولكنها أُلغيت لأن الدبابيس التي تستخدم لتثبيت الثياب أصابها الصدأ فأتلقت الأقمشة !! أما عن علب الخضار المحفوظة التي صدرناها إلى أوروبا. فقد صدأت وأفسدت الطعام وأفسدت معه سمعنا على المدى الطويل..

وبدلاً من أن يجد الشعب صناعة وطنية واعدة وجد معتقلات وتنكيل وتعذيب وكبت للرأى والحريات وسجون جماعية وحمزة البسيوني وغيره. والهزات كل القيم صدرت عشرات القرارات التي تضم الغامض في شقيه الصحفي

www.dvd4arab.com

مسوا شعرة واحدة من أجنبي فستزأر سفارته في وجوههم وتبرز مخالبتها السياسية وتغرسها في لحمهم وستصرخ صحف الغرب والشرق وتصبح الفضيحة جلاجل وأجراس.. لذا فرجال الأمن والشرطة يسمحون للأجانب بكل شيء ويفرغون غلهم في المصريين من أبناء بلدهم بدءاً من إجراءات الوصول في المطار حيث تنتهي إجراءاتهم في لحظات ولا يشتهه فيهم إلا نادراً باعتبار أن كل أجنبي هو حتماً شريف ونزيه وكأنما ليست لديهم سجون في أوروبا وأمريكا مليئة باللصوص والمجرمين والقتلة وقطاع الطرق أيضاً. أما المصريين فتكون كل الإجراءات معهم متعسفة. قاسية. خشنة. غليظة. وكلهم مشتبه فيهم باعتبارنا كلنا حرامية وأفاقين ونأكل مال النبي..

وإذا ما خرجنا من المطار سالمين فبهيات أن يخطر ببالنا أن نصطحب أولادنا إلى أية منطقة سياحية مصرية. بها آثار أجدادنا القدامى ففي كل تلك الأماكن تلقى كل التقدير والاحترام لو أنك أجنبي حتى لو كنت من بوركينا فاسو. أما لو كنت مصرياً فأنت مشتبه فيك وينبغي تفتيشك وبهدلتك هذا لو كانوا سيسمحون لك بالدخول من الأساس. باعتبارك إرهابي إلى أن يثبت العكس!! كل هذا أنك مواطن مصري لا كرامة لك في بلدك ولا أحد يعنيه أمرك أو يبالي بك ربما لأنه لا توجد سفارة لك. خميك في (مصر) من تعنت وتعسف وجبروت واستبداد أقرانك المصريين.

ف ذات مرة ارتكب شخص ما مخالفة واضحة فنهروه أحد الضباط في قسوة بالغة فما كان من ذلك الشخص المصري الأصل إلا أن أبرز جواز سفر أمريكي وهنا اختلفت الصورة تماماً. واعتذر له ضابط الشرطة وراح يسترضيه وبلغ

والرأسمالي ومصادرة الأراضي والحريات وأفكار ظاهرها الرحمة وباطنها عذاب مستعير..

خفضوا إجمارات المنازل فنشأت أزمة الإسكان وخلوات الرجل وشقق التمليك وراح الغلابة في أرجل الأثرياء. وفتحوا التعليم على البحري دون حساب لاحتياجات المجتمع حتى صارت الشهادات لا قيمة لها حتى شهادة الماجستير أو الدكتوراة فالكل يعاني من بطالة رهيبة وغياب لفرص العمل وخاصة مع قاعدة (اللى له ضهر ما ينضريش على وشه).. وجاء الانفتاح مع عصر السادات وكثر الحديث عن الرخاء وصدّق الناس الغلابة البسطاء وانتظروا رخاءاً وهمياً ولكن العذاب والبؤس تضاعفا وانتشرا وغمرتا الطبقة البرجوازية والمتوسطة فلم تعد تجد ما يكفى قوت يومها، ولم تجد أمامها سوى التسوّل أو الرشوة والانغماس فى مستنقع فساد حتمى وإجبارى..

ووصفوا السادات بأنه فرعون مصر الحديث وتصوّروا أن القضاء عليه وعلى عصره سيعدل الميزان المقلوب، وسيعيد إحياء الطبقة المتوسطة المطحونة قبل أن تفسى وتندثر، واغتالوا السادات فى يوم نصره و.. وانقلبت الدنيا..

* * *

اغتيال السادات كان نقطة حوّل عنيفة فى مسار مصر كلها هزّت المجتمع كله من الأعماق ووّلدت موجة عارمة من التوقعات الكبيرة ما بين المعرفة فى التشاؤم والمخلفة فى سماء التفاؤل ولكن معظم الشعب انزوى صامتاً منتظراً النتائج على الرغم من حظر فيلم الاغتيال عندئذ والذى رأيناه جميعاً فيما بعد وشاهدنا فيه كيف جاهل الكل الرئيس القنيل واهتموا بحماية نائبه من حيث مبدأ أن (الحي أبقى من الميت)..

وبدأ فى مصر عصر جديد سمعنا فى أوّله حديث ديمقراطي وشاهدنا الإفراج عن مئات المعتقلين الذين ختم السادات حياته بإعادتهم إلى المعتقلات التى أعلن هدمها. وشنفت آذاننا وعود عظيمة حول حريات زاهية وصحافة قوية وأقلام غير مقصوفة.. ولأننا شعب طيب وساذج و(عبيط أيضاً) فقد صدقنا وتصوّرنا أن ما فات قد مات وأن (بكرة أحلى من النهاردة) وجاء بكره. وبعده. وبعده. وتبخّرت الوعود كلها فى الهواء وفوجئنا أننا فى عهد جديد بالفعل جديد فى أسلوبه وتعامله مع كل الأمور..

عهد يؤمن بأنه (إن لم تستح فافعل ما شئت). وهذا يعنى أن اللعبة بسيطة للغاية فهذا العهد لا يستحي ولهذا فهو يفعل ما يشاء دون أن يبالي بردود الأفعال أو غضب الشعب حتى ولو ضربنا رعوسنا فى أى جدار جُلو لنا وهذه هى الحرية .. حرية اختيار الجدار الذى نضرب رعوسنا فيه !! فالانتخابات والاستفتاءات يتم تزويرها عيني عينك والصحف تكتب وتصرخ وشهود العيان من القضاة وكبار رجال الدولة ولا أحد يبالي أو يداري وبالطبع لا يعتذر . ومن الواضح أنها سياسة مدروسة اعتمدت على سلبية الشعب والمجتمع ونظرية (اللى يتجوز أمي أقوله يا عمي). وبنيت خطواتها اعتماداً على أن الجعجعة لا تؤذى أو تضرر وأن الصحافة والناس سيحدثون وينتقدون ويصرخون ولكن لا أحد منهم سيقاوم على نحو فعلى..

العصر الذى وعدونا بحريته وديمقراطيته صار أضخم عصور الطغيان والاستبداد والفساد وكل شيء فيه يسير على نحو قانونى تماماً فيما عدا الانتخابات الأولى التى تهرز ثواب

سيد قراره والذي تصدر عنه التشريعات الرئيسية.. وباللكارثة..

* * *

على الرغم من كل ما نقرأه في صحف الحكومة عن الديمقراطية وزهاها، والحرية وعظمتها والتطور الذي ما بعده تطور فلا أحد منا يستطيع أن ينكر أننا لم نشهد في حياتنا كلها فساداً مثلما نشهد في هذا العصر، ولعل أكبر مساوئ هذا الفساد هو رفض الرسميين الاعتراف به وإصرارهم على عدم وجوده ربما لأن معظمهم غارق فيه حتى أذنيه والفساد لا يستنزف وقتنا وأموالنا فحسب ولكن حياتنا وحضارتنا وأخلاقنا وقيمنا أيضاً وينقلنا كلنا إلى مستنقع عفن نغرق فيه حتى النخاع ونتنفس هواءه الملوّث فلا يعود باستطاعتنا تنفس الهواء النقي مرة أخرى..

فمشكلة الفساد أنه أشبه بوباء سريع الانتشار، ينتقل بسرعة من فرد إلى آخر في غياب قانون رادع وعادل يتم تطبيقه على الغني قبل الفقير والكبير قبل الصغير..

ولأن مترقيها فسقوا فيها وصار تجاوز القانون وخطيمه من سمات عليّة القوم وأصحاب السلطة وصار دليلاً على رقي صاحبه كان من الضروري أن تسمح الحكومة للأفراد بالفساد حتى يسكتوا عن فسادها وأن تبيح لهم خطيم القانون حتى لا يطالبوها بالالتزام به خاصة وأنها لا تنوى هذا إلا فيما يحق فائدتها أو تبيح لها التنكيل بخصومها أو حتى تضادى جبهة قوية تحظى بتأييد ضخم في الشارع المصري.

فمثلاً لأن جبهة الإخوان المسلمين قوية وذات ثقل ملحوظ (وحيقي) في الشارع فالحكومة تحاربها طوال الوقت بكل الطرق والوسائل الممكنة، بدءاً من وصفها دوماً بالخطورة

وانتهاءً بحاربة أفرادها واعتقالهم ومصادرة أموالهم التي جمعوها بالخلال على الرغم من أن الحكومة نفسها تركت ملياراتها الذين جمعوا رؤوس أموالهم بالفساد والاحتكار وسيطرة المال على الحكم..

وبغض النظر عن اتفاق أو اختلاف الشخصى مع الإخوان المسلمين إلا أنه من المضحك أن تعتبرهم الحكومة تنظيمًا محظوراً وهي تعترف في الوقت ذاته بقوتهم في الشارع وربما بأن أغلبية الشعب تؤيدهم وتنفرد من الحزب الوطنى ثقة منها في أنها حزب الديكتاتورية والسيطرة وصاحب الفكر المنغلق الذى يرفض حتى أن ينافس حزب آخر؛ لأنه يعرف مقدماً نتيجة أية منافسة شريفة..

* * *

الانتخابات مزوّرة والاستفتاءات صورية والنتائج دوماً وهمية لا تعبّر إلا عن إرادة الحاكم التى تصوّر الحكومة أن مشيئته مشيئة عليا لا يمكن تجاوزها أو حتى مناقشتها..

وهذا أمر طبيعي وفقاً للنظام المعمول به في مصر فالحكومة يختارها الحاكم وحده ولا شأن للشعب في اختيارها ولا يملك محاسبتها أو حتى عزل وزير واحد منها وذلك وفقاً لدستور وقانون القوة ولهذا فلا فارق بين حكومة وطنية أو حكومة احتلال فالشعب في الحالتين ليس له قرار أو شأن فيها وكلتاها لا تباليان بالذى لا يملك لها نفعاً ولا ضرراً وإنما تركزان اهتمامهما على الحاكم وحده حتى لو كانت إرادته ضد إرادة الشعب كله.. وهذا نظام ديكتاتوري واستبدادي من الألف إلى الياء وعلى الرغم من هذا فقد كنا مستعدين للتعامل معه على ألا يصرون على وصفه طوال الوقت بتبعية وبدون



مناسبة بأنه نظام ديمقراطي زاهى إلى الحد الذى يخرق عيوننا..
ولكن هذا يعيدنا إلى المبدأ الأساسى (إن لم نستح فافعل ما
شئت)..

ولقد بدا هذا المبدأ كأوضح ما يكون فى صفقات بيع
مصر قطعة قطعة والتي تفودها الحكومة تحت مسمى
(الخصخصة) والتي حملت أكبر قدر ممكن من الفساد العلني
واللامبالاة بالشعب وأموال الشعب ومستقبل الشعب هذا لو
أن وزراء الحكومة ما زالوا يدركون أنهم يحكمون شعباً.. المصانع
والشركات تم تقييمها بأقل من سعر الأرض المقامة عليها
وبيعت رسمياً وخن تنفّج وعينى عينك ولسنا ندرى حتى أين
ذهب ثمنها مع حديث المسئولين عن الفقر والفاقة ونقص المواد
طوال الوقت..

صفقة بنك مصر الدولي واجهت انتقادات عديدة
أهمها أن يكون وكيل المشترين هو نفسه مئمن البيع وأن يتم
هذا بمعرفة الوزير والكبار ومباركتهم إلى الحد الذى دفع مسئولة
كبيرة إلى أن تقول فى اجتماع رسمى أنها (مغسلة وضامنة
جنة) وهذه قمة الخلل فى الفكر والاحرف فى الضمير..

وعلى الرغم من الانتقادات والمؤاخذات والانتهاكات
بالتغاضى والفساد والتربّح وشبهه الرشوة أيضاً التزمت
الحكومة شعار (ودن من طين وودن من عجين) وتمت الصفقة..
واحنا قاعدين!!

* * *

تعلمنا من دراسة الطب أنه هناك نوع من الخلل
النفسى يدفع صاحبه إلى المبالغة فى الحديث عن إمتلاك ما
ينقصه فالرجل الذى يتباهى بقدراته الجنسية يعانى من عجز

ما يحاول إخفائه. والشخص الذى لا يتوقّف عن الحديث عن قوة
شخصيته ضعيف إلى حد الاستكانة والمرأة التى لا تكف عن
الحديث عن سعادتها الزوجية هي زوجة تعسة محبطة. ولعلنا
من المنطلق نفسه ندرك لماذا تكثر الدولة من الحديث عن الحرية
والديمقراطية وحرية الرأي !! وهذا الحديث يكثر دوماً كلما اقتربنا
من موسم انتخابات أو استفتاءات وكلما تمت عمليات قمع
عنيفه أو حتى موجة اعتقالات فجرية قوية..

تماماً مثل الحديث عن الرخاء وخسّن أحوال العيشة
وإجازات الدولة العظيمة والذى يكثر فى المعتاد مع الأزمات
الاقتصادية وانخفاض مستويات العيشة ودخول شريحة جديدة
من المجتمع فى منطقة الفقر والحاجة فى نفس الوقت الذى
ترتفع فيه شريحة أخرى إلى مستويات مارينية أو ساحل شمالية
أو حتى معمورية !!

والدول الديمقراطية (جد) لا تتحدّث إلا فيما ندر عن
ديمقراطيتها وحرية المواطن فيها وتجد نوابها منشغلين فى
البحث عن سبيل لتحسين مستويات معيشة مواطنيها (بحق
وحقيق) أو رفع بعض المعاناة عن كاهلهم..

أما هنا فكلنا غيا فى معاناة حقيقية ومستمرة ألفناها
واعندناها ولا نحاول أية حكومة من حكومات الاحتلال الداخلى
رفع بعضها عن كاهلنا أو حتى تخفيف البعض الآخر كما لو
أنها فى واد والشعب فى واد آخر.. وهذه العبارة الأخيرة حقيقية
تماماً فالحكومة والحزب الذى يدعى عدم صلته بها لا يشعران
حتى بما يدور (فعلياً) فى الشارع المصرى بدليل أنهما نسبياً أن
(مصر) بها فقراء ومحتاجين ومساكين ما الوا يحلمين بوظيفة
بسيطة ودخل معقول أو حتى رغبة فى التعليم بأسوأ تسكين

بأكلونه مع قطعة جبن قديمة هذا لو أن مرتباتهم تكفى العيش والجبنة سواء قديمة أو حديثة..

الحكومة لم تعد حكومة كل المصريين وإنما صارت حكومة الأثرياء فقط ليس لها من هم سوى راحتهم ورفاهيتهم وخبوتهم وشاليهاتهم وفيلاتهم وسياراتهم الفارهة وحتى سجاثرهم وسيجارهم.. وإحنا!!!

* * *

من أهم الدروس التي تعلمتها في السياسة أن الطغاة والجبابة لا يقرأون أبداً كتب التاريخ أو أنهم لا يستفيدون منها على أقصى تقدير فالتاريخ يؤكّد لنا أنه ما من طغيان امتد إلى النهاية أبداً وأنه مهما كانت قوة الطاغية وزبائنه فنهايتهم تكون دوماً عنيفة أو مأساوية وما من طير طار وارتفع إلا كما طار وقع.. المشكلة الرئيسية في كل الطغاة هو أنهم يوقنون أن ما أصاب غيرهم أو قبلهم لا يمكن أن يصيبهم هم لأنهم الأذكي والأبرع والأحوظ أو (وهذا هو الأهم) الأفوى..

ولضمان البقاء يخطون أنفسهم دوماً بدواعي القوة والبأس كل من وجهة نظره فالبعض يعتمد على جيش قوى أو جهاز أمنى شرس أو بوليس سرى وحشى بلا ضمير أو حتى أموال ورجال أعمال أو قوة عظمى يجد فيه السند ووسيلة البقاء دون أن ينتبه إلى ما في طاعتها من خيانة لشعبه ومنصبه وتاريخه وضميره.. والطريف أنهم جميعاً يسعون لتمجيد أنفسهم والإبقاء على ذكراهم عبر إنشاء عشرات الأماكن التي تحمل اسمهم ومنايلهم وصورهم حتى تتباهم لونه نرجسية تجعلهم غير قابلين لتصديق أن فرداً واحداً لا يجهم أو مستعد للتضحية بحياته من أجلهم..

ولأن البطانة تكون دوماً أكثر ذكاءً ودهاءً من الطاغية نفسه وإن ظلت تعمل على إقناعه بالعكس لتضمن استمرارها فهي تغذي فيه هذا الشعور النرجسي وتزين له كل عمل استبدادي وتضفي عليه أناقة أو شرعية زائفة أو تغلفه بالسكر حتى يسهل بلعه وهو يتلعه بالفعل حتى ولو كان بدون سكر لأنه يريد أن يتلعه وأن يشعر بالجد والقوة والسطوة والسلطة..

ولهذا يكره الطاغية أية شخصية وطنية غظى بتأييد وحب شعبيين حقيقيين ويعتبرها خصمه اللدود ربما لأنها تكشف زيف ما يحيط به لذا فهو يسعى لتدميرها وخطيمها وإقصائها عن الساحة حتى ينفر بالجد والتقدير.. ولكن كتب التاريخ تؤكّد أن الطاغية يذهب والوطني يبقى وخلص وربما ليواجه طاغية ثان وثالث ورابع أيضاً..

ومن منطلق البحث عن القوة والتفرد رأيت الحكومة أن تتزاوج مع رعوس الأموال ومش مهم احنا !!

* * *

الحكومة لديها شعور دائم بأنها ذكية ولاحية وبأننا شعب أحمق جاهل لا يعجبنا العجب ولا الصيام في رجب ونحن لدينا يقين أنها حكومة عبيلة متعجرفة منفصلة تماماً عنا ولا تشعر بنا أو تهتم بمصالحنا بل وليست حتى من طينتنا فالحكومة انشغلت بفتة واحدة من المجتمع وهي فئة القادرين فراحت تزيدهم راحة ومتعة وتخفف من أجلهم أسعار السلع المستوردة والسيارات واشترارات الإنترنت في نفس الوقت الذي تضاعف فيه سعر الكيروسين فترفع سعر الخضروات والفاكهة ووسائل النقل وتحوّل حياة الفقراء إلى جهنم بدلاً



وعندما يعترض الفقراء أو يتظاهرون اعتراضاً على العذاب الذي أحاطتهم به الحكومة يفاجأون بها خيبتهم بقوات أمن مركزى لا يدرك أفرادها أنهم جزء من الشعب نفسه الذى يهون على رأسه بعضاهم الغليظة ويلقون عليه الغازات المسيلة للدموع ويعتقلون من يمكن أن يكونوا أبناءهم أو أبناء أحوالهم أو عموماتهم.. حتى الضباط، الذين يقودون تلك الحملات الهمجية لقهر الرأى وقمع الاعتراض والتظاهر لا يفكرون لحظة واحدة فى أنهم جزء من المنظومة نفسها وأن الغلاء سيلتهم أسرهم كما التهم أسر المتظاهرين..

الوحيدون الذين يفلتون من عاصفة الغلاء والعذاب هم فئة القادرين الذين تتضاعف ثرواتهم فى الأزمات ويحيطون بالحكومة وحيطتهم هى برعايتها وحنانها وتصدر لهم القوانين المناسبة التى تضمن استمرار ثراءهم وتفوقهم وسيطرتهم معها على الشعب الجاهل الخافى المتبطر على نعمة الحكومة..

وحتى ينعدل الميزان (لمصلحة الأثرياء طبعاً) لم تكنف الدولة بتشجيعهم وإنما اعتمدت عليهم فى تشكيل الحكومات واحتلال مقاعد الوزراء وكبار رجال الدولة والمسئولين وهكذا غاب الفقراء عن الساحة تماماً ولم يعد هناك من يهتهم بهم أو يعنى بشئونهم فلم يجد بعضهم أمامه سوى حرقه التسوّل أو احتراق السرقة (والثبیت)!! استغلالاً للغيب الأمنى عن الشارع مع انشغاله بحماية المسئولين ورجال الدولة والأثرياء والمترفين وحدهم..

ومع الثراء المستفز لفئة محدودة أصبحت الفئات البسيطة طامحة إليه خلم به وتمناه ما أدى إلى فساد عارم فى

هيكل المجتمع كله وحالة من البلطجة امتدّت من أعلى إلى أسفل.. للأسف!!!

* * *

على الرغم من كل الأخطاء التى ترتكبها الحكومة فى حق الشعب لم نسمعها مرة واحدة تعذر أو تعترف بخطأ ما ربما لأنها تشعر بالفعل أنها حكومة احتلال أنت بقرار سيادى وليس بإرادة وطنية حرة فلم يعد يعينها سوى شخص واحد (حزب فزى مين؟!)..

وحكومة الاحتلال المكوّنة من رعوس أموال وأثرياء ومترفين اعتادت أن تلقى أخطاءها دوماً على الآخرين أو على ميررات وتعليقات واهية تستغل جهازها الإعلامى الضخم لإقناعنا بها فى أسلوب ساذج يجعلنا نضحك منها وعليها.. والدليل على حماقة الحكومة وسذاجتها هو أن الأدلة حولنا فى كل مكان لتثبت لنا أنها تخدعنا فى كل مناسبة (وحتى بدون مناسبة) تعابرننا الحكومة بعدد السكان باعتباره معوقاً للتقدّم والإنتاج دون أن تنتبه إلى أن نصف ما نستورده وما يستورده العالم يأتى من (الصين) التى تمثل ربع سكان العالم والتى تبلغ الكثافة السكانية فيها أفصاها ومن ناحية أخرى تسعى الدولة لإقناعنا بأن السبب هو التطرّف والتيارات الإسلامية على الرغم من أن (إسرائيل) تضم فئة شديدة التطرّف تدعى (اليرديم) تطلق لحاها وتترنمت فى تطبيق تعاليم التوراة وخرج بفناوى عجيبة وغريبة تفوق كل ما يمكننا تخيله من تطرّف..

المنشكلة لا تكمن إذن فى عدد السكان أو الفقرو أو حتى

التطرّف إنها مسألة نظام حكم ديمقراطى أو حتى نصف ديمقراطى يسمح بكشف الفساد وإيقاف الاقتصاد والتعبير عن

الرأى وتطوير النظم الإدارية والمالية.. ونحن نفتقد الديمقراطية ليس فى نظام الحكم فحسب ولكن فى حياتنا اليومية أيضاً بدءاً من أساليب تربيـتنا لأطفالنا وحتى أكبر شئب فىنا.

بيوتنا ومدارسنا صورة مثالية للديكتاتورية والقهر وفرض الرأى وخطيم الإرادة والحكومة هى التطبيق العملى لهذا خاصة وأنها تتوغل فى الفساد يوماً بعد آخر حتى أن منتهى أمل الشباب العادى أن يجد وظيفة فى الحكم المحلى حتى يمكنه أن يثرى (من الحرام طبعاً) ويربى أولاده من مال الجحيم.. أما الجهاز الإدارى نفسه فممنتهى منتهى الفساد ونظرة واحدة إلى مديريات الإسكان تثبت هذا وبشهادة الشهود..

* * *

لا أحد يستطيع أن يدعى وجود الفساد فى دولة واحدة بل الفساد منتشر فى العالم أجمع حتى الدول المغرقة فى الديمقراطية (الحقيقية وليست المزيفة) ولكن فساد دولتنا متميز للغاية فهو فساد من القمة إلى القاع ومن الكبار للصغار والأسوأ أنه أكثر انتشاراً بين الكبار الذين أدركوا أن البلد أصبح غزبة لذوى الجاه فوجدوها فرصة ليغرفوا منها ما أمكنهم قبل أن يزول عصر البلطجة والوقاحة والفساد العلى (عبنى عينك) ويأتى عصر آخر محترم ينكشف فيه أمرهم وتضيع معه فرصتهم فينكمشون إلى أحجامهم الحقيقية.. ومأساة مصرنا الغالية هى أننا نرفض الاعتراف بمساوئها ونقائصها ونصر على أنها أم الدنيا على الرغم من أنها تددت إلى أن صارت لا تساوى حتى تابع ثالث للدنيا بل أنها فى هذا العصر (المبارك) لم تعد لها أدنى مكانة بين الدول العربية نفسها فمابالك بالدنيا!؟

وإذا ما تطرقنا لهذه الحقيقة (المرة) فالعديون يعترضون ويصرخون ويختجون ويخرجون علينا بعبارات رنانة وخطب عصماء وكلمات كبيرة عظيمة لن تساوى شيئاً فى الواقع لأنه لن يصحبها فعل واحد يمكن أن يدفعنا إلى الأمام.. وحتى عندما نتعامل مع الشارع نجد تعصباً أعمى ورفض عنيف لكل شئ وأى شئ. باسم الدين والتقاليد والأخلاقيات ونفس الكلمات الرنانة التى تسمعها فى السياسة والتى لا يقابلها عمل حقيقى أو نافع...

وقبل أن نغضب ونثور تعاوا نسال انفسنا ونحن الذين ندعى أننا مازلنا خير أمة أخرجت للناس مالذى قدمناه للعالم. خلال القرن الماضى كله؟!... ما الابتكرات أو الاختراعات أو الكشوف العلمية أو التاريخية أو حتى الإنسانية التى أضفناها للدنيا فى مائة عام (دون أن نكرّر الحديث الممل. عن حضارة السبعة آلاف عام)؟!...

الجواب- للأسف- هو أننا لم نقدّم شيئاً سوى الغضب والرفض والاحتجاج ورفض كل تطوّر ومعاداة كل تقدّم وتكفير كل أجنبى وعقد الحواجب والتهديد والوعيد والحديث عن الجحيم والنار والعذاب وترويع الأمنين وقتل الأبرياء دوناً ذنب جنوه والتمادى إلى درجة اعتبارهم شهداء لأننا قتلناهم بلا ذنب جنوه ولا إثم ارتكبوهم..

* * *

ديننا جميل عظيم بسيط متسامح. عقلانى يراعى نزعات النفس البشرية ويسعى إلى تهذيبها ودفعها إلى رفى حضارى لم يبلغه دين آخر وسياسة دولتنا جامدة متعجرفة عصبية فاسدة أوقعت معظمنا فى ضيق مالي واقتصادي



ولأننا منذ طفولتنا تعلمنا ألا نغفّر وأن نطيع الأوامر بلا مناقشة ونعوّدها السكوت والسكون والاستكانة فقد عمّدت الحكومات فى طغيانها ووصلنا إلى مرحلة الاستبداد والبلطجة والوقاحة ولم يعد النظام يبالي ببشرى بل وضرب عرض الحائط بكل الأخلاقيات والنظم والقواعد باعتبار أنه خالد لن يمّس والشعب لن يملك الثورة لأنه يقبض عليه بقبضة من فولاذ...

ولقد شعر الشعب بتلك القبضة بالفعل واختنق منها خاصة وأنها تضيق يوماً بعد يوم وتبلغ مرحلة إعتصار عنقه بلا رحمة حتى لم يعد يجتمل أو يطيق العيش فى هذا البلد فثار... لم تكن ثورة تقليدية يخرج فيها الناس لمهاجمة الأمن وإحراق السيارات وقلب الأوتوبيسات وإنما ثورة تفجّرت فى أعماق الأعماق وصنعت موجة عنيفة من الرفض والعداء لكل ماينتمى للدولة من قريب أو بعيد حتى ولو كان عسكري دورية غلبان...

ولقد تبوّدت هذه الثورة أوّل ماتبّدّت فى تكفير الحكومة والدولة ورجال الأمن والساسة بالطبع وتطوّر هذا إلى تعنت دينى قد لا يدرك أصحابه أنفسهم أنه إنعكاس لغضب اقتصادى أو اجتماعى أو حتى سياسى مكبوت يحاول الانفجار ويوشك عليه فى أية لحظة !!

والأمن يرصد الغضب ويسجله ويصنع له ملفات كبيرة ويواجه أصحابه ويعتقلهم وينكّل بهم على الرغم من أنه يعرف أسبابه ولكنه يتبع سياسة الدولة (ودن من طين وودن من عجين) وينفذ الأوامر دون مناقشة مادام يقبض مرتبه وحوافزه ومكافأته بالتمام والكمال وزيادة حبتين كمان، دون أن

ينتبه لحظة واحدة أنه يقبض كل هذا من عرق الشعب الذى يهوى على رأسه بالنبابيت فى المظاهرات من باب (حسنة وأنا سيدك) وأن مقام العبد من مقام سيده ومادام الأمن عبداً للنظام فمن مصلحة أن يقوى النظام وليس من مصلحته أن يقوى الشعب .. ولهذا قصة...

* * *

قديماً حفظنا عبارة جميلة تقول: الشرطة فى خدمة الشعب وهى عبارة موجزة تضى الاحترام والتوقير على رجل الشرطة وتجعله رمزاً للحماية والأمن والأمان وتصفه فى فئة حماة الوطن... وجاء عصر السادة والعبيد ... العصر الذى بدأت فيه فئة من المجتمع تتعالى على باقى الفئات وتعتبر نفسها أسياد البلد ومادامت أسياداً فالباقيون حتماً مجرد عبيد إحساناتها وخدامين أبوها على الرغم من أن أبوها كان أقل من الخدامين فعلياً...

ومع ذلك العصر لم تعد الشرطة تقبل بكونها فى خدمة الشعب باعتبار أنها فرع من السادة الذين ينبغي أن يخدمهم الشعب ويلبس تراب جزمتهم أيضاً ولما لم يكن من اللائق أمام المجتمع الدولى الذى تعمل له الحكومة ألف حساب أن تعلن الشرطة الحقيقة وتقول: إن الشعب فى خدمة الشرطة فقد تفتّق ذهن أحد عباقرة الأمن عن شعار جديد وهو: الشرطة والشعب فى خدمة الوطن...

ولأننى مواطن بسيط وثقافتى محدودة فقد حيّرني هذا الشعار الجديد لأننى كنت أتصوّر أن الوطن ليس الأرض والمباني المحيطة بنا فحسب ولكنه الشعب أيضاً وأنه من الشرف أن تكون الحكومة جزءاً من الشعب ومنها الشرطة فى خدمة المواطنين

والشرطة وحتى الحكومة هم الشعب فكيف يفصل الشعاع بين هذا وذاك. بل لماذا تم تغيير الشعار من الأساس؟!

والواقع أن الشعاع القديم لم يعد يصلح بالفعل في زمننا هذا بعد أن كثرت الأسياد وتضاعف العبيد فكل من يحمل لقباً صار (باشا) من رجال الجيش والشرطة وأعضاء مجلسي الشعب والشورى وكبار بلطجية الحزب ورجال المال والأعمال وحتى تجار الكيف والصنف وأبناء الكبار ونسائهم وأحياناً جيرانهم ومعارفهم وأصبح إلى مالوش ضهر يروح في سنين داهية وفقاً للدستور الجديد وحالة البلطجة القديمة...

أصبح السادة هم نصف المجتمع على الرغم من أن الكبار هم خمسة في المائة فقط منه ولكن أتباعهم بالمئات والآلاف!!!

كل هذا والفساد متواصل ومستمر ولا يجد من يوقفه أو حتى يلتفت إليه لأن الكل فاسد فمن سيلتفت إلى من؟!!

* * *

مديريات الإسكان في مصر هي بوتقة الفساد الثالثة بعد الحكومة ورجال أعمالها واللعب فيها بلغ حده الأقصى حتى أن موظفيها يتسرعون أنهم لا يعملون في مصر وإنما في دول الخليج مع فارق واحد وهو أن كل مليم يدخل جيوبهم حرام في حرام.. فاللقول يسعى لتوفير الخامات وسرقة كل ما يمكنه سرقة بعد أن ألزمته دواوين الحكومة بأسعار قديمة لا تناسب مع ما يفعله إمبراطور الحديد والصلب يومياً والموظف يرى أنه لا بد وأن يقتسم الغنيمة وخاصة عندما يرى المهندسين الأفاضل ومديرو العموم ورؤساء الأقسام يسرقون وينهبون ويرى الفساد حوله في صرف المستخلصات وتقدير الأسعار

والرشوة الواضحة غير المقتعة والتي يحصل عليها الكل من أصغر عامل وحتى الوزير نفسه مع حفظ المقامات والنسب..

وفساد الإسكان من الغفير إلى الوزير بركم الأنوف ومخزق عين الأعمى ولكن ولأن سياسة الحكومة في العصر الحالي تعتمد على مبادئ ثلاثة وهي الوقاحة والبجاجة وقلة الأدب فالكل يمارس الفساد علناً ويطلب الرشوة ببجاجة باعتبار أنه (هو كده) والحزب يحمي الفاسدين والمنافقين وأصحاب المظوة والنسايب والقرايب ومشاركي المصالح.. وحتى يسكت الكل عن الفساد كان من الضروري أن يغرقوا فيه حتى النخاع وأن يغرقوا منه ليل نهار فيحصل كل شخص على قطعة كل حسب موقعه ومنصبه ونفوذه ورضاً الأكارب عنه..

ونماذج الفساد في هذا القطاع أضخم من أن يحويها عمود أو حتى صحيفة كاملة فهي خيط بنا من كل جانب. في عمارة يتم بناء الدور التاسع منها وأمامها لافتة ضخمة تؤكد حصولها على تصريح ببناء ستة أدوار وفي فيلا يتم هدمها لبناء عمارة ضخمة في شارع يكفى بالكاد لمرور سيارة واحدة وربما يجتجز أحد الكبار منه مساحة (بالبلطجة) ليركن سيارته باعتبار أن شارع الحكومة هو شارع أبوه واللى جابوه والمواطنون العاديون ليس لهم فيه نصيب..

والحكومة تتبع سياستها الرشيدة (ودن من طين وودن من عجين) لو أن الفاسد أحد رجالها، وتحوّل إلى غضنفر عندما تواجه أحد خصومها وعندما يلجأ أحد الشرفاء للشكوى تكون المصيبة..

منذ قامت ثورة يوليو (الباركة) وضعت مجموعة من

www.dvd4arab.com

وكما يقولون لا يقلّ الحديد إلا الحديد والعنف يواجه العنف واضطرت قوات الأمن إلى عقد هدنة مع المقاتلين ومع الجناح العسكري للجماعات الإسلامية ومؤيديها ولكن الغلّ بقى فى أعماقها وانتظرت اللحظة المناسبة لتعتقل كل معارضى الدولة وكل من ينتمى إلى أى نظام إسلامى فيما عدا الأزهر الحكومى بالطبع..

ووسط كل هذا وبينما الحكومة حائرة بين سحق خصومها فى الداخل والحفاظ على مظهرها الأنيق فى الخارج. اشتعلت الدنيا فجأة..

* * *

فى الحادى عشر من سبتمبر من أوائل القرن الحادى والعشرين واجهت الولايات المتحدة الأمريكية أعنف هجوم بعد (بيرل هاربور) وأوّل هجوم عنيف فى قلبها بعد أن خاضت عدة حروب خارج حدودها لم يشعر بها سوى جيشها.. ولأن ذلك الهجوم جاء فى عصر رئيس يمتلك نزعة ديكتاتورية وغلّ قديم الأزل من أيام جده ووالده تجاه العرب والمسلمين فقد وجدها فرصة لدخول التاريخ عبر نظام عنيف شرس لا فارق بينه وبين النظام النازى القديم الذى ما زالوا يصمونته بالعار حتى يومنا هذا..

ولأن ذلك الرئيس يقود أقوى دولة ويرقد فوق ترسانة سلاح رهيبه فقد استغل كل هذا مع زعر الأمريكبين وانطلق بوجه ضربهاته هنا وهناك ويوزّع قواته فى شتى أنحاء العالم ليرتكب نفس ما ارتكبته الإمبراطورية الرومانية من قبل.. وفى يوم وليلة تحوّلت زعيمة العالم الجديد إلى بلطجية العالم والتاريخ وأكبر دولة استعمارية عرفناها..

النظم العسكرية المعقدة للمجتمع المدنى المصرى. من أسوأها وعلى قمتها نظام الشكاوى ضد المسئولين والحكوميين ونوى الحسب والنسب.. فالشكاوى أصبحت مثل الشتيمة تلف وتلف لتعود إلى المشكو فى حقه حجة إبداء الرأى والمشكو فى حقه سيبدى رأيه بأنه برئ وغلبان وما يلوّث فمه هو قليل من الكاتشب وليس دم ابن يعقوب وهكذا يفلت من العقاب ويضرب الشاكى رأسه فى الحائط..

وحتى هذه صورة قديمة عفا عليها الزمن فالصورة المالية أسوأ وأضل سبيلاً إذ أنه من العسير جداً أن يتم قبول شكاواك الآن من الأساس فإذا ما تقدّمت بشكاوى لأية جهة يرفض الموظف تلقيها إلا بعد موافقة رئيسه الذى يرفض قبولها طبعاً لو أنها شكاوى حقيقية.. وهكذا فقد الشرفاء حتى حق الشكاوى وانسدت أمامهم كل السبل الطبيعية لنيل حقوقهم أو حتى لإبداء اعتراضهم فلم يعد أمامهم إلا حمل السلاح ومقاومة الحكومة بالنار والرصاص وقنابل المسامير وغضب الدنيا كله..

وكعادة الأمن والحكومة لم يحاول شخص واحد بحث السبب الفعلى للغضب الذى دفع فئة ما إلى العنف والشراسة واغترت الحكومة بأمنها واغترت الأمن بقوته وخرج يضرب ويعاقب ويلقى قنابل الغاز وخاصر بقوات الأمن المركزى وخمّر عينيه ويعتقل المعارضين والرافضين.. ومع كل هذا تضاعف الغضب فى القلوب والنفوس وتحوّلت موجات الغضب العلانية إلى جمعيات سرية وخطط اغتيالات ونسف وقتل العاطل مع الباطل والسعى لسحق كل من ينتمى إلى الحكومة وخاصة ضباط الشرطة وسياراتها ورجالها..

ولأن حكومتنا وضعت نفسها في جيب (أمريكا) منذ زمن طويل ولأنها أصبحت التابع الذليل لها والذي ينفذ أوامرها حرفياً دون أن يهش أو ينش فهي لم تعارض احتلال (أمريكا) لدولة (أفغانستان) ولا بلطجتها على (العراق) ولا سيطرتها على ثلث منابع البترول العربية على الرغم من أن الكل يعاملها بمنتهى التعالي والغطرسة ولا أحد يبالي حتى باستقبال أكبر شنب فيها استقبالاً رسمياً أو حتى ودياً عندما يذهب لزيارتهم..

ومع كل هذا خرج علينا الرئيس الأمريكي بمصطلح (الحرب ضد الإرهاب) وهي حرب مطاوعة عجيبة لا بداية لها ولا نهاية فكل حرب لها هدف تنتهي مع بلوغه أما الحرب ضد الإرهاب فليس لها هدف واضح اللهم إلا سحق كل معارض ورافض للسياسة الأمريكية في العالم كله وهذا ما يستحيل حدوثه مما يعني أنها حرب ممتدة حتى آخر الزمان أو حتى القضاء على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها !!

وكل هذا لا يعني حكومتنا الرشيدة ولا نظام حكمنا في شيء إلا في أمر واحد لا غير أنه قد سن سنناً جديدة فيما يتعلق بالأمن والحريات ونقل تلك السنن إلينا أو أننا ماصدقنا وطلعنا عالربع !!!

* * *

في شبابنا كانوا يرددون شعاراً طوال الوقت يقول: "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة" واعتماداً عليه تم اعتقال وتعذيب العشرات وانتهاك كل الحريات وحقوق الإنسان والتنكيل بكل الخصوم والمعارضين بحجة ربح المعركة.. ثم تغير الزمن وجاء من يطيح بكل من فعلوا هذا فرجنا

المعركة.. وها هو ذا التاريخ يعيد نفسه وها هو ذا رئيس أكبر دولة في العالم يضع شعبه أمام خيار من اثنين الحرية أو الأمن.. ولأن للخوف سلطان يفوق النوم وافق الشعب الأمريكي (المذخور) على الصفقة ورضى بالتنازل عن الحريات التي ميّزته وسط شعوب العالم في سبيل شعور زائف بالأمن حرصت كل النظم الأمريكية على ألا يخطئ به أبداً حتى يمنحها المزيد والمزيد من السلطات وحق التجاوزات ويظل يخلع بالأمن طوال الوقت..

لعبة قديمة كانت سبباً في انهيار الاتحاد السوفيتي عندما أقتع شعبه بنظرية الأمن مقابل الحريات فلا حصلوا على الحريات ولا حظوا بالأمن لأن الحريات هي السبيل الوحيد للأمن كما يدرك أي شخص عاقل وكما لا تدرك أو تحب أية حكومة ديكتاتورية استبدادية فاسدة ظالمة أو أنها تدرك ولكن هذا لا يناسب سياستها وفسادها وما تكتره من ثروات على حساب شعوبها وفقرائها ولا يحقق لها السيطرة الاستبدادية المنشودة..

وموقف الحكومات لا يدهشني فطبيعة الإنسان أنه ظلوم كقنار أناني الطبع يسعى لتحقيق كل ما يقيد ذاته وحدها ولو لم يتم قهره لما منح الناس حريتها وأمانها وحقوقها وحكامنا بشر تصيبهم السلطة المطلقة بكل مفاسدها فيفسقون في الدنيا ويجدون حولهم ما يكفى من المنافقين الذين يؤكدون لهم طوال الوقت أنهم ملائكة وسيذهبون إلى الجنة حذف ونحن نتفق معهم في موضوع الحذف وهذا يختلف معهم في موضوع الجنة..

ولكن ما يدهش بحق هو موقف رجال الأمن والشرطة والقانون أنفسهم والذين دقنوا مشاعرهم وإنسانيتهم

وضمائرهم في مقبرة الحكومة ونسوا تماماً أنهم جزء من هذا الشعب وتصوّروا أنهم سادة وأكابر لهم الأمر وللشعب الطاعة وتعاملوا مع المجتمع من هذا المنطلق وراحوا يفسدون ويفسقون ويعذبون الناس والمجتمع بلا رحمة..

* * *

نرى هل تساءل رجال الشرطة يوماً عما إذا كانت مرتباتهم حلال أم حرام نسبة إلى مايقومون به من أعمال؟!..
لست أقصد هنا بالطبع الحفاظ على الأمن وخدمة المجتمع وحماية الأبرياء وتوفير الأمن والأمان للوطن لأنهم - ببساطة - لا يقومون بكل هذا !!! وإنما اقتصر عملهم في الآونة الأخيرة على حماية النظام وسحق معارضيه واستئجار البلطجية وقطاع الطرق لترويع المخالفين واعتقال الرافضين وتكميم كل فم حر يرفض الفساد والاستبداد والقهر...

وأسوأ ما في الأمر هو أن رجال الشرطة يفعلون كل هذا من منطلقين لا ثالث لهما فإما أنهم يدركون خطأ مايفعلون ويضطرون لفعله حفاظاً على لقمة العيش (الحرام) ويكتمون ضمائرهم وعقولهم ويتعلمون الطاعة ولو في معصية الخالق أو أنهم مقتنعون فعلاً بأنهم يقومون بعمل عظيم عندما يصفعون ويضربون ويعذبون الناس من أجل بقاء نظام يتمادى في كل يوم بهم وغيرهم في استبداده وطغيانه وسحقه لكل نجة ديمقراطية أو حرية تارة باسم الحفاظ على الأمن الداخلي وتارة أخرى باسم مكافحة الإرهاب وثالثة بحجة القضاء على التطرف...

ومع حالة غسيل المخ التي يعيشها النصف الثاني منهم أصبح من غير المجدي حتى أن تناقشه أو تسعى لتبصيره

بما يتوغل فيه من غي وظلم أو أن تمنعه بأنه من عاون ظالماً سلطه الله عليه وجعله يقتص منه إن عاجلاً أم آجلاً لأنه مجرد الحديث عن الثواب والعقاب مع رجال الأمن يجعلهم يصنفونك باعتبارك من التيار الإسلامي ويعتبرون هذا تهمة بشعة تستوجب إضافة اسمك إلى السجلات والملفات الأمنية وكأننا في قريش الذين أربعهم ظهور النبي صلى الله عليه وسلم فراحوا يعذبون كل من يؤمن برسالته. حتى يعود عنها !!!

ورجال الأمن في هذا العصر لا يدركون أنه لا فارق بينهم وبين كفار قريش في تلك الفترة فكلاهما عذب من اختلف معه في الفكر والعقيدة وكلاهما حارب التيار الإسلامي من منظور واحد مع اختلاف الزمن والرؤية...

الفارق الوحيد هو حالة ازدواج الشخصية العجيبة في رجال الأمن الذين يصلون ويصومون ويقرأون القرآن ثم يضربون ويعذبون ويعتقلون في الوقت ذاته ... ولنا ربنا..

* * *

مشكلة الأمن في مصر هي انه إما منعهم الشخصية بنفذ أوامر النظام حتى ولو كان ظالماً مستبداً أو أنه مغسول الدماغ مقتنع بجنسية بقاء النظام واستمرار طغيانه وغبه وتكميمه للأفواه وسحقه للمعارضة حتى تبقى له هو سطوته ونفوذه وجأوزاته... والنفس البشرية بطبيعتها أمارة بالسوء وأنانية وتسعى لتحقيق ذاتها وحدها ومصالحها المنفردة فالم يكن هناك نظام قهري يجبرها على العكس ويقهر نزعاتها الفردية ليضعها في إطار جماعي يحقق مصالح الكافة ولكن من يمكن أن يدفع الأمن إلى النظام الجماعي وقد انفرذ بنظام ديكتاتوري لا يقبل بالرائي الآخر إلا لرسم صورة



أنيفة أمام المجتمع الدولي دون أن يبالي بشعبه الذي هو في رأيه شعب من العبيد يخط به خدمته فحسب...

وفي المرحلة الحالية بالذات وفي ظل بلطجة مكافحة الإرهاب التي ابتدعتها أمريكا وسارت على نهجها كل الدول العربية التي تتبعها صاغرة صار من المؤلف أن يخرج قوانين جديدة باسم مكافحة الإرهاب تستبيح كل غال وعزيز بدءاً من الخربات ووصولاً إلى الآدمية نفسها بحجة حماية الأمن وتوفير الأمان...

والأيام القادمة ستثبت للناس أنه في غياب الخربات والضمانات لا أمن ولا أمان ومن المستحيل أن يتواجد أمن وأمان لأن منفذ القانون ليسوا ملائكة وليس لديهم أدنى قدر من جهاد النفس ولأن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة والنظام كان فاسداً متجبراً في ظل الخربات فكيف سيكون بعد حذفها؟!...

لو فكرنا سنجد أنفسنا أمام صورة قائمة سوداء لا تبشر بالخير ولو على المدى البعيد بل نوحى بأننا سنشهد أياماً سوداء مظلمة وأننا نفوس في عهود ظلام تصورتنا أنه قد انتهت بلا عودة منذ زمن طويل.. ولقد لجأت الحكومة ولجأت النظام لهذا بعد أن أزهقه التظاهر بالحرية ومَلَ لعبه الديمقراطية وكنم أنفاسه بفناعات الطبقة الزائف فقرر أن يتزعه ويبدى وجهه الحقيقي القبيح وليكن ما يكون...

وهذه ظاهرة جيدة في الواقع فكما اعتدنا من التاريخ تكون دوماً هذه هي بداية السقوط وأول خيط في انقلاب الأحداث التي تأتي دوماً فجأة ودون أن يتوقعها أحد...

* * *

الحديث عن الأمن لابد وأن يقودنا إلى رد الفعل في الشارع وإلى مالا ندري إذا ما كان السبب أم النتيجة. فيما وصلنا إليه، ولكن الناس كلها غاضبة. مكتئبة. ساخطة. تشعر بالنقمة على النظام ولكنها تعجز عن إسقاطه فتفجر هذه النقمة في بعضها البعض... سر في الشارع وانظر إلى المارة ولن تجد واحداً منهم يتسهم أو حتى يسير عادياً بل كلهم متوترين مشدودين متفجرين...

وكل هذا أفرغوه في جعبة الدين فلو ناقشت أحدهم في تعنت ديني يقوم به، فوجئت به يهاجمك متسانلاً عما تفعله الحكومة ولو طلبت منه الحفاظ على ملكية عامة أخبرك كيف تسرق الحكومة وترتشى وهذا خلط عجيب بين الدين والسياسة، فلا أحد ستغفر له ذنوبه مجرد أن من حوله فاسدون ولا أحد سيلغى حسابه، لأن غيره أخطأ!!

ماتعلمناه هو أن من عمل مثقال ذرة خيراً يره ومن عمل مثقال ذرة شراً يره، ولا ينبغي أن نزر وأزره وزير أخرى، ولكنه الغضب والمرار والقهر الذي خلط الأمور كلها ببعضها البعض، فلم يعد أحد يدري أين السياسة وأين الدين وأين الصواب وأين الخطأ واختلت كل الموازين والمعايير حتى وجدنا الناس في غاية التزمت وغاية الفساد وغاية التدين وغاية الإهمال والتقصير معاً!!

تناقض عجيب لا يمكنك أن تجده إلا في شعب كمشعبنا يأس من أن تعدل حكومته أو ينصلح نظامه فلجأ للدين كوسيلة لإفراغ كل انفعالاته وصرنا نسمع فتوى جديدة كل يوم تزيد الحياة تعقيداً وكأن الحياة بتقصيها التعقيد أو كأنهم اكتشفوا الدين فجأة بعد أربعة عشر قرناً من الزمان وكأنهم

أدركوا دون مقدمات أن الجهاد هو القتل والتدمير والنسف والتفخيخ ليل نهار!!! ومن بضحون بأنفسهم للقيام بعمليات تفجير ذاتية على عيني وراسي ولكن ألم يخطر ببالهم أن من قتل نفساً بغير ذنب فقد قتل الناس جميعاً أم أن هناك من يفتيهم بأن ضحايا الانفجار في مرتبة الشهداء ولو أنهم كذلك، فهل يدخل قاتل الشهداء الجنة؟! سؤال يحتاج إلى فتوى ..

* * *

أنا مواطن مصري مسلم بسيط. يمكنني أن أفهم وأستوعب، وأقدر أيضاً، حالة الغضب والغليان، والثورة، والسخط على كل الأوضاع المتردية في مصر، بدءاً من الفساد الإداري، ووصولاً إلى الفساد السياسي، على كل المستويات، بل ويمكنني أيضاً أن أستوعب، لماذا يحول البعض هذا الغضب والسخط إلى طاقة مدمرة، تهدد وتتوعد، وتنسف المنشآت، وتروّع الآمنين، وتقتل الأبرياء، لأنهم لم يجدوا وسيلة أخرى للاعتراض. بعد أن كتمت الدولة كل الأفواه، وهدمت كل جسور التفاهم....

كل هذا يمكنني أن أفهمه وأستوعبه، حتى وإن لم أتفق معه، ولكن الشيء الوحيد الذي أرفضه، من كل هذا، هو أن ننسب ذلك العنف إلى الدين!!! أي دين هذا، الذي لا يرى من الجهاد سوى العنف والقتل والتدمير!!!

أي دين متزلّ من الخالق عزّ وجلّ، يدعو المؤمن إلى الشراسة، والقسوة، واستباحة الدماء، لمجرد أنه يختلف مع الآخرين في الفكر، أو العقيدة، أو الرؤية!!!

ثم لماذا كان الجهاد الأكبر هو جهاد النفس؟!...! لأنها أمانة

بالسوء، نفيض بالغل والغضب والكرهية، وترغب في إفراغ كل هذا، فلا جد أمامها إلا أن تنسب إفراغها إلى دين، يدعو دوماً للسماحة والكرم، ويحضنا على الدعوة إليه بالحكمة، والموعظة الحسنة، ويؤكد لنا أن رسولنا الكريم، صلى الله عليه وسلم، الذي لنا فيه أسوة حسنة، لو كان فظاً غليظ القلب، لانفضّ الناس من حوله، ولما التفوا حوله لأجيال وأجيال!!!...

ألم يقرأ واحد من الذين يفتنون بالقتل والتدمير تاريخ الإسلام؛ ليرى كيف انتشر، حتى في البلدان التي تم فتحها، في أزهى عصوره؟!...! ألم يتعلم كيف أنه لم يحاول إجبار مخلوق واحد على الإيمان، ولكن الناس رأوا في المسلمين السماحة، والكرم، والتهذيب، فانبهروا بهم، وبيدنيهم، ودخلوه أفواجا؟!...

الإسلام انتشر إذن؛ لأن المسلمين لم يكونوا كغيرهم، من أهل زمانهم... لم يكونوا قتلة، سفاحين، ومريقى دماء... وكمسلم بسيط دعني أتساءل: لو أن الإسلام يدعو إلى النسف، والتفخيخ، وترويع الآمنين، وقتل الأبرياء دون ذنب جنوه، فما الذي تدعو إليه بالله عليك عبادة الشيطان؟!...

* * *

غاضبون دوماً، ولأن الحكومات المتعاقبة منشغلة دائماً بمصالحها الشخصية، وتنسى مصلحة الأمة، ولأننا جعلنا الحياة قطعة من الجحيم، متصورين أن هذا هو قمة التدبّر، فقد انسحبنا من دولة كانت منارة للعلم والحضارة والتطور، إلى دولة باهتة، في آخر سلم المدنية، وقاع التدهور!! والسمة الغالبة علينا هي البطء المستمر، في زمن يتسارع كل شيء فيه، لينطلق بسرعة الصاروخ..

ولأننا سلحفائين، في عصر الصواريخ أصححنا أعداء

ومرة أخرى هو الغضب، والنقمة، والسخط .. فقط...

* * *

النعمة السائدة: على كل الألسن، في السنوات العشر الأخيرة، هي عبارة (الغرب الكافر). والذين يرددونها افتراضوا أنهم في قمة الإيمان، وأن الغرب في قمة الكفر، والأسوأ أنهم افتراضوا أن هذا هو الدين الصحيح، وأن تكفير الآخرين إثبات لإيماننا، أو تعبير عن غضبنا من خلفنا، ومن تقدّم الغرب، الذي عجزنا عن اللحاق به، فأوهمنا أنفسنا أنه غرب كافر ملحد زنديق، وهكذا تهدأ نفوسنا، ويفرغ غضبنا، ونصبح بقذفة لسان (فقط)، أفضل من كل تطوّر الغرب...

ولست أدري ما إذا كنا بهذا نضحك على الغرب، أم على الدنيا، أم على أنفسنا، ولماذا نلجأ إلى مخدرات وهمية، خاول أن نلبسها ثوب الدين، بدلاً من أن نعمل، حتى يرى عملنا رسوله والمؤمنين، ولماذا لا نسعى لأن ندرس سر تقدّم الغرب، الذي وجد فيه الإمام محمد عبده إسلاماً بلا مسلمين، ونأخذ منهم كل ما يفيد، ونترك كل ما يضر، بدلاً من الرفض على العاقل والباطل، والغضب من الفاضية والمليانة!!!؟

لماذا نصر دوماً على السلبية، وليس الإيجابية، ولماذا نلبس سلبيتنا ثوب الدين، وهو من أفعالنا بريء!!!؟

الموظف الذي يرغب في الزواج من عمله، ينتظر أذان الصلاة، ليضيق ساعة كاملة، بحجة التدين، في حين أن الصلاة نفسها، لا تستغرق منه عشر دقائق، في أيام إجازته، فماذا تسمى هذا!!!؟ إنه ليس الدين، الذي يحض على العمل حتماً.

ولكنها الفهولة، والتكاسل، في ثوب ديني، نسي صاحبه أن الأعمال بالنيات، ولكل أمرئ ما نوى.

كل تطوّر، وخصوص كل تقدّم، فكل علم خضعه للأقوابيل، والفتاوى، والقيل والقال، وقبل أن تنتهي من اللت والعجن فيه، ومن إثبات حلالة من حرامه، يكون قد أصبح علماً قديماً، لا فائدة منه، ويكون الآخرون قد سبقونا بدهور من التطوّر... ولست أدري كيف يكون العلم حلالاً أم حراماً، فالعلم سمة دعينا إلى طلبها، ولو في الصين، ودعينا أيضاً إلى إعداد ما نستطيع من قوة، وهذا لا يتاح إلا بالعلم، الذي خاربه في شراسة، وكان ديننا يدعونا إلى الجهل!!!

المشكلة تكمن دوماً في استخدامات العلم، وليس في العلم نفسه، فالطاقة يمكن أن تولد كهرباء، تنير المدن والمنازل والعقول، ويمكن أيضاً أن تصنع قنابل، تقتل الأبرياء والشيوخ والأطفال، ولا يمكنني أن أمنع اختراع أو استخدام مولدات الطاقة، فقط لأنها يمكن أن تقتل... المشكلة إذن تكمن فيمن وراء العلم، وليس في العلم نفسه...

والناس دوماً أعداء ما جهلوا، ويبغضون ما لا يفهمون، ويخشون ما لا يبرون، وهذا أمر طبيعي، في النفس البشرية، التي تقاوم دوماً كل جديد، حتى تعتاد عليه، ولكن غير الطبيعي، أن ينسب البعض معاداة العلم إلى الدين، ويرفضون المخترعات والمكتشفات الحديثة باسمه، وخت ستاره، ثم جدهم في الوقت ذاته، يستخدمون أسلحة وقنابل ومتفجرات، كلها من صنع العلم، ويأكلون في أطباق من مواد صناعية، ويجلسون تحت أضواء كهربية ابتكرها العلم، بل ويخططون على حواسيب هي إجاز علمي، ومع كل هذا، يسبون العلم ليل نهار، ويعتبرون بعضه كفرة؛ لجرّد أنهم لا يفهمونه، أو يعجزون عن اختراع مثله...



الصلاة عمداً، ليستهلك وقت العمل، الذي يتقاضى أجره عليه. بغض النظر عن قيمة هذا الأجر، والتي ارتضاها بقبوله إياه. فلن يثاب على إبطائه، بل وربما يجازى بها شراً، لأنه أضاع متعمداً مصالح الناس، وأساء إلى المريض والعاجز وذو الحاجة...

ولكن من يفكر ومن يعقل، ومن يتعامل مع الدين من منطلقه الأسمى، وهو بلوغ راحة وصلاح الفرد والمجتمع؟!... المشكلة ليست مشكلة دين أيها السادة، ولا هي مشكلة تطرّف أو تعنت... أو حتى تخاذل...

إنها مشكلة غضب، يغلى في كل النفوس...

* * *

نحن دولة غضب... الكل فيها غاضب، ساخط، ناقص على كل الأوضاع، وهذا أمر طبيعي. مع الفساد المنتشر في كل مكان، والرشوة التي أصبحت ظاهرة اعتدناها، والمحسوبية في كل المهن والوظائف والأعمال، ولكن غير الطبيعي، أن نعكس كل هذا على الدين، الذي يدعوننا إلى كظم الغيظ، ومقابلة السيئة بالחסنة، لنمحوها...

ولو أنك سررت في مصر، فسترى الغضب على كل الوجوه، وفي كل التصرفات، وكل ردود الأفعال، وذلك الغضب يجعل روح الكل في مناخيره، فلا أحد يجتمل ولو لحمة من الاحتمال، على الرغم من أن حياتنا كلها متاعب ومصاعب...

لا أحد يبتسم في وجه أخيه، على الرغم من أن هذا صدقة، ولا أحد يتجاوز عن أخطاء الآخرين، على الرغم من أن الكل يرتكب عشرات الأخطاء... فماذا أصاب مصر والمصريين؟!... وماذا غير طبايعنا وسماتنا وصفاتنا؟!...

إنه اليأس... اليأس من أن تنصلح الأحوال، أو يسود

العدل، أو يأخذ كل ذي حق حقه، على أي مستوى، من القمة إلى القاع... ففى بوتقة الفساد، لا يمكن أن يولد الخير، أو يكون هناك أمل في الإصلاح، الذي يتحدث عنه النظام ليل نهار، ثم لا يعمل به لحظة واحدة...

بل على العكس تماماً، فالنظام يعدّل القوانين، والدستور نفسه، ليحكم قبضته على كل شيء، وليكتم كل الأفواه، ويكتم كل معارضه، بحيث لا يعود هناك من يتحدث سوى بلسانه وحده، على الرغم من حديثه طوال الوقت، عن ديمقراطية زاهية، وحرية مبهرة، ورخاء بلا حدود...

المشكلة، التي لا يشعر بها، ولا يقدرها النظام، هي أن حديثه هذا يثير في النفوس غضب أكثر وأكثر، ويدفع مزيداً من الحنق والسخط في النفوس، فيغلي المجتمع كله، ويزداد الضغط داخله، مثل حلة بخار هائلة، تغلى وتغلى وتغلى، ولا تجد أي متنفس ومفرغ لجليانها، فتكون النتيجة الحتمية هي الانفجار.. ويكون الانفجار عالياً، مدوياً، هادراً، يصم أذان الدنيا كلها، ويصب في قلب النظام نفسه، كنتيجة حتمية لعدم وجود ولو ثقب واحد لتفريغ الضغط الزائد...

وهنا نطرح السؤال الأهم.. الأخطر...

هل يمكن أن تقوم في مصر ثورة؟!...

لو طرحنا السؤال على فئات مختلفة، في وقتنا هذا، فسنتحصل على أجوبة مختلفة، بل ومتباينة أيضاً، على نحو مدهش، فرجال الأمن طبعاً سيرفضون الفكرة، ويستنكرونونها، وربما بغضب من مجرد الإشارة إليها، باعتبار أن هذا تشكيك في قدرتهم، وخطيبتهم، وإحكام سيطرتهم على الشارع المصري، وأعضاء الحزب الوطني والحكومة ستترجمهم الفكرة،

وتطير النوم من عيونهم، فقيام ثورة يعنى ضياع امتيازاتهم، واستثناءاتهم، وبلطجتهم على القانون. وربما يعنى تحوّلهم إلى فئات منبوذة، مطاردة، مطلوبة، تخشى في الخرابات والأطلال، باعتبارهم من مفسدى الحياة السياسية والاجتماعية، ومدمرى الاقتصاد، في هذا العصر، أما النظام الحاكم، فسيسخر من الفكرة كلها، وسيبرى أنه نظام محبوب معشوق، وأنه من المستحيل أن يثور عليه أحد؛ لأنه بابا وماما، والدنيا كلها...

أما في قلب الشارع نفسه، فالكل سيتمنى لو تقوم الثورة بحق وحقيق، وليس بافتراض خيالي؛ لعلها تعدل الأوضاع، وتقضى على الرشوة والفساد والمحسوبية، وتأتى بنظام جديد، يجرم الحريات، وكرامة المواطن، ويسعى إلى إصلاح حقيقى، وتطهير فعلى...

وقيام ثورة ليس بالأمر المستبعد، على الرغم من ثقة النظام في أنه يحكم قبضته على كل شئ، وبسيطر على كل الأمور، فكما يقولون، معظم النار من مستصغر الشرر، ومامن ثورة اندلعت، من أقاصى الأرض إلى أقاصيها، إلا وكانت مفاجئة، وبالذات بالنسبة لمن تسببوا في اندلاعها، والذين اطمأنوا إلى استحالة قيامها...

ولكن من يدري فالثورات تندلع دوماً مع متغير مفاجى غير محسوب وقد يأتى هذا المتغير في شكل حدث سياسى أو نكسة عسكرية أو حتى كارثة طبيعية وقد يبدأ بتعنت أسمى وغضب شعبى وتنطوّر الأمور بسرعة فتتجاوز كل الحدود...

أجهزة الأمن طبعاً ستؤكد أن كل هذا مجرد هذيان، وخيالات، وأمر يستحيل حدوثه في عالم الواقع، ولكنها، على الرغم من هذا، ستتخذ احتياطاتها، وستتأهب لمواجهة ثورة

محتملة، وربما تعتقل بضع عشرات من المعارضين الفعلين، و حتى المحتملين، وتلقيهم في السجون، تفادياً لما يمكن أن يحدث... وربما تكون هذه هي الشرارة، التى تشعل الثورة... ربما..

* * *

الواقع أننا في مصر، نحتاج إلى ثورة... ثورة على الأوضاع السيئة، والفساد الذى يزكم أنوف الأبرياء ويستنزف خيرات البلاد، بلا رحمة، ويزيد الفقراء فقراً، والأثرياء ثراءً، بلا حدود، ويفتح باب الاستثناءات بلا حدود، أمام الأقارب والنسائب، وأصحاب الخطوة..... ولكن من يقوم بتلك الثورة، ومن يضمن أن يأتى من يصلح، لا من يزيد الطين بله، والأوضاع سوءاً؟!..

ومن يضمن ألا تتحوّل الثورة إلى أنهار من الدم، وشلال من ديكتاتورية طاغية، باسم الدين أو التقدم، أو حتى الأمن؟!..

الواقع أنه لا أحد يمكنه أن يضمن أى شئ، لو قامت ثورة في مصر، في وضعنا الحالى هذا، وفي ظل التطرف والتعنت والإهمال، ولا أحد يمكن أن يتنبأ بنتائجها، أو تداعياتها، ولا يستقبل مصر في ظلها... وعلى الرغم من هذا، فالتناس تتحدّث عنها، وتناقشها، ولن نكون مبالغين، لو قلنا أنها تأملها؛ ربما لأنها يئست من نظام الحكم الحالى، ومن إمكانية قهره للفساد، أو محاربتة للرشوة، أو الإصلاح في ظله، فراحت تتعشّم في نظام مختلف، وفي وجوه حكم جديدة، مهما كانت هذه الوجوه، ومهما كانت نتائج النظام المختلف...

والنظام يدرك هذا حتماً، وإلا ماكان ليتعامل بكل هذه الشراسة، مع مخالفيه ومعارضيه، ولما سعى لتكميم الأفواه، بتغيير الدستور والقانون، وتعديل المحاكم والنظم، وإطلاق يد الأمن في البلد بلا حدود، أو حتى معايير للحريات...

النظام يدرك بلا شك أن الناس في الشارع خلم بالثورة. لذا فهو يضع أمامهم بدائل مخيفة، ليثنيهم عنها، ويروج لأفكار مضحكة، يريد بها افئاع العامة، بأن وجوده أحسن من غيره. على الرغم من كل عيوبه، وأنه مع فساده وغدره، وخنوعه للقوى الأجنبية وحكوماتها، وإضاعته لمكانة مصر، نظام متوازن مستقر، لا بديل عنه، إلا الجمود والتحجر والتطرّف ومحدودية التفكير، ولا محدودية التكفير!!!

والشعب يدرك ما تفعله الحكومة، وينفذ سياستها الرشيدة (ودن من طين، وودن من عجين)، فيستمع إلى جعجعتها من أذن، ويلقيها من الثانية، في أول مقلب زباله يجده، ثم يعود إلى حلمه الواهم... حلم الثورة..

* * *

من أسوأ ما فعلته الثورة في مصر، هو أنها حولت كل شيء فيها إلى أداة حكومية، وحذفت من كل الأذهان والعقول، فكرة الصواب والخطأ، وغرست بدلاً منها، فكرة الرضا والغضب، فلم يعد من المهم أن يفعل المرء الصالح أو الطالح، ولكن المهم أن يرضى عنه أولو الأمر، وحتى يكتسب هذا الفكر الجديد مصداقيته، زجت الحكومات المتعاقبة الدين في اللعبة، وأوهمت الناس بجنسية طاعتها، باعتبار أن الله (سبحانه وتعالى)، أمرنا بطاعته، ورسوله، وأولى الأمر (منا)، وفي الكلمة الأخيرة تكمن اللعبة كلها، فالقاعدة الأهم، والأكثر خطورة، هي أنه لا طاعة لمخلوق، في معصية الخالق (عز وجل)، مما يجتم عدم طاعة كل من هب ودب، إلا إذا كان منا، يأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر، وينشر الصدق والأمانة والشرف والدين بين الناس!!!

تعالوا نطبّق هذا إذن على حكام العصر الحالي، الذي تردّت فيه الأوضاع، كما لم ترى من قبل، وانتشر فيه الفساد، حتى بدا كسمة أساسية للحكم المبارك، لا يمكننا أن نتحدّث عن أحدهما، دون أن نجرب الحديث - شئنا أم أبينا - إلى الآخر، وتلازما، حتى في ذهن المواطن البسيط...

ولأن الخال هكذا، والفساد يزكم الأنوف، والحكومة لا تستحي، وتفعل ما تشاء، من منطلق البلطجة السياسية، والديكتاتورية الحزبية، شعر الشعب أن هذا البلد لم يعد له ... لم يعد بلده، أو أرضه، أو وطنه...

ولهذا ضعف الانتماء، وغاب عن الأذهان، والعقول، والقلوب... ولهذا أيضاً كثرت قضايا التجسّس، في الآونة الأخيرة، وتلاحقت حتى أصبحت تتداخل مع بعضها البعض، وتتسم في معظمها بسمة عجيبة، لم تكن لتخطر ببال أحد، منذ ربع

القرن.. وهي التوجّه إلى السفارة الإسرائيلية واللجوء إليها !! شريف الفلالي، ووليد هاشم، ومحمد العطار، وسيد صابر... كلهم شباب متعلّم، جامعي، من أسرة كريمة، والمال ليس ضرورة حتمية له... فلماذا سقطوا في مستنقع الجاسوسية، ولماذا خانوا وطنهم، وباعوا أسرارهم؟!!

الجواب هو أن أياً منهم لم يشعر بانتماء حقيقي لهذا الوطن، ولا بحب لترابه، ولم يعشق نيله، كما تقول الأغنيات الوطنية...

* * *

"ما نقولش إيه إدتنا مصر.. قول حندي إيه لمصر"... في هذه العبارة تكمن القضية كلها، فمن كثرة ماردانها، صدقناها، ورحنا نقولها في آنية، وكأننا كلنا أصبحنا ملائكة، ليست لنا طلبات أو احتياجات، وغنا فقط لخدمة مصر، وعلى



حكوماتها المتعاقبة أن تضربنا بالجزمة القديمة. فنأخذ منه الجزمة. ونضعها في أفواهنا. وننكتم. لأن دي مصر ياعبة...
أى منطق مضحك هذا؟؟؟!!...

الله (سبحانه وتعالى). عندما أمرنا أن نعبده. لم يطلب منا هذا مجاناً. على الرغم من أنه خالقنا. ورازقنا. والمنعم علينا بكل النعم. وإنما وعدنا. في مقابل هذا بتعظيم أيدى. وجنات تجري من تحتها أنهار. من غسل وخمر. وتعيم في الدنيا...

كل شيء إذن له مقابل. ولكن حكمانا بتصوّرون أن المقابل الوحيد. هو رضاهم السامى عنا. وتربيتهم على رؤسنا. التى ننام بعدها عارين. جائعين. متنين. لأنهم شبعوا وتغطوا...

باللهزلة!... إنك لو ربيت كلباً في منزلك. وتركته بلا عناية أو طعام. فسيذهب ليأكل في بيت جارك. ولا تصدق ذلك المثل الأهل. الذى يقول "جوع كلبك يتبعك". فلا يمكن أن يصلح هذا المثل. إلا لو كنت مصدر الطعام الوحيد. في صحراء قاحلة مثلاً. والكلب لن يجد طعاماً عند غريك. أما لو أنه هناك منافس واحد فسيتركك الكلب. لأن نداء البطون أقوى من نداء العقول...

والشعب هنا كله جائع... جائع للطموح. والراحة. والأمان...
الرشوة والفساد والمحسوبية أفسدوا كل شيء. وحرّموا مصر من كل كفاءة. وكل طموح. وولّدوا في نفوس الشباب نغمة مابعدتها نغمة. على المترفين. الفاسقين. الذين يستولون على كل خيرات البلد. ويأخذون من الفقراء. حتى الفئات نفسه. باعتبار أن الحال سايب. فليه لأ؟!!...

ولهذا يتجه الشباب إلى السفارة الإسرائيلية. لطلب العمل. والدراسة. والهجرة أيضاً...

وبدلاً من أن تدرس الحكومة الأسباب والدوافع. وتبحث عن وسائل رفع الانتماء. تتعامل مع الأمر كعادتها. من منظور أمنى جت. فترهب كل من يدخل السفارة الإسرائيلية. وتطارده. وغذره من دخولها في مصر. فيسافر ليدخلها في الخارج. ويعود إلينا بفكر مخابراتى جسسسى. وبغضب عدوانى أشد...

* * *

من أهم سمات الله (سبحانه وتعالى). أنه رحمن رحيم؛ بدليل أننا نبدأ كل سورة بسم الله الرحمن الرحيم. وليس المنتقم الجبار. أو شديد العقاب. لأن الأساس هو الرحمة. ولكن الفكر الجديد. الذى تشرب بطغيان حكام من البشر. لم يعد يرى هذه الرحمة. ولم يعد الدين في نظر أصحابه. سوى الغضب والتهديد. والوعيد. والويل والثبور. وعظائم الأمور. حتى انعكست الآية. وأصبح الذين آمنوا هم الذين يجون في رعب. ولا يطمئن قلوبهم بالإيمان؛ نظراً لأن من يوعظونهم يعتمدون نفس السياسة. التى تتبعها الدولة. فى نشر أفكارها... سياسة الترهيب. والقهر. وإثارة الرعب. ومن أجل هذا راحوا يهددون الناس ويذكرونهم بالجحيم والعذاب ليل نهار. حتى كادوا ينسوت مافى الدين. من مودة ورحمة. وسكينة وهدوء...

وهذه السياسة لها آثار جانبية خطيرة للغاية؛ إذ أنها تصل بالشخص العادى إلى اعتقاد يائس. بأنه لا أمل فى النجاة. مهما فعل وقال وعمل؛ ما قد يدفعه فى النهاية إلى إلقاء الحمل عن ظهره. والنفور من الدين كله. مادام شديد التعقيد إلى هذا الحد...

وأصحاب نظرية القهر والتهديد والوعيد سيستنكرون هذا حتماً لأنهم يؤمنون بأنهم على حق. وأنهم يستحقون الناس



الدين. (بالجزمة القديمة). وسيجبرونهم على الإيمان والالتزام. على الرغم من أنه لا إكراه في الدين. ومن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر. ولكن من ينكّر ومن يعى. ففى ذلك آيات لأولى الألباب. دون غيرهم...

وتداعيات التزمّت أخطر ما يتصوّر أصحابه. وربما تتمثّل فى شباب تركوا الدين. وكفّاءات سعت للفرار من النظام كله. وآخرين عادوا لدياناتهم بعد إسلامهم. ووجدوا الوعظ أفضالاً فانفضوا من حولهم. ولبثوا إلى عدوهم. وربما إلى خيانة أوطانهم أيضاً...

إنّ فسياسة القهر والترهيب تفشل. حتى مع العقائد. فمابالك بالسياسة. التى أصبحت تعتمد تماماً على الأمن. ورجال الأمن. وأمن الدولة. والأمن المركزى. ولا يعنىها الفكر. والعقل. وتجاهل كل أخلاقيات الدنيا بالطبع..

وعلى الرغم من أن الأمن. بثناته المختلفة. يستهلك الجزء الأعظم من ميزانية الدولة. إلا أن الناس كلها تفتقر للأمن.. وهذه رواية أخرى..

* * *

سؤال هام جداً بعد كل ماسبق : هل يمكن إصلاح هذا الحال المتردى فى مصر؟! ..

والسؤال الذى يلى هذا حتماً هو: كيف؟! .. ومن أين نبدأ بالضبط؟!.. فالأحوال متردية فى كل المجالات. وكل الشعب. من الأمن. إلى الميكروباصات وقوضتها. إلى رجل الشارع نفسه. الذى أدرك أنه لا أمل فى الإصلاح. فقرّر أن يشارك الحكومة فسادها. وأن يلقى كل المبادئ والأخلاقيات. وحتى الشهامة والكرامة خلف ظهره. وينضم إلى منظومة الفساد. ورزقه على

الشيطان: لأن الله (سبحانه وتعالى) لا يشمل الفاسقين برحمته...

فلو افترضنا أنه هناك من يرغب فى إصلاح حقيقى. ومن لا يخط نفسه بشلة فاسقين. فاسدين. منتفعين. منافقين (وهذا أشبه بالخيال العلمى). فكيف يمكن له أن يبدأ مسيرة الإصلاح؟!...

المهمة لن تكون هيّنة أبداً؛ لأنّ منتفعى الفساد سيحاربونه بشدة. وسيسعون بكل قوتهم. لجذبه إلى مستنقعهم. بكل الإغراءات الممكنة. حتى يتلوّث مثلهم. وتنكسر عينه. فلا يفتحها فى وجوههم. ولا يملك منع فسادهم. الذى أصبح جزءاً منه. ولكن دعونا نفترض أنه قد تجاوز هذا. ونجح فى مواجهة. واستقر به المقام على عرش السلطة. وأصبح الحاكم بأمره. وأنه. مع كل هذا. مازال يرغب فى إصلاح حقيقى. فمن أين يبدأ العملية؟!...

الواقع أن البداية لا بد وأن تكون فى دستور جديد. وحقيقى. يمنح الناس حريات فعلية. غير قابلة للإلغاء أو التعديل. وبنص إلزامى. لا يمكن أن يلغيه أى حاكم مستقبلاً. مهما كانت نفسه أمارة بالسوء. ولضمان هذا. لا بد من إطلاق القضاء حراً. قوياً. لا سلطة للحاكم أو الدولة عليه. وتكون له حقوق إشرافية كاملة. وحقيقية. على أي انتخابات. بدءاً من العمدة والمشايخ. حتى رئيس الجمهورية. الذى يحتم عليه الدستور البقاء فى السلطة لفترة محددة. غير قابلة للتجديد...

وحتى تنصلح المنظومة. لا بد من جهاز رقابى قوى. على الشرطة والجهات الأمنية الأخرى. وقانون شديد رادع. يمنع رجل الأمن من تجاوز حدود وظيفته. وحدود القانون. ولا يتم عزله



وتتم محاكمته، باعتبار أن فاقد الشيء لا يعطيه، ومخالف القانون لا يمكن أن يجنيه... مطلقاً..

* * *

أول خطوة في أي إصلاح محتمل، لا بد وأن تكون القضاء والقانون، ثم الشرطة والأمن، وبعدها لن يصعب السير في خطة إصلاح فعلية، حقيقية، ليس الغرض منها تلميع إعلامي براق، دون نتائج فعلية...

ثم يأتي بعد هذا دور إصلاح العلاقة، بين المواطن والحكومة، عبر برنامج اكنساب ثقة، على كل المحاور...

في البداية، لا بد وأن تبدي الدولة حسن النوايا، برد كرامة المواطن إليه، بعد أن سلبتها منه لعقود عديدة، فتعامله في المطارات والموانئ والأماكن الأثرية، باعتباره مواطناً من الدرجة الأولى، وصاحب كل الحقوق، ودافع الضرائب، التي يجبا منه كل حكومي، من أصغر موظف، وحتى رئيس الجمهورية نفسه (مالم يقبض راتبه من جهة أجنبية)...

ولا بد من اعتبار إهدار كرامة المواطن أو حقوقه جريمة عظمى، تنسأوى مع الخيانة، ولا بد من إدانة مرتكبيها بأقصى العقوبات، ومنع المساس بالمواطن، إلا بالقانون، وهذا يمنع طبعاً اعتقاله، وحبسه، ومصادرة أمواله، إلا بحكم قضائي، من قضاء مستقل، لا تملك الحكومة عزله أو نقله، ولا سلطة لها عليه، ولا تملك تعديل نظامه، أو قانونه، أو مد سن العاملين فيه!...

ومن هذا المنطلق، لا بد وأن يتحسن الأداء الحكومي، ويقبل الروتين، وتبسط القوانين، مع تشديد العقوبة على المخالفين؛ لأن القانون في بلدنا يسير بقاعدة عكسية معقدة، فكل العقوبات بسيطة، مما يشجع على التجاوز، والقوانين كثيرة.

ومعقدة، حيث لا يرتاح إلا المحتالين والمرتشين، ويتعذب الشرفاء والبسطاء، وكل المطلوب هو أننعكس الآية، فتصلح الأمور... وكل هذا يحتاج إلى جهاز إعلامي قوى، ينشر الحقائق بشفافية ووضوح، ولا يخفي عن الناس أخطاء الدولة والوزراء، ولا يخابهم أو ياملهم، ولا يكون تابعاً للدولة، بأي حال من الأحوال، ولا يمكن أن يخضع لسيطرتها، أو يتقاضى راتبه منها، وهذا ينطبق على الصحف أيضاً، فلا يصح أن تكون هناك صحف حكومية تطلق على نفسها من باب الشياكة اسم الصحف القومية، و....

والخيال يمكن أن يمتد بنا بلا نهاية ولا شيطان فبحر الأمل لا حدود له ولكننا سنعود حتماً إلى واقعنا لتتحسّر ونغمغم في مرارة.. يا عيني يا مصر.

* * *



الفهرس

٧ تجربة بيروقراستان

٤٥ المأرق

٧٥ يا عى يا مصر





Dr. NABIL FAROUK

”تعلمنا من دراسة الطب أن هناك نوعاً من الخلل النفسي يدفع صاحبه إلى المبالغة في الحديث عن امتلاك ما ينقصه ، فالرجل الذي يتباهى بقدراته الجنسية ، يعاني من عجز ما يحاول إخفائه ، والشخص الذي لا يتوقف عن الحديث عن قوة شخصيته ضعيف إلى حد الاستكانة ، والمرأة التي لا تكف عن الحديث عن سعادتها الزوجية هي زوجة تعسة محبطة ، ولعلنا من المنطلق نفسه ندرك لماذا تكثر الدولة من الحديث عن الحرية والديمقراطية وحرية الرأي !!!“

نبيل فاروق

EL Shorouk — الشروق



9994989000001

L.E12.00

يا عولمي يا مصر

